



الجامعة الإسلامية الأزهرية زليتن

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد والتجارة

قسم الاقتصاد

إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية ودورها في الناتج المحلي
الإجمالي غير النفطي في ليبيا

إعداد الطالبة:

سناء مفتاح علي ضو

تحت إشراف:

أ.د يوسف عبدالله نجي

أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأزهرية الإسلامية زليتن

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية الماجستير بقسم الاقتصاد بتاريخ

13/ربيع الثاني/1445هـ الموافق 2023/10/28م

خريف (2023)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ
وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ

سورة البقرة

الآية 267

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونستعين به في كل شيء فالشكر لله الذي وفقني في أداء رسالتي هذه، ويشرفني في نهاية دراستي المتواضعة أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل المشرف " الدكتور يوسف عبدالله نجي " على كل التوجيهات والإرشادات التي قدمها لي .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد نائب مدير البحوث والإحصاء لشؤون البحوث والنمذجة في مصرف ليبيا المركزي "أسامه الجيلاني على حسين " رعاه الله الذي مد يد العون والمساعدة لي.

وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ رئيس قسم الاقتصاد بالأكاديمية الليبية فرع الساحل الغربي " الدكتور عبد الناصر بشير الصغير " رعاه الله الذي مد يد العون والمساعدة لي

والشكر والتقدير لكل أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد على كل معلومة أفادتني في إكمال هذه الدراسة .

والباقي

الإهداء

إلى من علمني كيف أفك بكل ثبات فوق الأرض إلى، الذي وهبني كل ما يملك حتى

أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما وسهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي في الحياة

أبي الغالي إلى قلبي أطال الله لنا في عمره وجزاه الله عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة

إلى التي وهبتني فلذة كبدها من العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء

ورعتني حق الرعاية وسندي في الشدائد، والتي ألهمتني دعواتها لي بالتوفيق خطوة

خطوة في عملي هذا

إلى أُمي نبع الحنان

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة

والباحثة

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020) ، وتم ذلك باستخدام المنهج التحليلي والتجريبي المتمثل بالأسلوب القياسي بمستخدم برنامج (Eviews13) وانتهجت الدراسة استخدام نموذج منحنى الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag -ARDL) لتحديد العلاقة للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، ووفقاً لهذا النموذج يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Bound Test، حيث يتميز نموذج ARDL بإمكانية تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وقد تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM، لتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) والمتغيرات التفسيرية (إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية)

وتبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين إيرادات الضرائب والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وعلاقة عكسية بين الرسوم الجمركية والناتج غير النفطي ؛ ويعود ذلك لعلاقة الرسوم بالتركيبية السلعية للواردات، وأنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة ، وعلى الرغم من أن تأثير إيرادات الضرائب على الناتج غير النفطي كان موجبا إلا أنه بنسب ضعيفة، وهذا يؤكد أن تأثير الضرائب ضعيف، كما تبين أنها كانت غير ذات أهمية حتى في السنوات التي اتصف فيها الاقتصاد الليبي بالاستقرار ، ومن ثم فإن عدم الاستقرار السياسي، وتردي الأوضاع الأمنية عمل على تدني إيرادات الضرائب، وهذا الانخفاض جاء ليؤكد على طبيعة خصوصية الاقتصاد الليبي حيث يعد الاقتصاد الليبي أحادي الجانب، ويعتمد على النفط مصدراً رئيساً للنمو، فيما تعد الضرائب ليست ذات أثر مباشر، وهذا المؤشر يدل على هشاشة التركيز في هيكل الإيرادات العامة ، وكما يعكس عدم كفاية الاقتصاد الليبي في إدارة أمواله.

وأظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح حد الخطأ بلغ -0.71 وكان ذا معنوية إحصائية عند مستوى 5% ويشير إلى أن 71% من الانحرافات والاختلالات في توازن المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية؛ أي أنه يحتاج للعودة للتوازن حوالي سنة ونصف، ويعود ذلك للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوعات
أ	الآية القرآنية
ب	الشكر والتقدير
ج	الإهداء
د	مستخلص الدراسة
هـ	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
الإطار العام للدراسة	
1	1-المقدمة
2	2-مشكلة الدراسة
2	3-فرضية الدراسة
2	4-أهمية الدراسة
3-2	5-أهداف الدراسة
3	6-منهجية الدراسة
4	7-حدود الدراسة
4	8-الدراسات السابقة
8	9-تقسيمات الدراسة
الفصل الأول	
الإطار النظري للأسس العامة لإيرادات للضرائب والرسوم الجمركية والنتائج غير النفطية	
10	1.1 الأسس العامة لإيرادات الضرائب
10	1.1.1: تعريف الضريبة وخصائصها وأهدافها
14	2.1.1: قواعد الضريبة وأنواعها

الصفحة	الموضوعات
19	2.1: الأسس العامة للرسوم الجمركية والنتاج غير النفطي
19	1.2.1: تعريف الرسوم الجمركية وأنواعها وكيفية احتسابها
23	2.2.1: النتاج الإجمالي غير النفطي ومصادره
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني	
النظام الضريبي وتطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي	
28	1.2: هيكل النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي ومكوناته
28	1.1.2: هيكل النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي ومكوناته
34	2.1.2: التعريف بالنظم الرسوم الجمركية وأهداف النظام الضريبي للاقتصاد الليبي
42	2.2: تطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي
42	1.2.2: تطور الضغط الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي
57	2.2.2: مرونة النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي
70	خلاصة الفصل
الفصل الثالث	
72	تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي
73	1.3: تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على النتاج غير النفطي
73	1.1.3: نبذة عن الاقتصاد الليبي.
82	2.1.3: تحليل دور الإيرادات الضريبية والجمركية في النتاج غير النفطي
90	2.3: تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة والنفقات العامة، والواردات
90	1.2.3: تطور دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة والنفقات العامة.
104	2.2.3: تطور أثر إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي و الرسوم على الواردات.
113	خلاصة الفصل.

الصفحة	الموضوعات
	الفصل الرابع
116	قياس وتحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج المحلي غير النفطي للاقتصاد الليبي
117	1-4 مرحلة توصيف وبناء النموذج.
117	1.1.4 تحديد متغيرات الدراسة.
117	2.1.4 جمع البيانات.
119	2-4 مرحلة بناء النموذج.
119	1.2.4 بناء النموذج الرياضي.
119	2.2.4 بناء النموذج القياسي.
120	3-4 مرحلة تقدير النموذج.
120	1.3.4 دراسة الاستقرار السلاسل.
122	2.3.4- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
123	3.3.4 اختبار وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل.
124	4.3.4 دراسة النموذج من خلال المشاكل القياسية.
126	5.3.4- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد VECM.
127	1.5.3.4 تقييم نتائج النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية.
128	2.5.3.4 تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي.
129	6.3.4 دراسة العلاقة السببية.
132	خلاصة الفصل
133	النتائج والتوصيات.
135	قائمة المصادر والمراجع.
140	ملخص الدراسة بالعربي والانجليزي

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم
49	(1-2) الضغط الضريبي في بعض الدول العربية لسنة 2019	.1
52	(2-2) تطور معدل الضغط الضريبي بالنسبة إلى الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي ما بين 1990-2020م.	.2
55	(3-2) تطور معدل الضغط الضريبي بالنسبة إلى الناتج غير النفطي بعد احتساب الاقتصاد الخفي في الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990-2020.	.3
58	(4-2) تطور الضغط الجمركي بالنسبة إلى الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.	.4
63	(5-2) تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	.5
67	(6-2) تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي	.6
71	(7-2) تطور المرونة الجمركية للنظام الجمركي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	.7
85	(8-3) تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الناتج غير النفطي خلال الفترة 1990-2020	.8
88	(9-3) تطور مساهمة الرسوم الجمركية إلى الناتج غير النفطي خلال الفترة 1990-2020.	.9
93	(10-3) تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2020	.10
96	(11-3) تطور مساهمة الرسوم الجمركية تغطية الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2020.	.11
100	(12-3) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2020	.12
103	(13-3) تطور مساهمة الرسوم الجمركية في تمويل الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2020	.13
106	(14-3) تطور أثر الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 1990-2020	.14

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم
109	أثر الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 1990-2020 (3-15)	.15
112	تطور أثر الرسوم الجمركية على الواردات خلال الفترة 1990-2020 (3-16)	.16
118	بيانات الدراسة الخاصة ببناء النموذج (4-17)	.17
121	نتائج اختبار جذور الوحدة (4-18)	.18
122	نتائج تقدير نموذج ARDL (4-19)	.19
123	نتائج اختبار التكامل المشترك (4-20)	.20
124	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج (4-21)	.21
125	نتائج اختبار التباين (4-22)	.22
126	اختبار مدى ملاءمة الشكل الدالي للعلاقة بين متغيرات الدراسة (4-23)	.23
126	نتائج نموذج تصحيح الخطأ (4-24)	.24
129	نتائج اختبار السببية (4-25)	.25

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	ر.ش
51	(1-2):تطور معدل الضغط الضريبي بالنسبة إلى الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي ما بين 1990-2020م.	1
54	(2-2)تطور معدل الضغط الضريبي بالنسبة إلى الناتج غير النفطي بعد احتساب الاقتصاد الخفي في الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990-2020.	2
56	(3-2):تطور معدل الضغط الجمركي بالنسبة إلى الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.	3
58	(4-2)المرونة الضريبية للمنطقة مختلفة من العالم	4
62	(5-2):تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	5
64	(6-2):تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	6
68	(7-2):تطور المرونة الجمركية للنظام الجمركي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	7
84	(8-3): تطور مساهمة الإيرادات الضرائب في الناتج غير النفطي خلال الفترة 1990-2020	8
89	(9-3): تطور مساهمة إيرادات الجمركية في الناتج غير النفطي خلال الفترة 1990-1990.	9
92	(10-3): تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2020	10
97	(11-3): نسبة تطور مساهمة إيرادات الرسوم الجمركية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2020.	11
99	(12-3): تطور مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1990-2020	12

رقم الصفحة	عنوان الشكل	ر.ش
102	(3-13): تطور مساهمة إيرادات الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة 1990-2020	13
105	(3-14): تطور أثر إيرادات الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 1990-2020	14
108	(3-15): تطور أثر الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 1990-2020	15
111	(3-16): تطور أثر الرسوم الجمركية على الواردات خلال الفترة 1990-2020	16
124	(4-17) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	17
125	(4-18): نتائج استقرار النموذج	18
130	(4-19): نتائج اختبار السببية بين المتغيرات tax ,cot	19
131	(4-20): نتائج اختبار السببية بين المتغيرات gdp ,tax, cot	10

الإطار العام للدراسة

1-المقدمة

تُعدّ الضرائب من أهم مصادر إيرادات القطاع غير النفطي للدول، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق معدلات نمو عالية للنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي، لما لها من مرونة كبيرة، وهي موردٌ سريعُ التحصيل ودائمٌ، وأنها من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لمعالجة أزماتها الاقتصادية.

ومن المعروف أن الدول تقوم بتحصيل الضرائب للقيام بالعديد من الوظائف، تشمل بعض هذه النفقات الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية، وطرق المواصلات العامة، والصرف الصحي، والنظم القانونية، والتعليم، وأنظمة الرعاية الصحية، والبحوث العلمية، والثقافة والفنون، وأن لإيرادات الضرائب تأثيراً على الاستهلاك العام حيث إنه كلما زادت الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العام والعكس صحيح، وكذلك تفرض الرسوم الجمركية لتؤدي دورها في الانتعاش الاقتصادي، من خلال حماية بعض الصناعات المحلية، وتحسين معادلات التبادل التجاري، وإعادة توزيع الرفاه الاقتصادي بين المستهلكين المحليين والمنتجين المحليين والدولة، حيث تعتبر إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية آليه مهمة للاقتصاد الليبي من أجل تشكيل إيرادات للدولة بديلة عن النفط وتحديد شكل إنفاقها، وتقضي العدالة أن تقوم الدولة بتحديد البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، المهمة من أجل تنمية مواردها غير النفطية، بما يضمن بناء قاعدة اقتصادية مثالية لتطوير الناتج المحلي غير النفطي.

وانطلاقاً من أهمية إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الاقتصاد الليبي، لكونهما أداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف وترشيد الإنفاق وتحفيز الاستثمار، وخصوصاً في ظل ما تمر به ليبيا من أزمات اقتصادية، وذلك بسبب الإقفال المتكرر للمواني النفطية، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر بديلة.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تحديد علاقة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية بالاقتصاد الليبي، وذلك من خلال القطاعات غير النفطية.

2- مشكلة الدراسة:

تكمّن مشكلة الدراسة في الإجابة على الاستفسارات الآتية:-

هل هناك دور لإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي؟ وما اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة؟

3- فرضية الدراسة:

تنطلق هذا الدراسة من فرضيات أساسية مفادها "

1. هناك علاقة طردية بين إيرادات الضرائب والرسوم على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا.

2. هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

4- أهمية الدراسة:

يستمد موضوع الضرائب أهمية كبيرة باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها معالجة التقلبات الاقتصادية "رواج كساد" لما لها من مرونة سريعة في التحصيل، ولما تسهم به في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن استخدامها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تكمن أهميتها في بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه إيرادات الضرائب والرسوم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لليبيا خصوصا في ظل ما تمر به من إقفال متكرر للمواني النفطية.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى

- التعرف على دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة من 1990-2020م.
- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين إيرادات الضرائب والرسوم على الناتج المحلي غير النفطي .
- التعرف على هيكل النظام الضريبي المعمول به في الاقتصاد الليبي.
- التعرف على تطور الضغط الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي.

- التعرف على حجم إيرادات الضرائب والرسوم وإسهامها في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- التحقق من مدى وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية والنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- استخراج نموذج قياسي يمكن من خلاله التنبؤ بإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في ليبيا.
- التوصل إلى نتائج تعكس حقيقة الاهتمام بالضرائب في ليبيا، والتوصل إلى مجموعة من الاقتراحات التي تعزز من إسهام إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لكي تستفيد بها الدولة.

6- منهجية الدراسة:

من المعروف أن لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الملائم، ولمعالجة هذا الموضوع أتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي من خلال سرد المعلومات التي تهتم بصورة مباشرة بإيضاح متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الكتب والمجلات والدوريات الاقتصادية التي تهتم بهذا الجانب، كما استخدمنا المنهج التجريبي " المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي التحليلي " لتحليل البيانات بوصفه المنهج الأساسي لهذا البحث، وذلك باستخدام برنامج (Eviews13) من أجل تقديمها في صورة علمية واضحة، وذلك بالاعتماد على المعادلة الآتية.

$$GDP = C_1 + C_2 * TAX + C_3 * COT + E \dots \dots (1)$$

حيث:

(C_1) : الحد الثابت .

(C_2, C_3) : معاملات النموذج.

(GDP) : الناتج المحلي النفطي.

(TAX) : إيرادات الضرائب.

(COT) : الرسوم الجمركية.

(E) : الخطأ العشوائي.

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة تحليل وقياس الإيرادات الضريبية والجمركية ودورها في الناتج غير النفطي للاقتصاد الليبي.

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة 1990-2020م، وهي فترة مر بها الاقتصاد الليبي بالعديد من الأحداث.

8- الدراسات السابقة:**8-1: الدراسات العربية:****1. دراسة (خلاط، سراج، 2013):**

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض خصائص الاقتصاد الليبي والتعرف على أهم ملامح النظام الضريبي الليبي، ومحاولة تقويم نقاط القوة والضعف للنظام الضريبي، واستخدام الباحث المنهج الوصفي، وقد توصل إلى أن هناك ارتفاعاً في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي الذي يؤثر سلباً على حصيلة الإيرادات الضريبية، إن لم يميز النظام الضريبي بالنسبة لضرائب دخول الشركات بين تلك التي تقيم صغار مصانعها ومراكزها في مناطق نائية وبين مناطق حضرية.

2. دراسة (عبدالله، الحسين 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام الضريبي والعوامل المحددة له ومدى إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين حجم التجارة الخارجية والحصيلة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، وأن الحصيلة الضريبية هي العامل الاستراتيجي المؤثر في حجم التجارة الخارجية، واستخدام الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي.

$$TR_t = C_0 + b_1 GDP + b_2 T_t + b_3 ot + vt$$

3. دراسة (قجاتي، عبد الحميد و سي محمد، كمال، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال قياس أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً للضريبة على الدخل والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي خارج المحروقات، وأن أثر الرسم على القيمة المضافة كان سالباً

ما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي في الجزائر، واستخدم الباحثان المنهج التحليلي والمنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي.

$$GDPpct = irgt + ibst + tvat + timpt + drtt + \epsilon$$

4. دراسة (كنتاش، سميرة و حشمان، مولود، 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور وحجم مساهمة الجباية العادية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصل الباحثان في هذه الدراسة إلى تأثر النمو بإجمالي التحصيل الجبائي، ووجود أثر موجب ومعنوي لمتغيرات الحصيلة الجبائية على النمو لا سيما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم الجمركية، والرسم على رقم الأعمال، في حين يبقى تأثير رسم التسجيل والطابع محدوداً بسبب ضعف مداخله، واستخدم المنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي، وذلك لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي غير النفطي بدلاً من معدل النمو واستخدم ثلاثة نماذج الأول مع الحصيلة الإجمالية للجباية العادية، والثاني مع مختلف أصناف الجباية العادية، والثالث مع إجمالي الحصيلة الضريبية وحصيلة الرسوم الجمركية وحصيلة رسوم رقم الأعمال.

$$PIBHH = f(TX)$$

$$PIBHH = f(TXD, TCA, DD, ENGT, DIFTX)$$

$$PIBHH = f(TXD, TCA, DD)$$

8-2: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Thomas & Chaido. 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين إيرادات الضرائب ومعدل النمو الاقتصادي في اليونان خلال الفترة 1965-2002، وتوصلت إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدل الضريبة ومعدل النمو الاقتصادي مع الاتجاه من معدل الضريبة إلى النمو الاقتصادي، وكذلك بين الإيرادات الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي في نفس الاتجاه، وأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل الضريبة

الهامشية المباشرة والإيرادات الضريبية، واستخدم الباحثان المنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي لتحليل العلاقة السببية، وذلك بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\Delta \ln(GDP95) = a + \sum_{i=1}^k a \ln\left(\frac{GDS}{GDP}\right) + \sum_{i=1}^k Bi \left\{ \frac{\Delta \ln(TAX2)}{\Delta \ln(GDP)} \right\} + \sum_{i=1}^k \delta \Delta \left\{ \frac{\ln(TAX2)}{\ln(TAX1)} \right\} + \sum_{i=1}^k \lambda \Delta \ln(GDP95) + v$$

2. دراسة (Francis&OchukoBenedict&ArdiGunardi,2018):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي في نيجيريا وغانا خلال الفترة 2000 إلى 2016، وتوصل الباحثان إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا وغانا، كما أظهرت المقارنات الزوجية اختلافات كبيرة بين النتائج المعيارية لكلا البلدين، حيث كان معدل الإيرادات الضريبية في نيجيريا أعلى بشكل هامشي من غانا، ولكن غانا لديها عائدات ضريبية أكثر استقراراً من نيجيريا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي وذلك بالاعتماد على المعادلات:

$$\text{LogGDP NIG} = \alpha + 11 (\text{LogTR NIG}) + \mu$$

$$\text{LogGDP GHA} = \alpha + \beta 21 (\text{LogTR GHA}) + \mu$$

$$\text{LogGDP GHA} = \alpha + \beta 21 (\text{LogTR GHA}) + \mu$$

3. دراسة (burim& Asllani& Boqolli,2018):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الهيكل الضريبي في نمو اقتصاد كوسوفو في الفترة 2007-2015، وتوصل الباحثون إلى أنه ليس كل الضرائب لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن الضريبة على الأرباح، وعلى الأعمال الفردية، وضريبة القيمة المضافة، ودافع الضرائب على الفوائد، والأرباح وحقوق الملكية، والإيجارات وضريبة الشركات لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي في كوسوفو على عكس الضرائب الشخصية وضريبة الاقتطاع غير الهامة التي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وأن التغييرات في الهيكل الضريبي وعلى مستوى

الإيرادات لها تأثير على النشاط الاقتصادي، واستخدم المنهج التحليلي المقارن والمنهج التجريبي المتمثل في الأسلوب القياسي الكمي، وذلك بالاعتماد على النموذجين التاليين:

النموذج: 1

$$\begin{aligned} \ln Y = & B1 + B2 \ln X1 + B3 \ln X2 + B4 \ln X3 + B5 \ln X4 + B6 \ln X5 \\ & + B7 \ln X6 + B8 \ln X7 \\ & + ui \end{aligned}$$

النموذج: 2

$$\begin{aligned} \ln Y = & B1 + B2 \ln X1 + B3 \ln X2 + B5 \ln X4 + B6 \ln X5 + B7 \ln \\ & X6 + B8 \ln X7 + ui \end{aligned}$$

4. دراسة (Adenola & Yusuf, 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إيرادات الضرائب غير النفطية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981 إلى 2018، وتوصلت إلى أن ضريبة دخل الشركة وضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك والرسوم الجمركية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية غير النفطية لها تأثير كبير على نمو الاقتصاد في نيجيريا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليل والمنهج التجريبي "التمثل في الأسلوب القياسي الكمي، وذلك بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CIT_t + \beta_2 VAT_t + \beta_3 CED_t + \mu_t$$

5. دراسة (Shili & Panjwani, 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإيرادات الضريبية غير النفطية والإيرادات غير الضريبية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطات إيجابية وقوية بين الإيرادات الضريبية غير النفطية والإيرادات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي باستخدام البرنامج الإحصائي Spss

$$GDP = b_0 + b_1 NONTR + b_2 NOTR$$

أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- 1- أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الضرائب من جوانب مختلفة، فهناك من تناولها من حيث أثرها على النمو الاقتصادي، وأغلبها ركزت على الناتج المحلي الإجمالي في حين ركزت الدراسة الحالية على بيان دورها في الناتج غير النفطي.
- 2- الدراسات السابقة تناولت أصنافاً مختلفة لدراساتها للضرائب المباشرة وغير المباشرة، في حين الدراسة الحالية ركزت على إجمالي الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية.
- 3- تميزت عن الدراسات السابقة بعدم وجود دراسة مماثلة في الاقتصاد الليبي وفي كونها تناولت الفترة من 1990-2020.

5. تقسيمات الدراسة:

- الفصل الأول:** الإطار النظري للأسس العامة لإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
لأسس العامة لإيرادات الضرائب.
الأسس العامة للرسوم الجمركية والناتج غير النفطي
- الفصل الثاني:** النظام الضريبي والجمركي وتطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي.
- هيكل النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي ومكوناته.
تطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي.
- الفصل الثالث:** تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.
- الفصل الرابع:** قياس وتحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي.

الفصل الأول

الإطار النظري للأسس العامة لإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية
والناتج الإجمالي غير النفطي

1-1: الأسس العامة لإيرادات الضرائب.

1-2: الأسس العامة للرسوم الجمركية والناتج غير النفطي

الفصل الأول

الإطار النظري للأسس العامة لإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية والنتائج غير النفطية

1-1: الأسس العامة لإيرادات الضرائب.

تحتل الضرائب في الوقت الحاضر مكان الصدارة في الإيرادات العامة، وهذا المكان الخاص، لا يرجع فقط إلى أن الضريبة تعد أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة، وإنما كذلك إلى أهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، (سلوم، 1990، ص 59) حيث أصبحت الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية للدولة، ولم تستغن عنها الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية، متقدمة أو نامية، ومع تفاوت في درجات الاعتماد على الضرائب (صديق، 2016، ص 202) يرى الكثير من الاقتصاديين أن الضرائب تمثل ما بين (10%-15%) من قيمة الناتج القومي في الدول النامية، بينما تصل تلك النسبة إلى ما بين (30%-40%) في الدول المتقدمة. وقد لا يكون من السليم أو من المتاح عملياً رفع نسب الضرائب في الدول النامية إلى نفس نسبتها في الاقتصاديات المتقدمة إلا أنه لا جدال في ضرورة زيادة الحصيلة الضريبية كشرط أساسي لإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي السريع. (بدران، 2014، ص 74)

1.1.1: تعريف الضريبة وخصائصها وأهدافها

1.1.1.1: تعريف الضريبة

من الأهمية بمكان بيان ماهية الضريبة وخصائصها تمييزاً لها عن غيرها من الإيرادات العامة، وبالأخص الرسوم التي تشترك معها في الكثير من المظاهر السيادية (سلوم، 1990، ص 65)

يمكن تعريف الضرائب وحسب دليل الإحصائيات المالية الحكومية لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي على أنها تمويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة .

وهناك تعريف آخر للضريبة على أنها فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديددها بما تتمتع به من سيادة، ويلتزم الممول الذي انطبقت عليه شروطها بأدائها دون مقابل تحقيقاً لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (خصاونة، 2014، ص 89).

ويذهب آخرون إلى تعريف الضريبة ((بأنها اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد)) (الوادي، 2010، ص 50)

وأكثر التعريفات شهرة هو تعريف الأستاذ غاستون جاز الذي عرف الضريبة بأنها ((تأدية نقدية تفرضها السلطة على الأشخاص وتجبها منهم بصورة نهائية دون مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة))، ومن هذا التعريف يمكننا إبراز خصائص الضريبة. (سلوم، 1990، ص 65)

2.1.1.1: خصائص الضريبة:

1- **الضريبة التزام نقدي:** بمعنى أنها عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة، وذلك من أجل الاستخدام العام، ولجأت الدولة إلى الضريبة النقدية لأنها تحقق المزايا التالية:

أ- تحقيق عدالة أكبر للفرد حيث يمكن احتساب أعباء المكلف الشخصية.

ب- تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة وأسهل في الجباية وأقل تكلفة.

ج- لا يتم التلاعب بتحصيلها. (الوادي، 2010، ص 51)

2- **الضريبة تفرض على الأشخاص جبراً:** إن الضريبة تفرض جبراً، وإن المكلف ليس مخيراً بدفعها، وإنما يتم دفعها بقوة القانون، (خصاونة، 2014، ص 90) ويترتب على ذلك أن الدولة تتفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من جهة تحديد السعر والمكلف، وكيفية تحصيلها - دون اتفاق مع الممول. (سلوم، 1990، ص 67) .

3- **الضريبة تفرض بدون مقابل:** وهذا يعني أن دافع الضريبة لا يتلقى أي منفعة مباشرة أو محددة تعادل ما يدفعه من الضريبة ؛ فقد يحصل دافع الضريبة على عدة منافع غير مباشرة، ولكن ليس للفرد الحق في المنفعة المترتبة في الإنفاق العام، وبما أن الفرد عضو في الجماعة فإن أي نفع يعود على الجماعة ككل سيشارك فيه، ولذا لا يجوز أن يطالب بمقابل خاص به شخصياً.

4- **الضريبة تؤدي بصفه نهائية:** فلا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف، ويجب أن يكون واضحاً، أن استرجاع مبالغ على شكل رديات لا تعد استرجاعاً للضريبة. (الوادي، 2010، ص 52).

5- الضريبة تجبى من أجل تغطية الأعباء العامة: إن الغرض من فرض الضرائب وجبايتها، إنما هو الحصول على الأموال اللازمة من أجل تغطية النفقات العامة.

(سلوم، 1990، ص 69)

3.1.1.1: أهداف الضريبة:

من المؤكد أن للضريبة أهدافاً متعددة ومتشعبة، فمن الناحية التاريخية كان للضريبة حتى بداية القرن العشرين هدف وحيد هو الهدف المالي، ومن ثم استخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الإيرادات المالية لتغطية النفقات العامة، وكان على الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت، أن تبقى في أدنى حد لها، حتى أن المفهوم التقليدي للضريبة يعتمد على الفكرة القائلة "إن الضريبة شر لا بد منه"؛ ولذا نادى هؤلاء ببقاء الضريبة على الحياد، فلا تستخدم لأغراض اقتصادية واجتماعية، غير أن مبدأ حياد الضريبة قد اختفى شيئاً فشيئاً، وحل محله مبدأ "الضريبة التدخلية"، حيث اعتبر أن للضريبة أهدافاً اجتماعية والاقتصادية وسياسة بالإضافة إلى أهدافها المالية.

1- الأهداف المالية للضريبة:

إن الهدف المالي هو أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة أحد غايات السلطات والحكومات، ومن هنا نشأت قاعدة "وفرة حصيلة الضريبة" أي اتساع مطرح الضريبة "بحيث يكون شاملاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي، فالأمر مرتبط بالواقع بمستوى التطور الاقتصادي. (المهاني والخطيب، بدون سنة، ص204) وأن الهدف المالي لفرض الضرائب هو زيادة حصيلتها مع استقرار هذه الحصيلة وتنميتها باستمرار. (الأعسر، 2016، ص 139).

2- الأهداف الاجتماعية:

تتلخص أهم الأهداف الاجتماعية للضرائب فيما يلي:

✓ **التأثير في نمط توزيع الدخل:** إن سياسة الإعفاءات الضريبية وانخفاض نسبة الضرائب المفروضة تساعد على تقليل الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، فمثلاً إن فرض ضرائب تصاعديّة عالية على أصحاب الدخل المرتفعة وخفضها أو إلغائها على أصحاب الدخل المنخفضة يساعد في الحد من هذه الفوارق الدخلية.

✓ **التأثير في حجم التشغيل والتوظيف:** تستطيع الدول أو المصانع التي تستخدم حداً أدنى من العمال، بالتوسع في استيعاب أعداد كبيرة من العمال عن طريق تخفيض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، أو إعفاء نسبة ما تدفعه المنشأة مساهمة في صندوق المعاشات للعاملين من الضريبة، وهذا يعني إمكانية تخفيض الأعباء المالية على الشركة أو المصنع المرتبطة بتشغيل مزيد من العمال دون أن تنخفض أجورهم النقدية.

✓ **التأثير في حجم الاستهلاك:** إن فرض ضريبة على سلع معينة يؤدي إلى خفض حجم الاستهلاك منها وتوجيه الموارد المخصصة لإنتاجها إلى إنتاج سلع أخرى (الأعسر، 2016، ص 139-140)

3- الأهداف الاقتصادية:

تعد من أهم أهداف الضريبة في عصرنا الحاضر، فالضريبة لا يمكن أن تفرض دون أن تثير انعكاسات على مكونات الاقتصاد الكلي من استهلاك وإنتاج وإدخار واستثمار؛ لذلك تسعى الحكومات اليوم إلى أن تكون الضريبة وسيلة لحل مشكلاتها الاقتصادية عبر تحليل آثارها على تلك المكونات، ولعل أهم هذه الأهداف:

✓ **تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية:** حيث يتم تشجيع النشاطات المرغوب فيها وكبح النشاطات غير المرغوب فيها.

✓ **معالجة الأزمات الاقتصادية:** فالدورات الاقتصادية رواج وكساد تعد من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، وهذه الدورات لها تأثير سيء في الاقتصاد الوطني، لذلك أصبح يلجأ إلى الضرائب لمعالجة الكساد أحياناً والتضخم أحياناً أخرى. (العكام، 2018، ص 148-149)

✓ **استخدام الضريبة لمنع التركز في المشاريع الاقتصادية:** من المعروف أن الاتجاه إلى التركز الاقتصادي من سمات هذا العصر وخصوصاً في النظم الرأسمالية، وما ظهور الشركات متعددة الجنسية إلا مظهر من مظاهر التركز الاقتصادي، ويمكن استخدامها وسيلة لمحاربة مثل هذه التركز، وذلك عن طريق فرض الضرائب.

✓ استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار: وذلك عن طريق استخدام الحوافز الضريبية لزيادة معدلات الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات المرغوب فيها وزيادة معدلات الادخار (المهاني والخطيب، بدون سنة، ص 205).

2.1.1: قواعد الضريبة وأنواعها:

1.2.1.1: القواعد الأساسية للضريبة:

من أجل تحقيق أهداف الضريبة السابقة الذكر كان لابد للضريبة من أن تتمتع بالقواعد التي قام بوضعها المفكر المعروف آدم سميث، وهي أربع قواعد هامة لكي تحكم الجوانب الفنية المتعلقة بعمليات فرض الضرائب وجبايتها، (العربي وعساف، بدون سنة، ص 83) وترجع أهمية هذه القواعد إلى ضرورة التوافق بين مصلحة المكلفين من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى، ونتناولها بالشرح والتوضيح فيما يلي:

1- قاعدة المساواة:

تعني هذه القاعدة مساهمة أفراد المجتمع جميعاً في أداء الضريبة بما يتناسب مع قدراتهم المالية؛ إذ إن جميع الأفراد الخاضعين للضريبة يتحملون أعباءها، ويخضعون لها دون محاباة أو تفضيل، وإن تحقيق العدالة يستند على اعتبارات متعددة تهدف إلى المساواة بين الأفراد دون تمييز بالصفة الشخصية؛ إذ يؤخذ بنظر الاعتبار وضع المكلف الاجتماعي فيما إذا كان متزوجاً أو عازباً، (مشكور، وآخرون ن 2014، ص 24)، وهذا يعني أنه يتحدد نصيب كل فرد في ضوء المقدرة التكلفية التي يتمتع بها. (العربي وعساف، بدون سنة، ص 83)

2- قاعدة اليقين:

ترتبط هذه القاعدة بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها، ومن ثم تقضي هذه القاعدة بأن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف، والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة، فالضريبة بلا تعيين تكون أمراً تحكيمياً، بل يتعين حسابها مسبقاً، وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة، فضلاً عن معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل.

3- قاعد الملاءمة:

تعني هذه القاعدة أن تكون أحكام تحصيل الضريبة المتعلقة بمواعيد وأساليب تحصيلها ملائمة للمكلف، وتتلاءم مع ظروفه وأوضاعه، وتطبيقاً لهذه القاعدة يتعين أن يكون معيار دفع الضريبة مناسباً للمكلف، فمثلاً إذا كان تحصيل الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية بعد تحقيق الأرباح مباشرة وعلى تحصيلات الزراعية بعد انتهاء الموسم الزراعي، ومن ثم فإن المكلف لا يشعر بثقل عبء الضريبة ويعدها بمثابة دفعة لنفقة من نفقاته الأخرى.

4- قاعدة الاقتصاد:

تقضي هذه القاعدة بأن تكون نسبة نفقات الجباية إلى حصيلتها الضرائب أقل ما يمكن (مشكور وآخرون، ص 25)، لكي لا تضطر الدولة إلى التوسع في الضرائب على الممولين بحجة تغطية نفقات تحصيل الضريبة بجانب هدفها الأساسي المتمثل في ضرورة حصولها على موارد معقولة لتدعيم الخزينة العامة. (العربي وعساف، بدون سنة، ص 84).

2.2.1.1: أنواع الإيرادات الضريبية:

تعددت أنواع إيرادات الضرائب واختلفت صورها الفنية من مجتمع لآخر، بل في المجتمع نفسه من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، وأصبحت النظم الضريبية تتضمن مزيجاً من أنواع مختلفة من الضرائب، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتطلب نجاح الدولة في اختيار المزيج الملائم من الضرائب على مدى فهمها ودراساتها للأثار الاقتصادية المحتملة لكافة أنواع الضرائب، وهذا الاختيار من المتوقع أن يسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق أهداف المجتمع. (خصاونة، 2010، ص 98) ونتناول فيما يلي أهم أنواع الضرائب .

تنقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين:

1- الضرائب المباشرة.

2- الضرائب غير المباشرة.

قبل الحديث عن كل نوع على حدة لابد لنا من معرفة أهم المعايير التي يمكن اتخاذها للتفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة نذكر أهمها فيما يلي:

✓ المعيار الإداري :

يرى بعض الاقتصاديين أن التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب يمكن أن تتبنى من

بعض الوجوه على نوعية الوسائل والإجراءات الإدارية المتعلقة بربط الضرائب وطرق تحصيلها خاصة فيما يتعلق بالجهة التي تقوم بالتحصيل وطريقة تحصيل الضريبة في حد ذاتها؛ لأن مثل هذه الإجراءات تختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة الأنظمة الإدارية والسياسية التي تتبناها الدولة المعنية. (العربي وعساف، ص 87)

✓ معيار استقرار العبء الضريبي:

يعتمد هذا المعيار على أساس تحميل المكلف بدفع الضريبة المفروضة عليه بصورة نهائية دون أن يتمكن من نقل العبء الضريبي إلى شخص آخر، فتكون الضريبة عندها مباشرة، أما إذا تمكن المكلف الاسمي من نقل عبء الضريبة المفروضة عليه إلى شخص آخر يسمى المحمول الحقيقي أو النهائي فإن الضريبة حينئذ تكون غير مباشرة.

✓ معيار الوعاء الضريبي:

الوعاء الضريبي هو قيمة العناصر الخاضعة للضريبة، فالضرائب المباشرة تكون على الوعاء من حيث وجوده في حوزة المكلف، أما الضرائب غير المباشرة فهي التي تفرض على حركة في المعاملات التجارية مثل ضريبة المبيعات .

1-الضرائب المباشرة:

هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة.(الوادي، 2010، ص55 58)

-الضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها،

أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف. وهي نوعان:

- **الضرائب المباشرة على الدخل:** تعد هذه الضرائب من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدولة المتقدمة، فإذا كان المكلف شخصاً طبيعياً تكون الضريبة على دخول الأشخاص، وأما إذا كان المكلف شخصاً اعتبارياً على شكل شركة مساهمة تحقق دخلاً فتسمى الضريبة على دخول الشركات (الوادي، 2010، ص 55)، حيث وجدت الحكومات في فرضها لهذه الضريبة الأداة الفعالة في التأثير على الظواهر الاقتصادية المختلفة إلى جانب الدور الذي يمكن أن تلعبه في نطاق العدالة الاجتماعية.(نعوس، 1987، ص 29)

• **ضرائب على رأس المال:** الضريبة على رأس المال هي نوع آخر من أنواع الضرائب المباشرة، وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف، أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة بها. (الوداي، ص 58) وهذا يعني أن الضريبة على رأس المال تفرض على عناصر الثروة التي بحوزة الشخص في فترة معينة من الزمن.

ومن أهم الأشكال التي تفرض بها الضرائب على رأس المال ما يلي:

✓ الضريبة الاستثنائية على رأس المال.

✓ الضريبة على الملكية.

✓ الضريبة على الزيادة في قيمة الممتلكات.

✓ الضريبة على التركات. (أبو زريدة، 1995، ص 47-49-50)

2- الضرائب غير المباشرة:

هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى شخص آخر، ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة ولها عدة صور هي: (بن يحيى، 2017، ص 54)

• **الضرائب على الاستهلاك.**

• **الضرائب على التداول.**

❖ **ضرائب الاستهلاك:**

هي الضرائب التي تفرض على السلع التي يبتاعها المستهلكون، وقد تكون هذه الضرائب مفروضة في المرحلة التي تباع فيها السلعة للمستهلك، أو في مرحلة سابقة لها كما هو الحال عند فرض الضريبة على الإنتاج. (أبو زريدة، ص 54)

أنواع الضرائب على الاستهلاك:

✓ **ضرائب على الإنتاج:**

هي الضرائب التي تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة محليا. وتسمى بالضرائب الانتقالية على المبيعات، وتهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ومن أجل المنفعة المتحققة من الخدمات العامة ومن أجل تحقيق التصاعد في الضريبة.

✓ الضرائب على القيمة المضافة:

وهذه الضرائب تفرض على الإنتاج في جميع مراحله، ولكن تصيب فقط القيمة المضافة التي في قيمة الإنتاج في مرحلة من مراحله عن قيمتها في بداية هذه المرحلة.

✓ الضرائب على المبيعات:

تعرف ضريبة المبيعات بأنها الضرائب التي تفرض على حجم المعاملات في الاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستيراد، أو هي تلك الضريبة التي تفرض على السلع المصنعة محليا أو المستوردة والخدمات المحلية، وتستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلع أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة، ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من المشتري وتوريدها للمصلحة ضمن مواعيد محددة.

✓ الضرائب الجمركية:

يطلق على الضرائب الجمركية اسم الرسوم الجمركية، وهي من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة بمناسبة استيرادها أو تصديرها، وسوف نتناولها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل. (الوداي، 2010، ص 75 76 63 77)

• الضرائب على التداول:

تفرض هذه الضرائب بمناسبة تداول وانتقال الأموال بين الأفراد وتسمى بالضرائب على التداول مثل: ضرائب الدمغة، ضرائب التسجيل، حق الطابع وتفرض ضرائب الدمغة على عمليات تداول الأموال عن طريق تحرير مستندات كالعقود (الوداي ، ص 75 67 63) .

1-2: الأسس العامة للرسوم الجمركية والنتائج الإجمالية غير النفطية

تعتبر الرسوم الجمركية من أنواع الضرائب غير المباشرة، وهي إحدى أهم أدوات السياسة التجارية للدول؛ لما لها من دور في حماية المنتجات المحلية للدول، وتوفير مورد مالي مهم لها، حيث تشكل نسبة جيدة من إيرادات الدول النامية بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع في تلك البلدان بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاستهلاك، كما تعد إحدى مصادر الناتج غير النفطي، وتتعدد مصادرها من القطاعات المختلفة من الإيرادات العقارية (ماعدًا آبار البترول) والصناعية والخدمية والتجارية ومن الضرائب.

1.2.1: تعريف الرسوم الجمركية وأنواعها وكيفية احتسابها:-

1.1.2.1: تعريف الرسوم الجمركية وأنواعها:

هي رسوم تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، وتتباين الأهمية بالنسبة لكل من الرسوم الجمركية على الواردات من دولة إلى أخرى، ففي الدول النامية تعتمد على حصيللة الرسوم الجمركية على الواردات كمصدر من مصادر إيرادات الدولة، وبعض الدول الأخرى تعتمد على الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل مثل غانا التي تعتمد على صادرات الكاكاو والبرازيل التي تعتمد على للبن. (السريري والخضراوي، 2017، ص 147).

وتهدف الرسوم إلى تحقيق هدفين

1- **الهدف المالي:** يعد من أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة. (فراج، 2011، ص 20) ويكون ماليا في الأحوال الآتية:

- ✓ إذا فرض على سلعة لا تنتج محليا ولم يترتب عليه تشجيع إنتاج سلع بديلة للسلعة الأجنبية المستوردة.
- ✓ إذا فرض على سلعة مستوردة لها بديل محلي مع فرض رسم آخر (رسم إنتاج) على السلع المحلية مساو للرسم على السلع المستوردة.
- ✓ إذا فرض على السلع المحلية المصدرة إلى الخارج - وبصفة خاصة بالنسبة للسلع التي يتمتع فيها المصدر باحتكار دولي في إنتاجها، مثل ذلك القطن طويل التيلة. (توفيق، 1988، ص 22).

2- الهدف الاقتصادي: ويطلق عليه أحيانا هدف حمائي بمعنى حماية لصناعات محلية معينة أو التأثير على حجم الصادر أو الوارد أو على سعرهما أو على توزيعها الجغرافي، والحد من استهلاك السلع الكمالية والترفيهية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. (الوادي، 2010، ص 77).

أنواع الرسوم الجمركية:

- **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض على السلعة في شكل مبلغ ثابت على الوحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (الوزن أو الحجم.... إلخ).
- **الرسوم القيميّة:** وهي التي تفرض على السلعة بنسبة معينة من قيمتها سواء كانت صادرات أو واردات، وهي عادة ما تكون نسبة مئوية (ضريبة جمركية 100% على قيمة السلعة (الأشهب، 2014، 127).
- **الرسوم المركبة:** وهي خليط بين الرسوم النوعية والرسوم القيميّة، فمثلا فرض ضريبة نوعية 100 دينار على كل طن مستورد من السكر بإضافة 5% كنسبة من قيمة المستورد.

حيث تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية والقيميّة من دولة إلى أخرى حسب تطور الإدارة الضريبية، وبالرغم من سهولة تطبيق الرسوم النوعية إلا أنه يعاب عليها تناقص قدرتها في حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة السلع المستوردة، في حين لا تعاني الرسوم القيميّة من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات؛ لأن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة حصيلة الرسوم القيميّة. (السريتي، الخضراوي، 2017، 147-148)

❖ كيفية احتساب الرسوم الجمركية:

من الطبيعي أن كل دولة تحتاج إلى احتساب متوسط مقدار الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المختلفة، وذلك أن كل دولة لديها عدد كبير من الرسوم يختلف من سلعة لأخرى، ومن هنا يمكن حساب الرسوم الجمركية باستخدام المتوسط غير المرجح للرسوم الجمركية أو المتوسط المرجح للرسوم الجمركية. (هوسون و هرندار، 1987، ص 148)

1- حساب عن طريق معدل الحماية الاسمية:

هناك طريقتان لحساب معدل الحماية الاسمية هما:

✓ المتوسط غير المرجح للرسوم الجمركية

يعتبر أبسط الأساليب المستخدمة في حساب متوسط الرسوم الجمركية إذا كانت الدولة تستورد 3 سلع (A B C) ونسبة الجمرك على هذه السلع (10% 20% 30%) فإن المتوسط غير المرجح للرسوم الجمركية.

$$\% 20 = \frac{60}{3} = \frac{30+20+10}{3}$$

وعلى الرغم من سهولة هذا الأسلوب إلا أن ما يعاب عليه هو عدم أخذ الوزن النسبي لواردات كل سلعة في الاعتبار، فإذا كان الجانب الأكبر من الاستيراد يتم من السلعة (A) فإن المتوسط يكون متحيزاً لأعلى، وإذا كان الجانب الأكبر من الواردات من السلعة (C) فسيكون المتوسط متحيزاً لأسفل، ولذلك يفضل استخدام المتوسط المرجح عادة.

✓ المتوسط المرجح المعدل للرسم الجمركي:

وفي هذا المقياس يتم ترجيح كل رسم جمركي بأهمية السلعة المستوردة في جداول ففي المثال السابق إذا كانت قيمة الواردات من السلع (A) 20 ألف دينار وقيمة الواردات من السلعة (B) 100 دينار وقيمة واردات السلعة (C) 50 ألف دينار. (هوسون، و مارك هرندار، 1987، ص 148-149)

$$\text{فإن المتوسط المرجح للرسوم الجمركي} = \frac{15+20+2}{170} = \frac{20*10\%+(100*20\%)+(50*30\%)}{50+100+20}$$

وارتفاع متوسط الرسوم الجمركية المرجحة عن متوسط الرسوم الجمركية غير المرجحة يعكس أن قيمة الواردات من السلعة (A) منخفضة الرسوم حيث نسبة واردات السلعة (C) إلى إجمالي قيمة الواردات تساوي:

$$\% 29.4 = \frac{50}{170}$$

في حين أن نسبة واردات السلعة (A) منخفضة الرسوم بالنسبة إلى إجمالي قيمة الواردات تساوي :

$$\% 11.8 = \frac{30}{170}$$

ويعاب على المتوسط المرجح للرسوم الجمركية أنه لا يبين حقيقة الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة والتي يتم من خلالها تقييد التجارة، فإذا كانت الدول تفرض ضريبة جمركية مرتفعة جداً 300% على بعض السلع بحيث تمنع استيرادها تماماً (لضريبة جمركية مانعة) فإن قيمة الاستيراد من هذه السلع يكون (صفر)، ولذلك فإن المتوسط المرجح للرسوم الجمركية سيظل كما هو حيث سيتم ترجيح الرسم الجمركي 300% بقيمة تساوي صفرًا في حين أن الدولة تفرض رسوم

جمركية مرتفعة جداً، ولذلك يفضل في هذا الحال لبيان حقيقة القيود المفروضة على التجار استخدام المتوسط غير المرجح حيث يكون متوسط الرسوم الجمركية في هذه الحالة (هوسون وهرندار، 1987، ص 150).

$$\%90 = \frac{300\% + 30\% + 20 + 10\%}{4}$$

2- معدل الحماية الفعال:

تقدر الرسوم الجمركية الفعالة بالتغيير النسبي في القيمة المضافة الناتج عن فرض الرسوم الجمركية الاسمية ويتضح ذلك من المعادلة التالية: (فراح، 2011، ص 27).

$$= \text{التغير النسبي في القيمة المضافة}$$

$$\frac{\text{القيمة المضافة بعد فرض الرسم الجمركي} - \text{القيمة المضافة قبل فرض الرسم الجمركي}}{\text{القيمة المضافة قبل الرسم الجمركي}}$$

مثال لكيفية حساب المعدل الفعال

إذا كانت قيمة الوحدة من السلعة (س) = 5000 دينار ويتم إنتاجها محلياً باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج (ص1، ص2) ويتم استيراد عنصري الإنتاج من الخارج، حيث أسعار عناصر الإنتاج ص1 و ص2 = 800 دينار و 300 دينار على التوالي، وتقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على السلعة المستوردة البديلة للسلعة المحلية بنسبة 10% كما يتم فرض رسم جمركي على عنصري الإنتاج (ص1، ص2) بنسبة 5%، 6% على التوالي.

فيمكن حساب معدل الحماية الفعال نتيجة فرض الضريبة الجمركية

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة المنتج النهائي} - \text{قيم مستلزمات الإنتاج}$$

$$= (300+800) - 5000 =$$

$$= 3900 - 5000 = -1100$$

حساب القيمة المضافة بعد فرض الرسوم الجمركية

$$\text{قيمة السلعة النهائية} = (0.20+1)5000 = 1000+5000 = 6000 \text{ دينار.}$$

$$\text{قيمة عنصر الإنتاج ص1} = (0.05+1)800 = 40+800 = 840 \text{ ديناراً.}$$

$$\text{قيمة عنصر الإنتاج ص2} = (0.06+1)300 = 18+300 = 318 \text{ ديناراً.}$$

القيمة المضافة بعد الرسوم الجمركي = 6000 - (318+640) = 4842 ديناراً.

يمكننا الآن أن نقيس مقدار التغير النسبي في القيمة المضافة لصناعة السلعة (س) أو ما

يعرف بالرسوم الجمركية الفعالة كما يلي: (هوسون و هرندار، 1978، ص 151-152)

التغير النسبي في القيمة المضافة =

القيمة المضافة بعد فرض الرسم الجمركي - القيمة المضافة قبل فرض الرسم الجمركي

القيمة المضافة قبل الرسوم الجمركي

$$0,24 = \frac{3900 - 4842}{3900} =$$

المعدل الفعال يساوي 24%

ومن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها هو أن السلع المصنعة النهائية التي يفرض عليها رسوم جمركية اسمية مرتفعة مقارنة بالرسوم الجمركية على المدخلات أو المواد الأولية خاصة في الدول المتقدمة يحقق في الحقيقة درجة عالية من الحماية لتلك السلع، وهذه الملاحظة تهم بالدرجة الأولى الدول النامية عندما تحاول التصدير للدول المتقدمة، حيث تفرض الأخيرة رسوماً جمركية تصاعديّة على السلع المستورد حسب درجة التصنيع، وهو ما يعني ببساطة أن فرص الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة ضعيفة بينما تظل الفرص متاحة لتصدير المنتجات الأولية أو الوسيطة، ولذلك فإن الدول النامية تشعر بأن تصاعد هيكل الرسوم الجمركية الحمائية في الدول المتقدمة إنما يعوق محاولتها تنويع هيكل صادراتها إلى تلك الدول (فراج، 2011، ص 28).

2.2.1: الناتج الإجمالي غير النفطي ومصادره:

1.1.2.1: تعريف الناتج غير النفطي:

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هو مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة وذلك باستثناء الموارد النفطية ومشتقاتها)، وهذا يعني أنه: كل ما ينتج من سلع وخدمات من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات من رسوم التعليم والصحة وخدمات المصرفية والسياحية وغيرها التي تسجل ضمن القطاعات غير النفطية.

2.2.2.1: مصادر الناتج غير النفطي:

1-الإيرادات الصناعية:

يقصد بالإيرادات الصناعية تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة أو تشترك فيها أو تؤمّمها، بعد أن بقي الاعتقاد السائد، ولفترة طويلة من الزمن أن دور الدولة يقتصر على تأمين الحراسة والأمن، وبعد ذلك خرجت الدولة عن مجالها التقليدي المعروف بالدولة الحارسة، فقد دخلت الدولة في الصناعات الثقيلة وخصوصاً العسكرية، (سلوم، 1990، ص 31) والدولة تميل إلى تسلم المشروعات التي ترى أنه من الأفضل احتكارها وعدم ترك المنافسة فيها للأفراد، لأن الحاجة إلى منتجاتها شاملة، ولأن احتكارها يحول دون تجزئتها بين الأفراد ويؤدي ومن ثم إلى خفض نفقة إنتاجها، كما هو الحال في المشروعات المائية والكهربائية، وكذلك المشاريع ذات المنفعة العامة كإنشاء شبكات الخطوط الحديدية والجسور والسدود... وغيرها من المشاريع الصناعية الأخرى.

إن تدخل الدولة في المجال الصناعي يعود لأسباب مختلفة منها حجم بعض المشروعات الصناعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها، (المهايني، وآخرون، ص 184) وكذلك لتحقيق أغراض اجتماعية غير الهدف المالي تتمثل في توفير خدمة عامة لفئات معينة من المواطنين، بشروط وأوضاع خاصة يتعلق أهمها بثمن الخدمة، حيث لا يمكن تحقيقها إذا ترك الأمر للنشاط الخاص في هذا الشأن، وكذلك لأغراض تتعلق بالأمن القومي، ومن هذا الأسلوب تصبح الدولة هي صاحبة السيادة المطلقة على المشروع الصناعي الأمر الذي يعطيها إمكانية تحديد أثمان السلع المنتجة فيها بما يتفق مع الصالح العام (حشيش، 1983، ص 141-142)

2- الإيرادات التجارية:

تقوم بعض الدول بممارسة بعض النشاط التجاري، كتصدير بعض السلع، واستيراد وتوزيع بعض السلع التجارية، وتحصل على أرباح نتيجة ممارستها للنشاط التجاري، وتشكل هذه الأرباح مصدراً من مصادر الإيرادات للدولة، إلا أن الدولة لا تقصد تحقيق الربح الكبير عند ممارستها للنشاط التجاري في أغلب الأحيان، وإنما تقوم بهذا النشاط بغرض توفير المواد الأساسية للمواطنين، بأسعار مناسبة كاستيراد السكر والأرز والدقيق وغيرها من المواد الأساسية. (عصفور،

2011، ص 323-321)

3- الإيرادات العقارية:

وهذا القسم يتكون أساساً من الأراضي الزراعية والغابات والمحاجر ومساقط المياه، والمناجم وتشمل الذهب والفضة والحديد والنحاس والفحم الحجري باستثناء الآبار النفطية) وفي بعض الحالات تقوم الدولة بتأجير الأراضي التي تمتلكها، وتعتبر قيمة الأراضي التي تتبعها الدولة، وبدل الإيجار، من مصادر الإيرادات العامة، وقد تمتلك الدول مباني وخدمات سكنية، وفي هذه الحالة، فإن إيجاراتها أو أثمان بيعها للمواطنين، تعتبر من الإيرادات العامة للدولة، وتعتبر الغابات ثروة عامة، تحرص الدولة على المحافظة عليها وعلى تنميتها، لما فيها من الفوائد التي تعود على المجتمع والبلاد بشكل عام، (عصفور، 2011، ص321).

4- الإيرادات المالية:

يقصد بالإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك، ولقد قامت أغلب الدول باحتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها، فقد سيطرت الحكومة الفرنسية مثلاً على المصارف الكبرى، وكذلك الأمر في كل من السويد وإنكلترا وفي البلدان النامية نجد الكثير من الدول تسيطر على البنوك ومثل هذه السيطرة تؤمن للسلطات العامة السيطرة المطلقة على السياسة النقدية وتأمين إيرادات مالية. (المهاني، وآخرون، ص 191)

5- الإيرادات المشتقة:

يقصد بها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الضرائب والرسوم والغرامات وغير ذلك من الإيرادات التي لا تتضمن عائدات الدومين، ومنها الإيرادات الجبرية، وغير الجبرية حيث يقصد بالإيرادات الجبرية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون إكراه، ومنها الإيرادات السيادية، وغير السيادية حيث يقصد بالإيرادات السيادية تلك الإيرادات التي ترتكز في إلزاميتها على السلطة السيادية للدولة كما في حالة الضرائب والرسوم والإصدار النقدي، أما الإيرادات غير السيادية فيقصد بها ذلك النوع من الإيرادات الذي يشبه إيرادات القطاع الخاص مثل دخل المؤسسات العامة والقروض والهبات. (العربي، عساف، ص 25)

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، ومنها عرفنا أن الإيرادات الضريبية هي عبارة عن إيرادات يتم تحصيلها نتيجة اقتطاع مالي يدفعه الأفراد جبرا للدولة، وذلك من أجل تمويل الميزانية العامة ودون مقابل، لأسباب سياسة واجتماعية واقتصادية، فهي تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع احتياجاتهم، ويتم فرضها من خلال قواعد فنية تنظم جبايتها ابتداء بربطها ثم تصفياتها وتحصيلها جبرا.

وأما المتغير الثاني للدراسة فهو الرسوم الجمركية، وتعد من أهم أدوات السياسة التجارية للدول، وهي عبارة عن رسوم تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، حيث تهدف إلى حماية منتجات الدول وتوفير مورد مالي مهم، ولها ثلاثة أنواع: رسوم نوعية، ومركبة وقيمية، حيث تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية والقيمية من دولة إلى أخرى، وكذلك تطرق لكيفية احتساب الرسوم الجمركية وهي عن طريق معدل الحماية الاسمية ومعدل الحماية الفعال.

وأما متغير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فيقصد به كل ما ينتج من سلع وخدمات من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية، ومن رسوم التعليم والصحة والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها التي تسجل من ضمن القطاعات غير النفطية، وهو (مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، وذلك باستثناء الموارد النفطية ومشتقاتها).

الفصل الثاني

النظام الضريبي وتطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في

الاقتصاد الليبي

2-1: هيكل النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي ومكوناته.

2-2: تطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي.

الفصل الثاني

النظام الضريبي وتطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي

2-1: هيكل النظام الضريبي والجمركي ومكوناته في الاقتصاد الليبي:

كل دولة لها أن تفرض ما تراه مناسباً من أنواع الضرائب، وذلك بما يتلاءم مع ظروفها وبيئتها، وبما يسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ليبيا صدرت عدة تشريعات وقوانين تتضمن فرض مجموعة من الضرائب وتنظيم طرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها والإعفاء منها، وكان آخر تشريع ضريبي ينظم ضرائب الدخل متمثلاً في قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى القوانين الأخرى المتعلقة بفرض الضرائب الإضافية على الدخل وضرائب على رأس المال والضرائب غير المباشرة.

1.1.2: التعريف في هيكل النظام الضريبي ومكوناته:

1.1.1.2: الضرائب المباشرة:

تنقسم الضرائب المباشرة كما سبقت الإشارة إليها إلى ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال، ولكن هنا يدور النقاش عليها وفقاً لأحكامها وتشريعات القانون المالي الليبي:

1-الضرائب على الدخل:

تعتبر ضرائب الدخل أهم أنواع الضرائب المباشرة، وتنقسم ضرائب الدخل وفقاً للقانون رقم 7 من 2010 بشأن الضرائب على الدخل الليبي إلى ضرائب الأشخاص الطبيعيين وضرائب على دخل الشركات.

• الضرائب على الأشخاص الطبيعيين:

وقد أخذ المشرع الليبي بالضرائب النوعية على دخل الأشخاص الطبيعيين (بن نونه، 2020، ص 119) ووفقاً لهذا النظام يقسم الدخل إلى أنواع مختلفة حسب مصدره وتفرض ضريبة مستقلة على دخل كل فرع من فروع هذه المصادر المختلفة، وذلك بهدف التمييز في سعر الضريبة (يونس، 2020، ص 159-161)، وهي كما يلي:

✓ دخل التجارة والصناعة والحرف.

✓ دخل المهن الحرة.

✓ دخل على الأجور والمرتببات وما في حكمها.

✓ الدخل الناتج عن الإيداع لدى المصارف.

✓ دخل حصص الشركات.

1-الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف:

تعد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والحرف إحدى أهم الضرائب النوعية المعمول بها في ليبيا، وتستمد أهميتها بالنسبة للدول في كونها تشمل أغلب الدخول الموجودة في ليبيا، وقد أفرد قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م فصلا خاصا لشرح أحكام هذه الضريبة.(امرئود، 2018، ص123)

يخضع لضريبة الدخل الناتج من مزاوله أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي ولو كان عارضا لا يتصل بالمهنة، كما يخضع للضريبة كل دخل ناشئ من أي مصدر آخر لا تسري عليه ضريبة نوعية أخرى، وذلك إذا لم يستثن بنص خاص في هذا القانون.

وتعتبر من الأعمال التجارية في تطبيق أحكام هذا الفصل:

- تقسيم الأراضي وبيعها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد.
- إدارة الملكيات الإنتاجية والخدمية الثابتة والمنقولة وتسييرها من قبل الغير.
- أعمال السمسرة أي كان نوعها.
- الانتفاع بالأراضي الزراعية، مع عدم الإخلال بالفقرة (9) من المادة (33) من القانون يكون سعر الضريبة سنويا على الأرباح التجارية (15%) .
- ويكون سعر الضريبة سنويا على الأرباح الصناعية والحرف(10%).⁽¹⁾

2-الضريبة على دخل المهن الحرة:

تفرض الضريبة على دخول المهن الحرة التي يمارسها الممول بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل، ويكون سعر الضريبة سنويا 15% .

3-الضريبة على الدخل الناتج عن العمل وما في حكمه:

تسري هذه الضريبة على الدخل الناتج عن العمل وما في حكمه من الدخول الناتجة عن أي خدمة أو وظيفة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وترتبط الضريبة نهائياً عن كل جزء من السنة

1- المادة 46، 47، 48، 53، 54، 33 من القانون الضرائب على الدخل رقم (7) لسنة 2010.

يثبت فيه الحق في أي دخل خاضع للضريبة، ويشمل الربط في هذا ما حصل عليه الممول من دخول عارضة خلال تلك المدة، ويكون سعر الضريبة سنويا بحسب المادة 58 من قانون الضرائب 2010 على النحو الآتي:

12000 دينار من الدخل (5%)

ما زاد على ذلك من الدخل (10%)

4- الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف:

تخضع هذه الضريبة على الفوائد الناتجة عن الودائع لدى المصارف أيا كانت مدة هذه الودائع، وسعرها 5% من الدخل الخاضع لها.

5- الضريبة على دخل الشركاء:

تخضع الضريبة دخول الشركاء في الوحدات الإنتاجية التي تطبق مقولة شركاء لا إجراء، وحدد سعر الضريبة سنويا (10%)، وهذا بحسب المادة (51)

ويجوز أن تربط الضرائب نهائيا عن كل جزء من السنة يثبت فيها الحق في أي دخل خاضع للضريبة وفقا لللائحة التنفيذية، وهذا وفقا لنص المادة 52⁽¹⁾

• **الضريبة على دخل الشركات:**

تقرض هذه الضريبة على جميع الدخول في ليبيا الناتجة في الداخل والخارج للشركات العامة والخاصة وكذلك فروع الشركات الأجنبية في ليبيا، سواء كان نشاطها تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو استثمارا عقاريا، وقد أخذ المشرع الضريبي بنظام الضريبة النسبية أي كنسبة ثابتة من صافي الدخل الضريبي دون استقطاع (إعفاءات).

يكون سعر الضريبة سنويا (20%).

ويجوز أن تربط الضريبة وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية التي نص عليها القانون: ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، وينص على أن السنة المالية للشركات هي أساس لربط الضريبة عليها، وتحدد الضريبة سنويا على أساس الدخل الصافي. (موسوعة مصلحة الضرائب ليبيا، 2016، ص 28-29)

1- المادة 51، 52، 58 من قانون الضرائب على الدخل لسنة 2010.

2- الضرائب الإضافية على الدخل:

هي الضرائب التي تفرض على الدخل بصفة مؤقتة لغرض تحقيق بعض الأهداف الخاصة إلى جانب الضرائب الأصلية المفروضة على دخول الأشخاص الطبيعيين، وعلى دخول الأشخاص الاعتبارية. (الشاوش، 2010، ص 167) .

✓ ضريبة الجهاد:

تعتبر ضريبة الجهاد أحد الضرائب الإضافية المطبقة في ليبيا وفقا للقانون رقم 44 لسنة 1970م، ويخضع لها جميع الدخول في ليبيا سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ماعدا دخل الزراعة، وتحسب أسعار الضريبة على النحو التالي:

أولاً: المرتبات والأجور وما في حكمها والمعاشات التقاعدية:

1% إذا لم يتجاوز خمسين ديناراً شهرياً.

2% إذا زاد على خمسين، ولم يتجاوز مائة دينار.

3% ما زاد على مائة دينار شهرياً.

تسري ضريبة الجهاد على إجمالي الدخل من الأجور والمرتبات دون استقطاع، بمعنى أنها تسري على نفس الدخل الذي تسري عليه ضريبة الأجور والمرتبات قبل استقطاع، وبعد خصم المبالغ التي نصت عليها المادة (55) من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 م ويتم تحصيلها شهرياً، هي: (امريود، 2018، ص 80)

- ما يساهم به الممول في نظام التقاعد أو في أي نظام آخر بديل، ويتمثل فيما يلي:
 - ما يساهم به الممول في نظام الضمان الاجتماعي بما يعادل 3.75% من إجمالي الدخل.
 - ما يساهم به الممول في نظام التضامن الاجتماعي بما يعادل 1% من إجمالي الدخل.
- ثانياً: كافة الأرباح وأنواع الدخل الأخرى المحددة في قانون الضرائب فيما عدا الدخل من الزراعة.
- 2% من الربح أو الدخل المعفى من الضريبة، و 4% من الربح أو الدخل الخاضع للضريبة فيما زاد على حد الإعفاء⁽¹⁾.

1- المادة رقم (2) من قانون رقم (7) ضريبة الجهاد، لسنة 2010.

✓ ضريبة الصندوق الفلسطيني:

تعتبر ضريبة الصندوق القومي الفلسطيني من ضمن الضرائب الإضافية على الدخل وفقا للهيكل الضريبي الليبي، غير أن هذه الضريبة تفرض على العاملين أو الموظفين الفلسطينيين فقط، أو من هم من أصل فلسطيني يتقاضون مرتبات داخل الدولة الليبية، وذلك وفقا للقانون رقم 67 لسنة 1970م.

وتخضع ضريبة الصندوق القومي الفلسطيني على دخل الأجور والمرتبات وما في حكمها للموظفين والعمال الفلسطينيين ، وفقا للقانون الضريبي رقم 7 لسنة 2010م بواقع 7% من إجمالي الدخل، ويتم تحصيلها في مواعيدها شهريا.(إمريود، 2018، 86، 72)

3- الضرائب على رأس المال:

تنقسم الضرائب على رأس المال في ليبيا إلى ضرائب على العقارات، وضرائب على المواشي

الضريبة على العقارات ينظم أحكامها القانون رقم 28 لسنة 1423م ويتعدّل أحكام القانون رقم (2) لسنة 1986 (وتعدّ ملغاة بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 م بشأن ضرائب الدخل).

الضرائب على المواشي ينظم أحكامها القانون رقم (17) لسنة 1991م (وتعدّ ملغاة بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل). (الشواوش، ص 111).

2.1.1.2:الضرائب غير المباشرة:

من المعروف أن الضرائب غير المباشرة تنقسم إلى ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول

✓ الضرائب على الاستهلاك:

1- الضرائب الجمركية : من أهم الضرائب غير المباشرة في أغلب دول العالم، وينظمها في ليبيا القانون رقم (10) لسنة 2010م ولائحة التنفيذية، وقد احتوى على مجموعة من الفصول التي تنظم النظام الجمركي من حيث الإعفاءات الجمركية ورسوم الخدمات والمخالفات الجمركية، وسيأتي الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

2- ضريبة الملاهي: تعد إحدى أنواع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وينظمها القانون رقم (39) لسنة 1968م، وتفرض ضريبة مقدارها 10% من أجره دخول الحفلات الآتية:

التمثيل المسرحي، الحفلات الموسيقية أو الغنائية أو الاستعراضية، والسيرك، والألعاب البهلوانية وغيرها، وحفلات الرقص وسباق الخيل والسيارات والمباريات والألعاب الرياضية، وألعاب التسلية أيا كان نوعها، كما تفرض ضريبة مقدارها 15% من أجرة دخول الحفلات الأخرى المقترنة بعرض شريط سينمائي. (إمرود، 2018، ص 72)

3- ضريبة الإنتاج: وتعني ربط الضريبة على السلعة في مرحلة الإنتاج حيث يستطيع المنتجون نقل الضريبة إلى المستهلكين عن طريق إضافتها إلى سعر السلعة، (نونة، 2020، ص131) وينظمها القانون رقم (16) لسنة 1964 في ليبيا.

4- ضريبة إضافية لصالح المكفوفين: وتعتبر هذه الضريبة إحدى الضرائب على الاستهلاك في ليبيا وينظمها القانون رقم (4) لسنة 1972م، وقد نص القانون في مادته على ما يلي:

- تفرض لصالح المكفوفين ضريبة إضافية قدرها 10 دينار على تذكرة دخول لدور الخيالة، ولا يعفى من الضريبة بطاقات الدخل المنخفضة.
- تورد وزارة المالية حصيلة الضريبة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تقوم بتوزيع حصيلة هذه الضريبة على المؤسسات والجمعيات التي يكون غرضها الرئيس رعاية شؤون المكفوفين (إمرود 2018، ص 72-73).

✓ الضرائب على التداول:

تفرض هذه الضرائب في ليبيا على تداول رؤوس الأموال بين الناس أو على تصرفات قانونية معينة، ومثال على ذلك ما يفرضه المشرع الليبي من ضريبة على انتقال الملكية (ضريبة تسجيل)، وعلى الشيكات المصرفية والعقود والفواتير والكمبيالات، وغيرها من المحررات (ضرائب الدمغة). (يونس، 2020، ص 167)

ضريبة الدمغة تعد من ضرائب التداول، وينظمها القانون رقم (12) لسنة 2004م بشأن ضريبة الدمغة والمعدل بالقانون رقم (7) لسنة 2010.

وتعد ضريبة الدمغة ثابتة أو نسبية، وتفرض على الأوراق والوثائق والمطبوعات والإعلانات والسجلات وغيرها من المحررات، كما تفرض على التصرفات والمعاملات والوقائع وفقا للأحكام المقررة في هذا القانون، وتكون أسعارها وفقا للجدول المبين في القانون (1)

2.1.2: التعريف بالنظم الرسوم الجمركية وأهداف النظام الضريبي للاقتصاد الليبي.

1.2.1.2: التعريف بنظم الرسوم الجمركية:

تتعدد الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات بتعدد أغراضها وأسسها التشريعية وأسعارها في ليبيا وتتفق جميعها من حيث وجودها ضمن السياسة الجمركية المتكاملة، ولكن مع تطور العلاقات التجارية، وتغير الأوضاع المحلية وتطورها أصبحت النظم تضم العديد من الرسوم الأخرى غير الواردة بالتعريفات الجمركية، وهي الرسوم الخاصة " الرسوم الجمركية القصوى والتفصيلية الاتفاقية والذاتية والرسوم التعويضية والمضادة للإغراق " باعتبارها تمثل أنواع الرسوم التي تقوم سلطات الدولة في ليبيا بفرضها وجبايتها.

1- الرسوم الجمركية العادية:

نصت المادة الثانية من القانون رقم (67) لسنة 1972م الخاص بإصدار قانون الجمارك، على إلغاء قانون الجمارك رقم (19) لسنة 1953م والقوانين المعدلة له، وقد صدر قانون آخر هو قانون رقم (10) بشأن الجمارك لسنة 2010م.

فمثلا يحدد وعاء رسوم القيمة بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة مثال ذلك (10% %15 %20)، وهي القيمة المحددة للأغراض الجمركية وفقا لما ينص عليه قانون كل بلاد، وقد نصت المادة (33) من قانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1979م، المعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010م والعناصر المحدد للقيمة الجمركية (التمن والاستقلالية والتكاليف والنفقات).

وأما وعاء الرسوم الجمركية النوعية فيفرض مبلغا ماليا على وزن (طن، كليون جرام) أو الحجم (لتر، برميل) أو الكمية (عدد من وحدات السلعة)، ووعاء الرسوم المركبة يكون أحدهما رسوم القيمة والآخر نوعية⁽¹⁾.

وهناك وعاء الرسوم العينية، حيث أقر قانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010م وهي تطبقه كأحد خيارين عندما تكون القيمة التي تجبى على أساسها الرسوم القيمة المقرر بها - غير وافية، وهذا يعني أنها تجبى عينا في الوقت الذي تجبى فيه الأنواع الثلاثة نقدا أو بصكوك مصدقة. (فليفلنة، 2010، ص 33-65-80-

(84-83)

1- قانون الجمارك الليبي رقم (10) لسنة 2010

2- الرسوم الجمركية الخاصة:

وهذا النوع من الرسوم يتم بموجب إجراء قانوني يتمثل في إصدار تشريع أو قرار، أو يتم بموجب اتفاقيات تجارية تفضيلية، تعقد بين الدول، وقد تناول المشرع الجمركي الليبي في قانون الجمارك أنواع الرسوم الجمركية الخاصة وذلك في المواد(10)، وتتعلق بالرسوم التفضيلية الاتفاقية، والمادة (11) وتتناول بأحكامها الرسوم القصوى، أما المادة (12) فتختص بالرسوم التعويضية، وذلك وفقا لقانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م، والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010م، وأما وعاء الرسوم الخاصة فيتم تحديده بموجب القرار الخاص بفرض كل رسم، وغالبا ما تكون قيمة البضاعة للأغراض الجمركية.

✓ الرسوم الجمركية القصوى:

يقصد بالرسوم الجمركية تلك الرسوم المرتفعة السعر، وهو سعر غير عادي، وتقترض على سلع دولة أو دول معينة لدفعها إلى المبادرة باتخاذ إجراءات إيجابية، مثل إبرام: اتفاقيات تجارية، أو التخلي عن موقف معين تم اتخاذه من قبل دولة التصدير، وكذلك إن كان الموقف اقتصاديا أو سياسيا، ومن مميزات هذه الرسوم أنها تحفز الدول على الدخول في اتفاقيات تجارية مع بعضها.

وبالرغم من وجود هذا النص في قانون الجمارك الليبي، فلم يصدر فيما سبق أي قرار من أمين الخزانة يقضي بفرض رسوم جمركية قصوى: حيث إنه ليس من حسن السياسة التجارية فرض هذه العقوبة، تشجيعا لتجارة البلد الخارجية.

وقد صدر قرار فرض رسوم قصوى تحت المادة (11). : ((يجوز بقرار من أمين الخزانة إخضاع البضائع التي يكون منشؤها أو مصدرها بلادا لم تبرم مع الدولة الليبية اتفاقيات تجارية تتضمن شرط الأكثر رعاية - لضريبة إضافية)).

✓ الرسوم الجمركية التفضيلية:

يقصد بالتفضيل الجمركي منح معاملة جمركية مميزة عند استيراد أو تصدير بضاعة من دولة أو دول معينة، مقارنة بالمعاملات المثيلة الخاصة بالأطراف الأخرى، ويعتبر قانون الجمارك الليبي من القوانين التي نصت على الرسوم التفضيلية، (فليفلّة، 2010، ص 130-181-189-180) حيث جاءت المادة العاشرة من قانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010م بالنص التالي:

"يجوز بقرار من أمين الجنة الشعبية العامة للخزانة سابقا منح الدول التي تيرم مع الدولة الليبية اتفاقيات تجارية خفضا في سعر الرسوم الجمركية"⁽¹⁾.

✓ الرسوم المضادة للإغراق والرسوم التعويضية:

يقصد بالإغراق أن تعتمد المشروعات الأجنبية إلى بيع السلع في الأسواق الأجنبية بثمن أقل مما تباع به في السوق المحلي، وأما الرسوم التعويضية يقصد بها العبء المالي المفروض على السلع لغرض تعويض منحة أو إعانة، والهدف من فرضها هي حمايتها للإنتاج الوطني، وتعويض انخفاض أسعار المنتجات المستوردة عن أسعار المنتجات المحلية.

ولقد تناول التشريع الجمركي الليبي للرسوم التعويضية وفقا للقانون رقم 67 لسنة 1972 م في المادة 12 والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010 كما يلي:

يجوز بقرار من الأمين إخضاع البضائع الواردة لضريبة تعويضية في الحالات التالية:

1- عندما تتمتع البضائع في بلد المنشأ بدعم مباشر أو غير مباشر عند التصدير.

2- عند تخفيض أسعار البضائع في إحدى الدول بقصد الإغراق.⁽¹⁾

3- الرسوم الإضافية:

الغاية من فرض الرسوم الإضافية في أغلب الأحوال لا يقصد من فرضها توفير حماية للإنتاج المحلي، وإنما لغرضها الأساسي ألا وهو الغرض المالي، وتسمى في بعض الأحيان بالضرائب الملحقة بالرسوم الجمركية، ومنها نجد أن المشرع الليبي قد نص على ذلك في القانون رقم (67) لسنة 1972م والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010م على أربعة أنواع وهي:

1- الضريبة الخيرية.

2- ضريبة البلدية.

3- الرسوم الإضافية للنهر الصناعي العظيم .

4- ضريبة الدمغة التي تفرض على السلع بمناسبة استيراد البضاعة.

وتتعد الأوعية التي تتم على أساسها جباية تلك الأنواع من الضرائب والرسوم، وفقا للقوانين

والقرارات الصادرة بهذا الشأن، فقد يتم تحصيلها رسوم القيمة أو النوعية أو المركبة، (فليفلة،

2010، ص198) .

2.2.1.2 : أهداف النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي:

1. تنمية إمكانيات الادخار والاستثمار بفرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية، بقصد زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. يهدف النظام الضريبي في ليبيا إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الذي يمكن من تنفيذ المشروعات التي تتضمنها برامج التنمية، وكذلك الحد من موجات التضخم.
3. ويهدف للحد من التفاوت في توزيع الدخل (إمريود، 2018، ص)

3.2.1.2: الأمثلة التطبيقية للضرائب في الاقتصاد الليبي

المثال الأول: عن ضريبة الدخل والتجارة والصناعة والحرف:

الممول علي مفتاح يمارس نشاطا تجاريا، وقد كان دخله من النشاط خلال سنة 2020م مبلغا وقدره 20000 دينار، وذلك حسب تقديرات مصلحة الضرائب.

المطلوب:

تحديد مقدار ضريبة الدخل من التجارة وضريبة الجهاد المستحقة على هذا الممول، علما بأنه متزوج ويعول ثلاثة أطفال، وأنه قد قدم لمصلحة الضرائب ما يفيد أنه لم يتمتع بأي إعفاء خلال السنة عن أي دخل آخر.

الحل:

الدخل حسب تقديرات المصلحة 20000 دينار.

تخصم الإعفاءات الشخصية باعتبار أنه متزوج ويعول ثلاثة أطفال.

قيمة الإعفاءات 2400 + (3×300) دينار(متزوج ويعول ثلاثة أطفال)

$$16700 = 3300 - 20000 \text{ دينار}$$

الدخل الخاضع للضريبة = 16700 دينار

$$\text{ضريبة التجارة تساوي } 16700 * 15\% = 2505$$

ضريبة الجهاد تساوي

$$\text{على المبلغ المعفى من الضريبة } 3300 * 2\% = 66 \text{ دينارا}$$

$$\text{على المبلغ الذي زاد عن حد الإعفاء } 16700 * 4\% = 668 \text{ دينارا}$$

$$\text{إجمالي ضريبة الجهاد تساوي } 668 + 66 = 734$$

$$\text{إذا ضريبة التجارة تساوي } = 2505$$

المثال الثاني: عن الضريبة على دخل المهن الحرة:

على معمر تاجر له محال تجاري في مدينة زليتن، مع العلم أنه متزوج وله ثلاثة أطفال وكان نتائج نشاط خلال السنوات التالية والمعتمدة ضريبيا كالتالي:

سنة 2019 خسائر مقدارها 16000 دينار

سنة 2020 أرباح مقدارها 20000 دينار

المطلوب:

تحديد دخل الممول الخاضع لضريبة المهن الحرة عن السنوات السابقة واحتساب ضريبة المهن الحرة وضريبة الجهاد المستحقة على هذا الدخل.

الحل:

نتيجة نشاط على خلال سنة 2019 خسائر قدرها 16000 دينار يجوز ترحيلها وخصمها من أرباح السنوات التي تليها ولمدة خمسة سنوات كحد أقصى .

نشاط 2020 أرباح مقدارها 20000 دينار .

يطرح منه خسائر 2019 (16000)

صافي الدخل الضريبي لسنة 2015م = 4000 دينار

الإعفاءات الضريبية

يطرح منه الإعفاء أعباء المعيشة 2400 + (3*300) = 3300 دينار

صافي الدخل الخاضع للضريبة 700 دينار

ضريبة الدخل على المهن الحرة 700 * 15% = 105 دینارات

ضريبة الجهاد (2*3300) + (4*700) = 94 ديناراً

المثال الثالث: عن ضريبة الجهاد:

أحمد موظف متزوج ولديه أولاد يعولهم، وكان وعاء الضريبة على الدخل الناتج عن العمل وما في حكمه عن شهر سبتمبر 2020 م، مبلغاً قدره 1900 دينار .

المطلوب:

احتساب مقدار ضريبة الجهاد

الحل:

وعاء ضريبة الجهاد = 1900 دينار

مقدار ضريب الجهاد = $1900 * 3\% = 57$

إذا مقدار ضريبة الجهاد المستحقة على أحمد هي: 57

المثال الرابع: عن ضريبة الصندوق الفلسطيني

محمد عكاش أستاذ جامعي يدرس في إحدى الجامعات الليبية، فإذا علمت أن وعاء الضريبة على الدخل الناتج عن العمل وما في حكمه عن شهر يناير 2021م بلغ 2000 دينار.

المطلوب :

احتساب ضريبة الصندوق القومي الفلسطيني المستحقة على دخل محمد.

الحل:

وعاء ضريبة فلسطين = 2000 دينار

مقدار الضريبة $2000 * 6\% = 120$ ديناراً

إذا مقدار الضريبة الصندوق الفلسطيني لمحمد هي: 120 ديناراً

المثال الخامس: ضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها

أحمد علي أستاذ جامعي في كلية الاقتصاد والتجارة إذا علمت أن دخله 13000 دينار، فكم يدفع ضريبة

$600 = 13000 * 5\%$

$100 = 1000 * 10\%$

مقدار الضريبة 700 دينار سنوياً

مثال:

إذا علمت أن الممول على محمد متزوج ويعول 5 أطفال وأن دخله من الأجور والمرتبات مصدره شركة مساهمة خاصة، كما أنه دفع خلال السنة أقساط تأمين طبي لصالح زوجته وأبنائه 2500 دينار، وتحصل على الدخل الآتية خلال سنة 2020م.

دخل زراعي 4000

دخل من الأجور والمرتبات 8000

المطلوب :

تحديد ضريبة الأجر والجهاد وضريبة الدخل الأخرى المستحقة على علي محمد خلال سنة 2020م.

الحل :

ضريبة الأجر والمرتبات

1- ضريبة الجهاد

الدخل الخاضع لضريبة الجهاد يساوي إجمالي المرتب - المساهمة في الضمان والتضامن الاجتماعي

$$\text{المساهمة في الضمان الاجتماعي} = 8000 * 3.75 = 300$$

$$\text{المساهمة التضامن الاجتماعي} = 8000 * 1\% = 80$$

$$\text{إجمالي المساهمة في الضمان والتضامن} = 300 + 80 = 380$$

$$\text{الدخل الخاضع لضريبة الجهاد} = 8000 - 380 = 7620$$

$$\text{ضريبة الجهاد على دخل الأجر والمرتبات} = 7620 * 3\% = 228.6$$

ضريبة الأجر المرتب تساوي : صافي الدخل الخاضعة لضريبة الجهاد - قيمة الإعفاءات

$$3900 = (5 * 300) + 2400$$

$$4150$$

المثال السادس: الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف

مفتاح محمد ضو أحد الممولين، ولديه وديعة لدى مصرف شمال أفريقيا بقيمة 500000

دينار وبسعر فائدة سنوية 6% لمدة 10 أشهر خلال سنة 2020م .

المطلوب :

تحديد مقدار الضريبة على فوائد الودائع وضريبة الجهاد المستحقة على الممول مفتاح

خلال سنة 2020م. علما بأنه متزوج ويعول خمسة أطفال، وأنه دفع قسط تأمين صحي قدره 4000 دينار.

الحل:

الفوائد الناتجة لدى المصرف تساوي:

$$25000 = 12/10 * \%6 * 500000$$

$$325 = \text{الإعفاءات المعيشية } 2400 + (5 * 300) = 3900 / 12 \text{ شهر} = 325$$

$$\text{قيمة الإعفاء لمدة 10 أشهر } 325 * 10 = 3250 \text{ ديناراً}$$

$$\text{الدخل الخاضع للضريبة } 25000 - 3250 - 4000 = 17750 \text{ ديناراً}$$

$$\text{الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف المستحقة على الممول } = 17750$$

$$* \%5 = 888 \text{ ديناراً.}$$

ضريبة الجهاد:

$$\text{على الدخل المعفى } 7250 * \%2 = 145 \text{ ديناراً}$$

$$\text{على ما زاد عن حد الإعفاء } 17750 * \%4 = 710$$

إجمالي ضريبة الجهاد: 855 .

2-2: تطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي:

يعتبر الضغط الضريبي أهم مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظام الضريبي، ذلك لأنه يقيس مدى العدالة الضريبية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها في البلد، حيث يعبر عن العلاقة الموجود بين الإيرادات الضريبية والنواتج المحلي الإجمالي (دعاس، 2019، ص 51)، وحدد الاقتصادي الأسترالي كولين كلارك مستوى الضغط الضريبي الأمثل بـ 25%، وتأتي أهميته في كونه يبحث في الإمكانيات المتاحة للإقطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيللة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ودون إلحاق الضرر بالأفراد وذلك باختيار الأسعار الملائمة، والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية (بو زيدة، 1995، ص 282). وإن تحقيق النظام الضريبي للأهداف المنوط به تحقيقها لا يرتبط فقط بالمعدل الأمثل للضغط الضريبي، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالمرونة والتطور .

1.2.2: تطور الضغط الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي:

قبل الحديث عن تطور الضغط الضريبي والجمركي للاقتصاد الليبي نتحدث بإيجاز عن الضغط الضريبي.

1.1.2.1: مفهوم الضغط الضريبي وأنواعه:

يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات التي تعتمد لتقييم التوجه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بدولة ما، ومن ثم مكان وفعالية السياسة الضريبية المعتمدة من طرفها ويمثل معدل الضغط الضريبي جل ما يحدثه فرض الضرائب من تغيرات عليها تختلف عمقا واتساعا تبعاً لحجم الإيرادات الضريبية من ناحية وصورة التركيب الفني من ناحية أخرى، إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع وذلك ما يعبر عنه بالضغط الضريبي.

ويعرف الضغط الضريبي بأنه: العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والنواتج المحلي

الإجمالي، ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي كما توضح المعادلة التالية (بو زيدة، 1995، ص 282)

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

❖ أنواع الضغط الضريبي:

أن للضغط الضريبي ثلاثة أنواع تتمثل في الضغط الفردي والضغط الضريبي الجماعي والضغط الضريبي النفسي.

✓ الضغط الضريبي الفردي :

هو عبارة عن العلاقة بين الضرائب التي يتحملها الفرد والناتج المحلي الإجمالي. ويمكن حساب الضغط الضريبي الفردي كما التالي:

$$\text{الضغط الضريبي الفردي} = \frac{\text{الضرائب التي يتحملها الفرد}}{\text{الدخل}} * 100$$

مع ملاحظة أن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لا تؤخذ بعين الاعتبار؛ لأنه من الصعب أن نقوم بحساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد والتي تكون بطبيعة الحال متضمنة في أسعار السلع المقتناة.

✓ الضغط الضريبي الإجمالي:

هي مجموع الإيرادات الضريبية المحصلة لحساب الدولة، بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، ويمكن توضيحه في المعادلة الآتية:

$$\text{الضغط الضريبي الإجمالي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

✓ الضغط الضريبي النفسي:

هو إحساس المكلفين بالحرمان من استهلاك معين، ما يؤدي بالمكلف إلى تخفيض من استهلاك بعض المواد.

• العوامل المحددة لحجم الضغط الضريبي:

لاشك في أن هناك عوامل تحدد حجم الضغط الضريبي، وهي تتعلق بالمقدرة التكاليفية العامة والمقدرة التكاليفية الفردية، ولذلك يرى الفقه المالي أن هناك عاملين أساسيين لتحديد حجم الدخل القومي، وهما: المقدرة التكاليفية العامة "على مستوى المجتمع"، والمقدرة التكاليفية الفردية "على مستوى الفرد الواحد".

✓ المقدرة التكلفة العامة:

تحدد الحد الأمثل للمقدرة التكلفة العامة مجموعة من العوامل

1- حجم الدخل القومي:

يجب علينا تحديد حجم الدخل القومي حتى نستطيع الوصول إلى المقدرة التكلفة العامة (سيقروي، وسباعي، 2016، ص)، ويتوقف تقدير حجم الدخل القومي على تحديد العناصر التي يتكون منها الناتج القومي، تلك العناصر التي اختلفت الآراء بصدد تحديدها، وإن كان يمكن ردها إلى اتجاهين رئيسيين هما " الاشتراكي والرأسمالي". فالأخير يرى بأن الدخل القومي هو ما تنتجه قطاعات المجتمع كلها بأشكالها كافة من سلع وخدمات، وأما الأول فيرى أن الدخل القومي يعادل الإنتاج المادي فقط أي قد استبعد الإنتاج الخدمي من الدخل القومي.

2- العوامل الاجتماعية:

إن العوامل الاجتماعية المؤثرة على المقدرة التكلفة العامة تنقسم إلى ثلاثة عوامل هي: (الحلاق، 2018، ص 28-29)

- الهيكل السكاني:

يرى الفقه المالي أن العلاقة بين الهيكل السكاني والمقدرة التكلفة العامة علاقة وثيقة، فكلما كان الهيكل السكاني يميل إلى أن تكون غالبية سكان المجتمع من الشباب كانت المقدرة التكلفة أكبر، وبالعكس إذا غلبت عليه فئات الطفولة والشيخوخة ؛ ذلك لأن فئة الشباب في سن الإنتاج هم الذين يضيفون إلى الدخل القومي، لأنها منتجة، أما الفئة الأخرى فهي مستهلكة للدخل وليست منتجة.

- المستوى العام للأسعار :

إن المستوى العام للاستهلاك أو الأسعار " هو أساس قياس المستوى الاقتصادي، ويرى الفقه المالي أن العلاقة بين المستوى العام للاستهلاك والمستوى الاقتصادي علاقة طردية، أما العلاقة بين المستوى العام للاستهلاك والمقدرة التكلفة فهي علاقة عكسية، فكلما ارتفع الاستهلاك العام قلت المقدرة التكلفة، والعكس صحيح، فكلما قل المستوى العام للاستهلاك ارتفعت المقدرة التكلفة.

- الوعي الضريبي:

يعني أنه كلما كان المكلف على درجة عالية من الوعي ومقتنعا بدوره وبضرورة مساهمتها في تحمل الأعباء العامة قل التهرب الضريبي، وزاد مساهمة المكلف، ومن ثم ارتفعت المقدرات الضريبية، أما إذا زاد تهرب المكلف، وانخفض شعوره بمسؤوليته الوطنية زاد التهرب وقلت المقدرة التكلفة العامة.

3-العوامل الاقتصادية:

وهي تقوم على أربعة عوامل هي: الهيكل الاقتصادي القومي، وطريقة توزيع الدخل، والتقلبات النقدية ومدى إنتاجية النفقة العامة.

■ الهيكل الاقتصادي القومي:

إن المقدرة التكلفة العامة تزداد كلما انتقل المجتمع من اقتصاد معين إلى آخر؛ ففي الاقتصاد الزراعي تكون المقدرة التكلفة ضعيفة وبسيطة، والهيكل الضريبي يكون على درجة من البساطة والتعقيد.

■ طريقة توزيع الدخل:

تلعب طريقة توزيع الدخل دورا هاما في التأثير على المقدرة التكلفة العامة، حيث إنه كلما زادت درجة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع قلت المقدرة التكلفة، وكلما انخفضت درجة التفاوت زادت المقدرة التكلفة؛ لأنه في المجتمعات التي تزداد فيها حدة التفاوت في توزيع الدخل تطبق الضرائب التصاعدية. (الحلاق، 2018، ص 30-31)

■ التقلبات النقدية:

يمر المجتمع بمرحلة انكماش نقدي أو بمرحلة تضخم أو ازدهار نقدي، ولكن التضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، والمفروض نظريا في حال التضخم النقدي أن تزداد حصيلة الضرائب لامتلاك أفراد المجتمع سيولة أكثر ومن ثم تصبح المقدرة التكلفة أعلى، ولكن من الناحية العملية نجد أن التضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض في المقدرة التكلفة العامة؛ لأن التضخم النقدي عندما يتجاوز حده يؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للعملة الوطنية.

■ إنتاجية النفقة العامة:

إن العلاقة بين العملية الإنتاجية والمقدرة التكاليفية علاقة طردية، حيث إنه كلما استخدمت الدولة النفقة العامة في أوجه إنتاجية ارتفعت المقدرة العامة، والعكس صحيح.

4- العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية على المقدرة التكاليفية العامة؛ لأن هيكلية الضرائب تقوم في الأساس على اعتبارات سياسية معينة، والضرائب هي ثمرة لقرار سياسي تمليه السلطة السياسية على المجتمع بالتنازل عن جانب من الإنتاجية أو من الثروة، كما في حالة التزام الدولة بدفع تعويضات حرب أو فقدانها لجانب من طاقتها الإنتاجية في صورة فقد بعض أدوات الإنتاج أو جزء من الأيدي العاملة فيها، فتقل المقدرة التكاليفية العامة لزمان معين أو بقدر معين، وكل ذلك يجب أن يكون متناسبا ومدى ما أصاب الناتج القومي أو الثروة.

✓ المقدرة التكاليفية الفردية:

وهي تمثل قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي دون أن يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة، وهناك مجموعة من العوامل تحدد حجم المقدرة التكاليفية الفردية هي:

- حجم صافي الثروة:

وهي تمثل أصول المكلف وأمواله في فترة زمنية معينة، وأصول المكلف تعد عاملا من عوامل تقدير المقدرة التكاليفية للمكلف بما أنها قيمة رأسمالية لهذا الأصول.

- حجم الدخل الفردي :

إن مفهوم الدخل في علم الاقتصاد هو ذاته في علم المالية، بأنه كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يستهلكها خلال فترة معينة، ويرى فيشر أنه القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من رأسمال ثابت خلال فترة زمنية معينة.

- الإنفاق الفردي:

يرى الفقه المالي أنه إذا حددنا المقدرة التكاليفية الفردية وفقا لمفهوم الإنفاق الفردي يصبح صحيحا ودقيقا؛ لأنه بقدر مقدرة الفرد على الإنفاق تحدد المقدرة التكاليفية للفرد. فالفرد يوزع أمواله على الادخار والاستثمار والاستهلاك والإنفاق، والفرد دائما يقوم بالإنفاق حسب الدخل الذي

يحققه، ولذلك يجب أن يتم قياس ما ينفقه هذا الشخص، ثم فرض الضريبة، وكمية هذا الإنفاق هي التي تحدد مقدرة التكلفة. (الحلاق، 2018، ص 32-31 36)

❖ الضغط الضريبي في بعض الدول العربية:

صنفت جيبوتي، والبحرين، وموريتانيا، والجزائر، وتونس من الدول المرتفعة الضغط الضريبي، بينما جاءت مصر، والأردن، وجزر القمر، ولبنان في المتوسط من حيث الضغط، وصنفت كل من الإمارات، وعمان، والسودان، والسعودية من ذات الضغط المتدني خلال عام 2019 كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1-2)

الضغط الضريبي في الدول العربية لسنة 2019م

دول الضغط المتدني		دول الضغط المتوسط		دول الضغط المرتفع	
الإمارات	8.9%	مصر	18%	جيبوتي	29.2%
عمان	8.5%	الأردن	16.3%	موريتانيا	25.9%
السودان	6.7%	جزر القمر	14.5%	الجزائر	24.5%
السعودية	3.4%	لبنان	13.8%	تونس	20.8%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الجزيرة

2.1.2.2: تطور الضغط الضريبي في الاقتصاد الليبي:

1- تطور معدل الضغط الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

من خلال الجدول (2-2) المبينة أدناه تبين أن معدل الضغط الضريبي منخفض جدا مقارنة بالمعدل الأمثل للضغط الضريبي، ويعزى ذلك الانخفاض إلى أن إيرادات الضرائب لم تكن ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي نبيته فيما يلي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م) : شهد الضغط الضريبي في ليبيا تذبذبا وتباينا حيث بلغ معدل الضغط الضريبي خلال سنة 1990 نسبة 7.11% بإيرادات ضريبية بلغت 357.8 مليون دينار تقريبا، ثم تراجع معدل الضغط الضريبي خلال سنة 1991م إلى 5.71%، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت إيرادات الضرائب 343 مليون دينار، وأما في السنوات 92-93-94-95-96 فقد ظلت ما بين 6.51% كحد أقصى و5.31% كحد أدنى، وأما سنة 1997م، فشهد انخفاضا ملحوظا في معدل الضغط الضريبي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل معدل الضغط الضريبي خلال هذا العام

4.74%، ثم ازدادت في عامي 1998 و 1999 م، بمعدل 5.45% و 6.15% على التوالي، ويعود ذلك للزيادة في الإيرادات الضريبية، حيث بلغت 535.0 و 620.1 مليون دينار على التوالي، وقد بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 5.80%، وهذه النسبة تدل على عدم فعالية النظام الضريبي خلال العقد الأول من الدراسة، وهي تعتبر منخفضة مقارنة بالمعدل الأمثل للضغط الضريبي، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد انتعاشاً منذ عام 1994؛ وذلك بسبب فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في العملية الإنتاجية، كما شهدت الفترة 1994-1999 تخفيف القيود على استخدامات النقد الأجنبي وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص للحصول على النقد الأجنبي من المصارف التجارية وفق سعر الصرف المعلن من قبل المصرف المركزي، وليس وفق سعر الصرف الرسمي، كل تلك الأمور ساعدت على انتعاش الوضع الاقتصادي في ليبيا على الرغم من الحصار الاقتصادي المفروض عليها.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): سجلت نسبة الضغط الضريبي خلال السنة الأولى 5.95%، وأما سنة 2001 فسجلت 5.03% ثم انخفضت خلال سنة 2002م لتصل 4.73%، ثم عاودت الارتفاع خلال سنة 2003 م و 2004م، حيث سجلت 6.97% و 6.01% على التوالي، حيث بلغت الإيرادات الضريبية 890.6 و 1037.6 مليون دينار على التوالي، وسجلت خلال سنة 2007م بمعدل بلغ 7.44، في حين سجلت أعلى نسبة لها خلال سنة 2008 حيث ارتفعت نسبة الضغط الضريبي من 7.44 خلال سنة 2007 إلى 12.38 خلال سنة 2008، وبلغت الإيرادات الضريبية خلال سنة 2008 قيمة 2790.5¹ مليون دينار تقريباً، وهذا المعدل الأقصى يدل على فعالية النظام الضريبي خلال سنة 2008، ثم انخفض قليلاً خلال سنة 2009م ليسجل معدل 11.15؛ ويعود سبب ارتفاع الضغط الضريبي في سنة 2008م و 2009م إلى ارتفاع العائدات الضريبية من القروض العقارية، وما شهدته الاقتصاد الليبي في هذه الفترة من طفرة الإصلاحات الاقتصادية والتطوير، حيث بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 7.2%.*

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): شهد الضغط الضريبي انخفاضاً ملحوظاً من سنة 2010 بمعدل 9.30 إلى سنة 2011 بمعدل 2.06 ويعزى ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية في البلاد وما شهدته من خروج للشركات الأجنبية العاملة من البلاد، ثم أخذ يرتفع من سنة 2013

*المصدر: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط

ليسجل 2.69 % ثم بدأ بالانخفاض خلال سنة 2014م إلى 2.14%، وفي سنة 2015م سجل 2.28 % حتى وصل خلال سنة 2016 بمعدل بلغ 1.83، ثم انخفض انخفاضا كبيرا خلال سنة 2017 بمعدل 0.87 ؛ وذلك بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية حيث بلغت في هذا العام 345.2 مليون دينار، ثم عاد لارتفاع خلال سنة 2018 بمعدل 2.93، ثم عاد لينخفض حتى سنة 2020 ليسجل أدنى معدل له بلغ 1.48، حيث بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 2.78 % لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي شهده معدل الضغط الضريبي خلال الفترة موضوع التحليل لا يعزى إلى ارتفاع كفاءة النظام الضريبي، فكل الدلائل والبيانات تشير إلى تقادم الأزمة الليبية، حيث تعد في الأساس أزمة سياسية أمنية اقتصادية ألفت بظلالها على الاقتصاد الليبي، فالمتتبع للمشهد الليبي يلاحظ انخفاض الإيرادات المحصلة من الضرائب ما بعد عام 2010، حيث أثر الانقسام السياسي وتردي الأوضاع الأمنية على إيرادات الضرائب، فشهدت هذه الفترة هروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، ناهيك عن توقف العديد من الحقول النفطية عن الإنتاج، بالإضافة إلى إعلان حالة القوة القاهرة على المواني النفطية بسبب الانقسام السياسي والصراع على السلطة .

ونلاحظ من خلال الشكل (2-1) أدناه الذي يبين (معدل الضغط الضريبي للنظام الليبي) تبين أنه خلال الفترة 1990-1999م، شهد المنحنى ما بين 1991 - 1992 م انخفاضا ثم ارتفاعا سنة 1993م بشكل كبير، ثم شهد تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سنة 1999م، في حين شهدت الفترة 2000-2009 م كما تبين من خلال الشكل انخفاض المنحنى إلى الأسفل في بشكل متقارب جدا خلال السنوات، ثم عاد الشكل ليرتفع خلال سنة 2008 و 2009م، في حين شهدت الفترة 2010-2020م، تذبذبا وتباينا كبيرا، حيث شهد انحدارا طفيفا في المنحنى حيث وصل إلى أعلى نقطة له خلال سنة 2010 ثم عاد لينخفض إلى أدنى مستوى خلال السنوات الاخيرة 2017 و 2020م، ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

جدول (2-2)

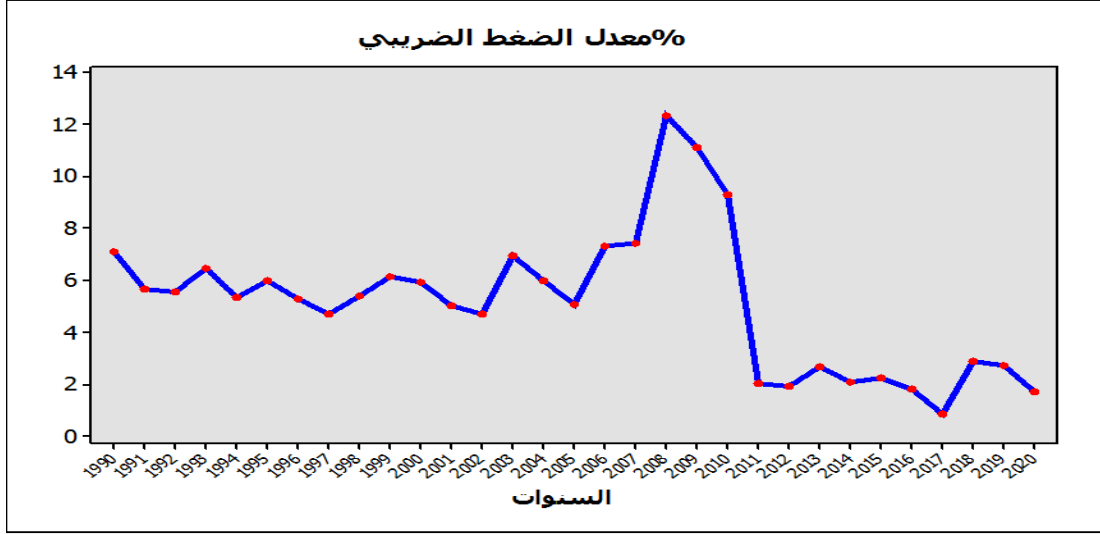
تطور الضغط الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الإيرادات الضريبية بالمليون د.ل.	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمليون د.ل.	معدل الضغط الضريبي %
1990	357.8	5028.3	7.11
1991	343	6005.2	5.71
1992	353	6306.2	5.60
1993	435	6677.6	6.51
1994	363.8	6777.9	5.37
1995	438.0	7292.3	6.01
1996	444.0	8367	5.31
1997	441.0	9294.7	4.74
1998	535.0	9824.6	5.44
1999	620.1	10079.3	6.15
2000	637.1	10695	5.96
2001	706.8	14054.6	5.03
2002	715.1	15120.7	4.73
2003	890.6	12791.3	6.96
2004	1037.6	17257.1	6.01
2005	1044	20412.9	5.11
2006	1259.7	17171.8	7.33
2007	1376	18488	7.44
2008	2790.5	22530.6	12.38
2009	2504.8	22462.7	11.15
2010	2247.5	24163.4	9.30
2011	460.7	22351.2	2.06
2012	617.6	31231.8	1.98
2013	851	31537.3	2.69
2014	660.9	30902.2	2.14
2015	671.3	29417.7	2.28
2016	616.9	33587.6	9.05
2017	345.2	39682	2.49
2018	1063.3	36314.6	5.06
2019	945.5	34205.2	4.81
2020	632.5	36306.24	1.48

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (1-2)

تطور معدل الضغط الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2) (مستخرجات Eviews13).

2- معدل الضغط الضريبي بعد إضافة الاقتصاد الخفي للنتائج غير النفطية:

من خلال تحليل المعطيات المبينة في الجدول (2-2)، نلاحظ الآتي:

خلال الفترة الأولى 1990-1999م: شهد الضغط الضريبي في ليبيا تذبذبا وتباينا، حيث بلغ معدل الضغط الضريبي خلال سنة 1990 نسبة 7.11% بإيرادات ضريبية بلغت 358 مليون دينار تقريبا، ثم تراجع معدل الضغط الضريبي خلال سنة 1991م، إلى 5.71%؛ ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت إيرادات الضرائب 343 مليون دينار. وأما السنوات 92-93-94-95-96 فظلّت ما بين 6.51% كحد أقصى و 5.31% كحد أدنى، وأما سنة 1997م، فشهد انخفاضا ملحوظا في معدل الضغط الضريبي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل معدل الضغط الضريبي خلال هذه السنة إلى 4.74%، ثم ازدادت في عامي 1998 و 1999م، بمعدل 5.45% و 6.15% على التوالي؛ ويعود ذلك إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية حيث بلغت 535.0 و 620.1 مليون دينار على التوالي، وقد بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 5.835%، وهذه النسبة تدل على عدم فعالية النظام الضريبي خلال العقد الأول من الدراسة، وهي تعتبر منخفضة مقارنة بالمعدل الأمثل للضغط الضريبي¹

* المصدر: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط

خلال الفترة الثانية 2000-2009م: سجل نسبة الضغط الضريبي خلال السنة الأولى 5.95% ، وأما سنة 2001 سجلت 5.03% ، ثم انخفضت خلال سنة 2002م، لتصل 4.73%، ثم عاود الارتفاع خلال سنة 2003 م و2004م، حيث سجلت 6.97% و6.01% على التوالي ، حيث بلغت الإيرادات الضريبية 890.6 و1037.6 مليون دينار على التوالي، وفي سنة 2005 سجل 5.11% ، ثم انخفض بشكل كبير خلال سنتي 2006-2007⁽¹⁾ وسجلت أدنى نسبة له خلال سنة 2.39 بنفس المعدل للسنتين، في حين سجل ارتفاعا مقارنة بالسابقة له خلال سنة 2008 حيث ارتفعت نسبة الضغط الضريبي 4.06%، ثم انخفض قليلا خلال سنة 2009م ليسجل معدل 3.86%، حيث بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 4.649%.

خلال الفترة الثالثة 2010-2020م: وصل الضغط الضريبي ذروته خلال سنة 2010 بمعدل 3.18، تم شهد انخفاضا كبيرا وأخذ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال سنة 2011 حتى 2020 ليصل أدنى حد له خلال سنة 2014 بمعدل 0.65، وذلك نتيجة للأحداث التي تمر بها البلاد من تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وخروج الشركات الأجنبية العاملة من البلاد الذي انعكس على اقتصاد الدولة، حيث بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي خلال هذه الفترة 1.096% لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين.

من هذا نلاحظ أن الاقتصاد الخفي يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الليبي حيث عند احتساب معدل الضغط الضريبي للسنة 2008م و 2009م قبل إضافة الاقتصاد الخفي كان النظام الضريبي ذا فعالية عالية، وبين لنا هشاشة النظام الضريبي.

ونلاحظ من خلال الشكل (2-2) أدناه الذي يبين (معدل الضغط الضريبي للنظام الضريبي الليبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي) تبين أنه خلال الفترة 1990-1999، شهد المنحنى ما بين 1991-1992 انخفاضا ثم ارتفع خلال سنة 1993م، ثم شهد تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سنة 1999م، في حين شهدت الفترة 2000-2009 م - كما تبين من خلال الشكل- انخفاض المنحنى إلى الأسفل وارتفاعه في بشكل متقارب جدا خلال السنوات الأولى، ثم عاد الشكل لينخفض خلال سنة 2006 و2007م و2008

1- ملاحظة تم إضافة الاقتصاد الخفي من سنة 2006

و2009، وذلك بعد احتساب الاقتصاد الخفي انخفض المنحنى بشكل ملحوظ ما يدل على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، في حين شهدت الفترة 2010-2020م، تذبذبا وتباينا كبيرا حيث شهد انحدارا طفيفا في المنحنى إلى أن وصل إلى أدنى نقطة له خلال سنة 2014 م، ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة، وهذه النسبة المنخفضة خلال السنوات الأخيرة تدل على نشاط الاقتصاد الخفي بشكل كبير.

جدول (2-3)

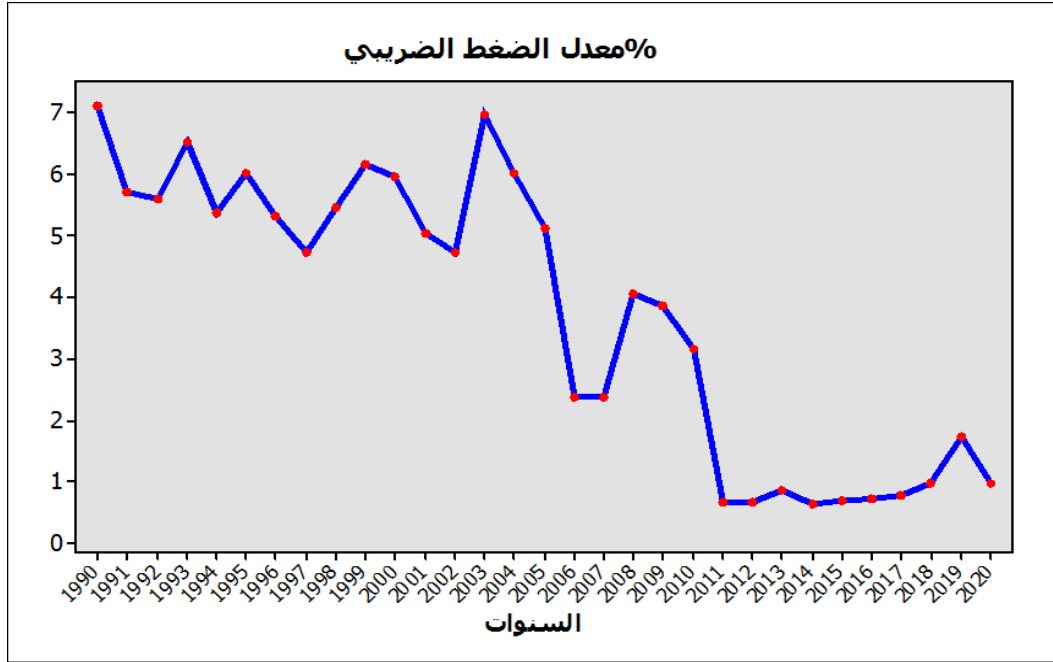
معدل الضغط الضريبي في الاقتصاد الليبي بعد إضافة الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	إيرادات الضرائب بالمليون د.ل.	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمليون د.ل.	الضغط الضريبي %
1990	357.8	5028.3	7.11
1991	343.0	6005.2	5.71
1992	353.0	6306.2	5.59
1993	435.0	6677.6	6.51
1994	363.8	6777.9	5.37
1995	438.0	7292.3	6.01
1996	444.0	8367.0	5.31
1997	441.0	9294.7	4.74
1998	535.0	9824.6	5.45
1999	620.1	10079.9	6.15
2000	637.1	10695.0	5.95
2001	706.8	14054.6	5.03
2002	715.1	15120.7	4.73
2003	890.6	12791.3	6.96
2004	1037.6	17257.1	6.01
2005	1044.0	20412.9	5.11
2006	1259.7	52642.5	2.39
2007	1376.0	57640.2	2.39
2008	2790.5	68688.9	4.06
2009	2504.8	64948.04	3.86
2010	2247.5	70568.3	3.18
2011	460.6	66686.8	0.69
2012	617.6	91145.3	0.68
2013	851.0	97168.9	0.88
2014	660.9	101193.6	0.65
2015	671.3	93604.4	0.72
2016	716.9	95467.9	0.75
2017	845.1	106293.6	0.79
2018	1063.5	107264.0	0.99
2019	1945.5	111397.3	1.75
2020	633.0	64347.0	0.98

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (2-2)

معدل الضغط الضريبي بعد إضافة الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (3) (مستخرجات Eviews13).

3.1.2.1: تطور الضغط الجمركي في الاقتصاد الليبي:

من خلال البيانات المعطاة في الجدول (4) الذي يبين تطور الضغط الجمركي - نسبة الإيرادات الجمركية إلى قيمة الواردات تبين الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): سجل معدل الضغط للرسوم الجمركية خلال السنة 1990م و1991م، 13.38%، 13.27% على التوالي، ثم انخفض خلال سنة 1992م ليصل 10.65% حتى وصلت أدنى قيمة له خلال عام 1993م بمعدل 8.92% حيث بلغت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 231 مليون دينار، ثم حققت ارتفاعا من سنة 1994 حتى سنة 1995، بمعدل 15.27% و18.61% على التوالي، ثم بدأت تنخفض حتى عام 1997م ليصل 16.06%، ثم أخذت في الارتفاع حتى وصلت ذروتها خلال سنة 1999م بمعدل 23.62%، ويعمل ذلك كما تمت الإشارة من قبل إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في العملية الاقتصادية، فبعدما ثبت عجز القطاع العام في إدارة الاقتصاد بكفاءة، فلا مفر من إشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية.

على الرغم من تبني الاقتصاد الليبي النظام الاشتراكي، وعلى الرغم من فتح المجال أمام القطاع الخاص إلا أن مساهمتها كانت بشكل بسيط وحذر بسبب أيولوجية التيار السياسي، وقد بلغ متوسط الضغط الجمركي خلال هذه الفترة 15.99%.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): سجلت سنة 2000 أعلى معدل ضغط للرسوم الجمركية بلغت 18.8%، ثم أخذ في الانخفاض حتى سنة 2002 حيث سجل انخفاضا كبيرا بمعدل 3.83، ثم أخذ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال سنة 2003 حيث سجل 4.09%، أما في سنة 2004 فقد ارتفع ليصل 6.50%، ومن ثم انخفض خلال سنة 2005 م و2006م ليسجل 3.49% و 3.16% على التوالي ليصل أدنى حد له خلال سنة 2008 بمعدل 1.92%، وفي سنة 2009 ارتفاع قليلاً عن المعدل السابق ليصل 3.19% ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع الواردات مقارنة بإيرادات الرسوم الجمركية؛ ويعزى ذلك إلى إقرار قانون جديد للضريبة، وإلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وخفضت الضرائب على الواردات، وقد بلغ متوسط الضغط الجمركي خلال هذه الفترة 5.99%.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): سجلت سنة 2010 أعلى معدل ضغط للرسوم الجمركية بلغ 4.37، ثم أخذ في الانخفاض حتى سنة 2014 حيث سجلت هذه السنة أدنى مستوى للضغط الجمركي بمعدل 0.15؛ ويعزى ذلك للوضع الاستثنائي لهذه السنة بسبب الصراع على السلطة وبداية الانقسام السياسي بالإضافة إلى وجود أكثر من حكومة، ثم أخذ في الارتفاع حتى سنة 2018، ثم انخفضت خلال سنة 2019 بمعدل 1.23%، وقد بلغ متوسط الضغط الجمركي خلال هذه الفترة 1.283% لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل أدناه (2-3) الذي يبين (معدل الضغط الجمركي للنظام الليبي) أنه خلال الفترة 1990-1999، شهد المنحنى ما بين 1991 - 1993 م انخفاضاً إلى أدنى نقطة سنة 1993م بشكل كبير، ثم شهد تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سنة 1999م، في حين شهدت الفترة 2000-2009م وتبين من خلال الشكل انخفاض المنحنى إلى الأسفل بشكل متقارب جداً خلال السنوات، حتى وصل إلى أدنى نقطة خلال سنة 2008م، في حين شهدت الفترة 2010-2020م، تذبذباً وتبايناً كبيراً حيث شهد انحداراً طفيفاً في المنحنى إلى أن وصل إلى أعلى نقطة له خلال سنة 2010، ثم عاد لينخفض

إلى أدنى مستوى خلال السنوات الأخيرة 2015 و2020م ؛ ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

جدول (4-2)

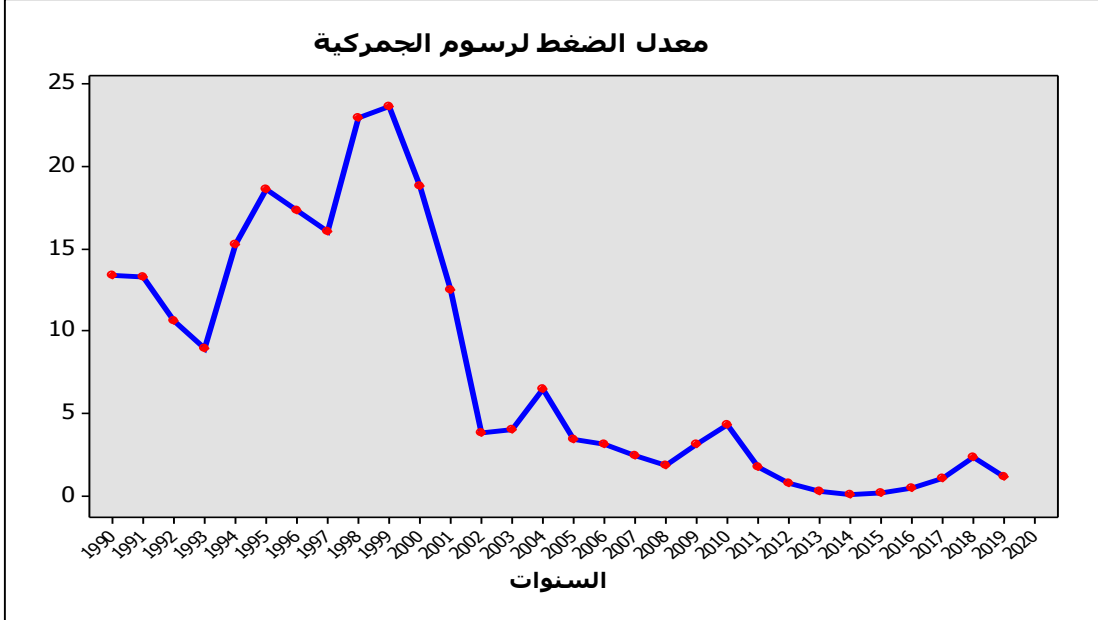
تطور الضغط الجمركي بالنسبة للواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الواردات	الرسوم الجمركية دل	معدل الضغط لرسوم الجمركية%
1990	2145.0	287.1	13.38
1991	2261.0	300.0	13.27
1992	2140.0	228.0	10.65
1993	2584.0	231.0	8.92
1994	2353.0	359.3	15.27
1995	2149.0	400.0	18.61
1996	2564.0	444.0	17.32
1997	2739.3	440.0	16.063
1998	2270.0	519.0	22.89
1999	2199.0	519.5	23.62
2000	2106.0	395.2	18.77
2001	2895.0	362.5	12.52
2002	9493.0	364.0	3.83
2003	9386.0	384.8	4.09
2004	13110.0	852.6	6.50
2005	15683.0	548.0	3.49
2006	16656.0	526.9	3.163
2007	21698.0	528.0	2.43
2008	25938.0	499.2	1.92
2009	27503.0	876.7	3.19
2010	31881.0	1393.9	4.37
2011	13664.0	237.7	1.74
2012	32243.0	248.9	0.77
2013	43242.9	141.6	0.33
2014	38631.7	59.5	0.15
2015	22684.5	46.0	0.20
2016	12047.0	64.3	0.53
2017	14673.1	164.5	1.12
2018	18815.4	449.5	2.39
2019	24034.1	296.3	1.23
2020	12715.7	132.0	1.04

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (2-3):

تطور معدل الضغط الجمركي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (4) (مستخرجات Eviews13).

2.2.2: مرونة النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي:

إن النظام الضريبي باعتباره أحد الظواهر الاجتماعية لا بد أن يعكس جميع التطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في المجتمع، ولذلك يتعين أن يكون هذا النظام الضريبي على جانب من المرونة بالقدر الذي يسمح باستمراره عنصراً فعالاً ومنتظوراً من عناصر النظام الاقتصادي، وتعتبر مرونة النظام الضريبي عن مدى استجابة النظام الضريبي للتغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية السائدة، وخاصة عند تأثيرها على المادة الخاضعة للضريبة انخفاضاً أو ارتفاعاً، وهناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن في ضوءها قياس مرونة النظام الضريبي هي:

تعتبر مرونة النظام الضريبي عن مدى استجابة النظام الضريبي للتغيرات الحاصلة في

الأوضاع الاقتصادية

المرونة الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي =

التغير النسبي في الحصيلة الضريبية

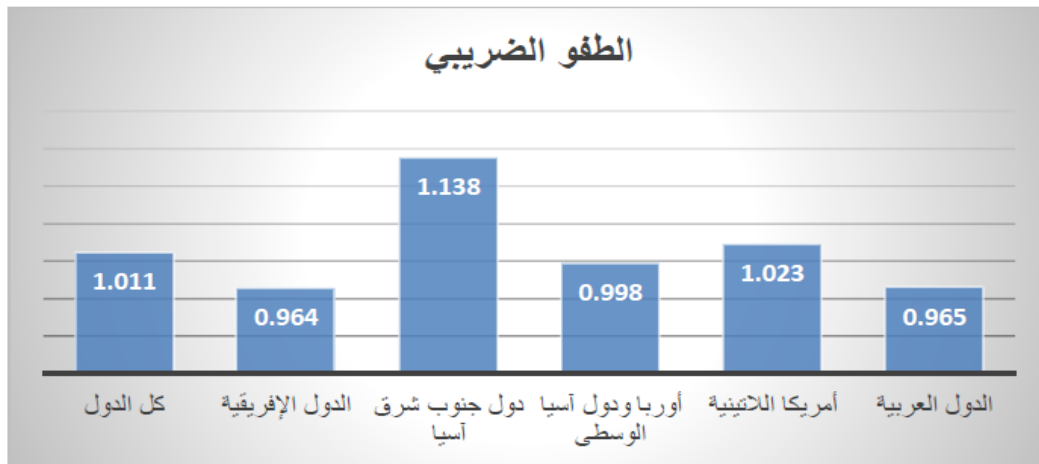
التغير النسبي للنتاج المحلي الإجمالي

أي هي الزيادة النسبية في متحصلات الإيرادات بالمقارنة بالزيادة النسبية في الدخل، حيث يقاس في حالة المرونة الشاملة التغير النسبي في الإيرادات الضريبية على التغير النسبي في الدخل، أي أن المرونة الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي يعبر عنها بمدى استجابة العائد الضريبي للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي. (عفيف، 2012، ص 30)

تعد المرونة الضريبية مقياساً لرد فعل الضرائب بسبب المرونة الداخلية للنظام الضريبي، ويظهر في الشكل أدناه تقديرات المرونة الضريبية لمناطق مختلفة من العالم، وتشير إلى انخفاض أداء المنطقة العربية مقارنة بمعظم المناطق الأخرى، فمتوسط المرونة الضريبية أعلى بقليل من واحد لجميع دول شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى، فهي تتمتع بمرونة ضريبية واحد أو أكثر بقليل، أما بالنسبة للدول العربية والدول الإفريقية فهي أقل من واحد (0.96)؛ ويشير ذلك إلى أن تحصيل الإيرادات الضريبية لا يتناسب مع النمو الاقتصادي، وهذه ظاهرة تشهدها الدول التي ينمو فيها الاقتصاد غير الرسمي، وهي حالة تعرفها كثير من الدول العربية. (Chiad, 2022, p12 13).

الشكل (2-4)

المرونة الضريبية للمناطق مختلفة من العالم



ESCWA, Fiscal Policy Review of Arab States 2019, p10.

1.2.2.2: تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي في الاقتصاد الليبي:

✓ تطور المرونة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

من خلال الجدول (2-5) والشكل البيانية المبينة أدناه تبين أن المرونة الضريبية للنظام الضريبي ذات مرونة منخفضة جدا ومتذبذبة خلال بعض السنوات، وكذلك تبين أن إيرادات الضرائب والناتج غير النفطي شهدت تزايدا ملحوظا، بينما شهد التغير النسبي لإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال بعض السنوات نبينها فيما يلي:

• **خلال الفترة الأولى (1990-1999م) :** خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب والناتج غير النفطي تزايدا ملحوظا، بينما شهد التغير النسبي للإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 1991م أدنى قيمة لإيرادات الضرائب بلغ 343، وشهدت مرونة الضرائب خلال الفترة 1991 - 1993م ارتفاعا حيث سجلت سنة 1993 مرونة بمقدار 3.9443، وسجلت سنة 1994م أدنى قيمة للمرونة وانخفاضا كبيرا بمقدار 10.8971. تم شهدت المرونة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت ذروتها خلال سنة 1999م بمقدار 6.1357. بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (1990-1999م) متوسط بلغ 0.64 لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترتين التاليتين.

• **خلال الفترة الثانية (2000-2009م):** خلال هذه الفترة شهد الناتج غير النفطي تزايدا ملحوظا خلال هذه الفترة، وشهدت إيرادات الضرائب تزايدا كبيرا وصل ذروته خلال سنة 2008م، بينما شهد التغير النسبي للإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت سنة 2008م ارتفاعا كبيرا للتغير النسبي لإيرادات الضرائب، وخلال سنة 2001-2000م شهدت مرونة الضرائب ارتفاعا بمقدار 0.45 ، 0.35 على التوالي، ثم بدأت تنخفض حتى وصلت حدها الأدنى بمقدار -1.59 خلال سنة 2003م، ثم أخذت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت ذروتها خلال سنة 2009م بمقدار 33.97، ويعود ذلك إلى الإصلاحات الضريبية السابقة لهذا الفترة، حيث سجلت السنة 2008 أعلى قيمة لإيرادات الضرائب بلغت قيمتها 2790.5 مليون دينار، وبلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2000-2009م) متوسط بلغ 3.84.

• **خلال الفترة الثالثة (2010-2020م):** خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب انخفاضا كبيرا من سنة 2010 إلى سنة 2011م، ثم ازدادت حتى سنة 2013م، ثم انخفضت خلال سنة 2014م، ثم عادت لتسجل ارتفاعا خلال باقي السنوات حتى سنة 2019م، ثم انخفضت انخفاضا كبيرا خلال سنة 2020م. وشهد الناتج غير النفطي خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 2020م أعلى قيمة للناتج غير النفطي بينما سجلت سنة 2015م أدنى قيمة للناتج غير النفطي، بينما شهد التغير النسبي لإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 2011م انخفاضا كبيرا للتغير النسبي لإيرادات الضرائب، وسجلت سنة 2019م ارتفاعا كبيرا للتغير النسبي للناتج غير النفطي، بينما سجلت سنة 2018م أدنى قيمة للتغير النسبي للناتج غير النفطي، وشهدت المرونة تذبذبا خلال هذه الفترة بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت ذروتها خلال سنة 2013م بمقدار 38.63، حيث سجلت خلال هذا السنة قيمة التغير النسبي لإيرادات الضرائب بلغ 37.79، ووصلت حدها الأدنى بمقدار 24.51- خلال سنة 2018، حيث سجلت هذه السنة قيمة للتغير النسبي للناتج غير النفطي بلغت 8.48- بينما سجلت سنة 2020م أعلى قيمة للناتج غير النفطي بلغ 36306.24 مليون دينار، حيث بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2010-2020 م) متوسط بلغ 2.59 لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل أدناه (2-5) الذي يبين (المرونة للنظام الضريبي الليبي) أنه خلال الفترة 1990-1999، شهد المنحنى ما بين 1990-1993م ارتفاعا، ثم انخفض سنة 1994م بشكل كبير، ثم شهد تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سن 1999م، في حين شهدت الفترة 2000-2009 كما تبين من خلال الشكل انخفاض منحنى إلى الأسفل في المرونة بشكل متقارب جدا خلال السنوات، ثم عاد الشكل ليرتفع خلال سنة 2008 و2009م، في حين شهدت الفترة 2010-2020م، تذبذبا وتباينا كبيرا حيث شهد ارتفاعا طفيفا في المنحنى إلى أن وصل إلى أعلى نقطة له خلال سنة 2013م، ثم عاد للانخفاض إلى أدنى مستوى خلال السنوات الأخيرة 2018؛ ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة .

جدول (5-2)

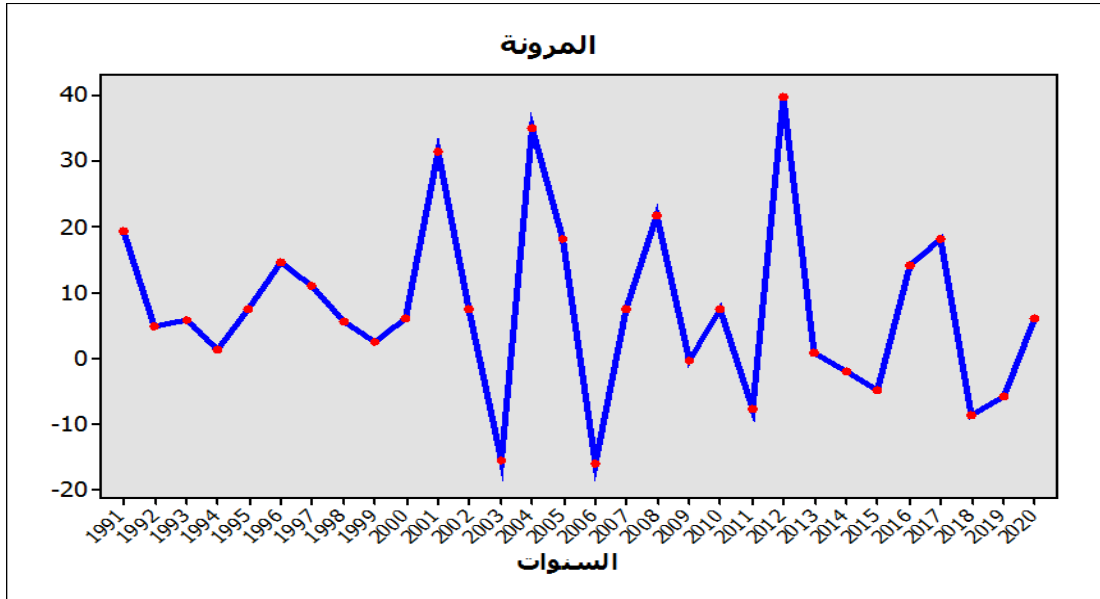
تطور المرونة الضريبية للنظام الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	إيرادات الضرائب	التغير النسبي للإيرادات الضرائب	الناتج غير النفطي	التغير النسبي للناتج غير النفطي	المرونة
1990	357.8	-	5028.3		
1991	343.0	-4.14	6005.2	19.43	-0.21
1992	353.0	2.91	6306.2	5.01	0.58
1993	435.0	23.23	6677.6	5.89	3.94
1994	363.8	-16.37	6777.9	1.50	-10.89
1995	438.0	20.39	7292.3	7.59	2.69
1996	444.0	1.37	8367	14.74	0.093
1997	441.0	-0.67	9294.7	11.09	-0.06
1998	535.0	21.31	9824.6	5.70	3.74
1999	620.1	15.90	10079.3	2.59	6.14
2000	637.1	2.74	10695	6.11	0.45
2001	706.8	10.94	14054.6	31.41	0.35
2002	715.1	1.17	15120.7	7.58	0.15
2003	890.6	24.54	12791.3	-15.41	-1.59
2004	1037.6	16.50	17257.1	34.91	0.47
2005	1044.0	0.61	20412.9	18.30	0.033
2006	1259.7	20.66	17171.8	-15.88	-1.30
2007	1376.0	9.23	18488	7.66	1.20
2008	2790.5	102.79	22530.6	21.87	4.70
2009	2504.8	-10.24	22462.7	-0.30	33.97
2010	2247.5	-10.27	24163.4	7.57	-1.36
2011	460.7	-79.50	22351.2	-7.50	10.60
2012	617.6	34.07	31231.8	39.73	0.86
2013	851.0	37.79	31537.3	0.98	38.63
2014	660.9	-22.34	30902.2	-2.01	11.09
2015	671.3	1.57	29417.7	-4.80	-0.33
2016	716.9	6.79	33587.6	14.17	-0.57
2017	845.1	17.88	39682	18.14	-2.43
2018	1063.5	25.84	36314.6	-8.48	-24.51
2019	1945.5	82.93	34205.2	-5.81	1.91
2020	633.0	-67.46	36306.24	6.14	-5.39

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (2-5)

تطور المرونة الضريبية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (5) (مستخرجات Eviews13).

✓ تطور المرونة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بعد احتساب الاقتصاد الخفي:

من خلال الجدول والشكل البياني (2-6) المبين أدناه تبين المرونة الضريبية للنظام الضريبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي أنه ذو مرونة منخفضة جدا ومتذبذبة خلال بعض السنوات، وكذلك تبين أن إيرادات الضرائب والناتج غير النفطي شهدت تزايدا ملحوظا، بينما شهد التغيير النسبي لإيرادات الضرائب والتغيير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال بعض السنوات نبينها فيما يلي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م) : خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب والناتج غير النفطي تزايدا ملحوظا، بينما شهد التغيير النسبي لإيرادات الضرائب والتغيير النسبي للناتج غير النفطي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 1991م أدنى قيمة لإيرادات الضرائب بلغ 343. وشهدت مرونة الضرائب خلال الفترة 1991 - 1993م ارتفاعا، حيث سجلت سنة 1993 مرونة بمقدار 3.9443 وسجلت سنة 1994م أدنى قيمة للمرونة وانخفاضا كبيرا بمقدار -10.8971. ثم شهدت المرونة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت ذروتها خلال سنة 1999م بمقدار 6.1357. حيث بلغت المرونة خلال هذه

الفترة (1990-1999م) متوسطاً بلغ 0.62 لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترتين التاليتين.

خلال الفترة الثانية (2000-2009 م): خلال هذه الفترة شهد الناتج غير النفطي تزايداً ملحوظاً خلال هذه الفترة، وشهدت إيرادات الضرائب تزايداً كبيراً وصل ذروته خلال سنة 2008م، بينما شهد التغير النسبي لإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت سنة 2008م انخفاضاً كبيراً للتغير النسبي لإيرادات الضرائب، وخلال سنة 2000-2001 شهدت مرونة الضرائب ارتفاعاً بمقدار 0.45 ، 0.35 على التوالي، ثم أخذت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت سجلت خلال سنة 2006م بمقدار 0.13086، ثم بدأت في الارتفاع حتى وصلت حدها الأعلى خلال هذه الفترة بمقدار 5.36 خلال سنة 2008م حيث سجلت هذه السنة أعلى قيمة لإيرادات الضرائب بلغت قيمتها 2790.5 وسجلت أعلى قيمة للتغير النسبي لإيرادات الضرائب بلغت 102.79، ثم انخفضت المرونة في سنة 2009 لتصل 1.88. بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2000-2009 م) متوسط بلغ %0.75

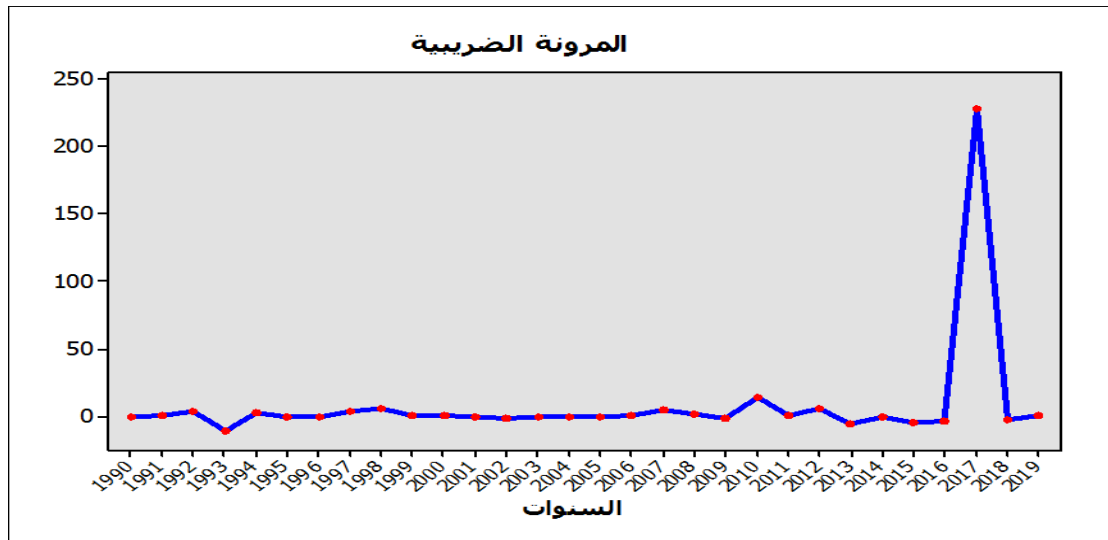
خلال الفترة الثالثة (2010-2020م) خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب انخفاضاً كبيراً من سنة 2010 إلى سنة 2011م ثم ازدادت حتى سنة 2013م، ثم انخفضت خلال سنة 2014م، ثم عادت لتسجل ارتفاعاً خلال باقي السنوات حتى سنة 2019م، ثم انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال سنة 2020م، وشهد الناتج غير النفطي خلال هذه الفترة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 2019م أعلى قيمة للناتج غير النفطي، بينما سجلت سنة 2020م، أدنى قيمة للناتج غير النفطي، بينما شهد التغير النسبي لإيرادات الضرائب والتغير النسبي للناتج غير النفطي تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت سنة 2011م انخفاضاً كبيراً للتغير النسبي لإيرادات الضرائب وسجلت سنة 2012م ارتفاعاً كبيراً للتغير النسبي للناتج غير النفطي، بينما سجلت سنة 2020م أدنى قيمة للتغير النسبي للناتج غير النفطي، وشهدت المرونة تذبذباً خلال هذه الفترة بين الارتفاع والانخفاض وصلت ذروتها خلال سنة 2011م بمقدار 14.45، وسجلت حدها الأدنى بمقدار 5.39- خلال سنة 2014، وسجلت أعلى ارتفاعاً للمرونة خلال هذه الفترة في سنة 2018م لتصل 227.9؛ وذلك بسبب العائدات من الضرائب من مبيعات النقد الاجنبي، وهذه المرونة تدل على أن نشاط الاقتصاد الخفي في ليبيا خلال هذه السنة

كان عالي جدا، حيث تبين من تحليل المرونة بدون احتساب الاقتصاد الخفي خلال نفس السنة -24.5، و سجلت هذه السنة قيمة التغير النسبي للإيرادات الضرائب بلغ 25.84%، بينما سجلت قيمة التغير النسبي للناتج غير النفطي بلغت 0.91، ثم عادت لتتخف خلال سنة لتصل -2.87، وقد بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2010-2020م) 6.91% لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (2-6) أدناه الذي يبين (المرونة للنظام الضريبي الليبي) أنه خلال الفترة 1990-1999، شهد المنحنى ما بين 1990-1993م ارتفاعا، ثم انخفض سنة 1994م بشكل كبير، ثم شهد تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سنة 1999م، في حين شهدت الفترة 2000-2009م تبين من خلال الشكل انخفاض المنحنى إلى الأسفل في المرونة بشكل متقارب جدا خلال السنوات، ثم عاد الشكل ليرتفع خلال سنة 2008 و2009م، في حين شهدت الفترة 2010-2020م، تذبذبا وتباينا كبيرا حيث شهد ارتفاعا المنحنى خلال سنة 2011، ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى نقطة له خلال سنة 2014م، ثم عاد ليرتفع إلى أعلى مستوى خلال السنوات الأخيرة 2018 و2019م، ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة، وهذه النسبة المرتفعة خلال السنوات الأخيرة تدل على نشاط الاقتصاد الخفي بشكل كبير.

الشكل (2-6)

تطور المرونة الضريبية في الاقتصاد الليبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (6) (مستخرجات Eviews13)

جدول (6-2)

تطور المرونة الضريبية في الاقتصاد الليبي بعد احتساب الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1990-2020)

المرونة الضريبية	التغير النسبي للإيرادات الضرائب %	الإيرادات الضريبية بالمليون دل	التغير النسبي لنتاج غير النفطى %	النتاج المحلى الإجمالى غير النفطى بالمليون دل	السنوات
	-	357.8		5028.3	1990
-0.21	-4.14	343.0	19.43	6005.2	1991
0.58	2.91	353.0	5.012	6306.2	1992
3.94	23.23	435	5.89	6677.6	1993
-10.89	-16.37	363.8	1.50	6777.9	1994
2.69	20.39	438.0	7.59	7292.3	1995
0.09	1.369	444.0	14.74	8367.0	1996
-0.06	-0.67	441.0	11.09	9294.7	1997
3.74	21.31	535.0	5.70	9824.6	1998
6.12	15.91	620.1	2.59	10079.9	1999
0.45	2.74	637.1	6.10	10695.0	2000
0.35	10.94	706.8	31.41	14054.6	2001
0.15	1.17	715.1	7.58	15120.7	2002
-1.59	24.54	890.6	-15.40	12791.3	2003
-0.19	16.50	1037.6	-86.26	1757.1	2004
0.0006	0.616	1044.0	1061.738	20412.9	2005
0.13	20.66	12597.0	157.88	52642.5	2006
0.97	9.23	1376.0	9.49	57640.2	2007
5.36	102.79	2790.5	19.168	68688.9	2008
1.88	-10.24	2504.8	-5.44	64948.04	2009
-1.19	-10.27	2247.5	8.65	70568.3	2010
14.45	-79.50	460.7	-5.50	66686.8	2011
0.928	34.07	617.6	36.68	91145.3	2012
5.72	37.79	815.0	6.61	97168.9	2013
-5.39	-22.34	660.9	4.14	101193.6	2014
-0.21	1.57	671.3	-7.49	93604.4	2015
-4.07	6.79	716.9	1.99	95467.9	2016
-3.88	17.88	845.2	11.34	106293.6	2017
227.86	25.84	1063.5	0.91	107264.0	2018
-2.87	82.93	1945.5	3.85	111397.3	2019
0.78	-67.46	633.0	-42.24	*64347.0	2020

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

2.2.2.2: تطور المرونة الجمركية بالنسبة للواردات:

من خلال الجدول والشكل (2-7) المبين فيما بعد أدناه تبين أن مرونة النظم الجمركية منخفضة جدا ومتذبذبة في بعض السنوات، وكذلك تبين أن الرسوم الجمركية شهدت تزايداً ملحوظاً، بينما شهد التغير النسبي لهما تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال بعض سنوات الدراسة يتضح كالآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): تبين خلال هذا الفترة تزايد ملحوظ للرسوم

الجمركية والواردات، بينما شهد التغير النسبي للرسوم الجمركية والتغير النسبي للواردات تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أدنى قيمة للرسوم الجمركية سنة 1992 بلغت 228 مليون دينار؛ وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية آنذاك، حيث سجلت سنة 1991 مرونة قدرت بحوالي 0.83، وهذا يعني أن استجابة الرسوم للتغير في الواردات قليل، ثم سجلت ارتفاعاً خلال سنة 1992م حيث سجلت هذه السنة أعلى مرونة جمركية بلغت 4.48 حيث انخفض معدل نمو الرسوم بمقدار 24%، وسجلت خلال سنة 1993 مرونة منخفضة بحوالي 0.064، وذلك بسبب انخفاض المرونة وزيادة معدل نمو الواردات خلال سنة 1993، ثم انخفضت المرونة بمقدار 6.21 خلال سنة 1994 وزاد معدل نمو الرسوم بحوالي 55.54%، وهذا يفسر حدوث تغيرات مهمة فيما بين السنتين، وانخفضت بمقدار 1.31 خلال سنة 1995، وهذا أيضاً يشير إلى زيادة في نسبة الرسوم بسبب انخفاض المرونة إلى أقل من الواحد خلال الفترة ما بين 1996-1997 وارتفعت المرونة خلال سنة 1998م إلى 1.05 ومن ثم انخفضت خلال سنة 1999م لتسجل 0.031، وهذا ما يفسر حدوث التغير في الواردات 1999، وقد بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (1990-1999) -0.31، لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين التاليتين.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): خلال هذه الفترة شهدت الرسوم الجمركية تزايداً

كبيراً وصل ذروته خلال سنة 2009م، حيث بلغت 876.7 مليون دينار، ويعود الارتفاع بسبب قانون الإعفاءات الجمركية الصادر خلال سنة 2003-2004م آنذاك، وكذلك شهدت الواردات ارتفاعاً ملحوظاً؛ وذلك بسبب رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الاقتصاد الليبي، بينما شهد التغير النسبي للرسوم الجمركية تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، وشهدت مرونة الرسوم ارتفاعاً في سنة 2000م بمقدار 5.66، ثم انخفضت إلى 0.22 خلال سنة 2001، ثم بدأت

بالانخفاض إلى سنة 2003 حيث سجلت مرونة بمقدار -5.07، ثم أخذت في التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع إلى أن سجل أدنى انخفاض بمقدار -0.62 خلال سنة 2006م؛ وذلك بسبب حدوث تغير في الواردات، وسجلت أعلى مرونة خلال سنة 2009 بمقدار 12.57، وهذا يفسر زيادة معدل نمو الرسوم، وهذا ما يعكس سبب الثبات في الواردات مع التباين في نمو الرسوم، وقد بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2000-2009م) 1.34% لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترة السابقة والفترة اللاحقة.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): خلال هذه الفترة شهدت الرسوم الجمركية

انخفاضا كبيرا من سنة 2010م إلى سنة 2011 حيث انخفضت الرسوم من 1393.9 مليون دينار إلى 237.5 دينار، واستمر هذا الانخفاض إلى أن وصل إلى حده الأدنى بمقدار 46.0 مليون دينار خلال سنة 2015، وسجلت المرونة خلال سنة 2010 مرونة بمقدار 3.71، ثم أخذت في التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع إلى أن سجلت أعلى قيمة بمقدار 5.44 خلال سنة 2014م ثم انخفضت إلى 0.54 و-0.85 خلال سنة 2015م و2016م على التوالي، ثم ارتفعت حتى وصلت ذروتها وسجلت أعلى مرونة خلال سنة 2017 بمقدار 7.15، وسجلت أدنى انخفاض بمقدار -1.23 خلال سنة 2019؛ وذلك نتيجة الأحداث الأمنية والسياسية الدائرة في البلاد، حيث قامت الدولة آنذاك برفع القيود الجمركية عن الواردات، وقد بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة (2010-2020م) 2.03%.

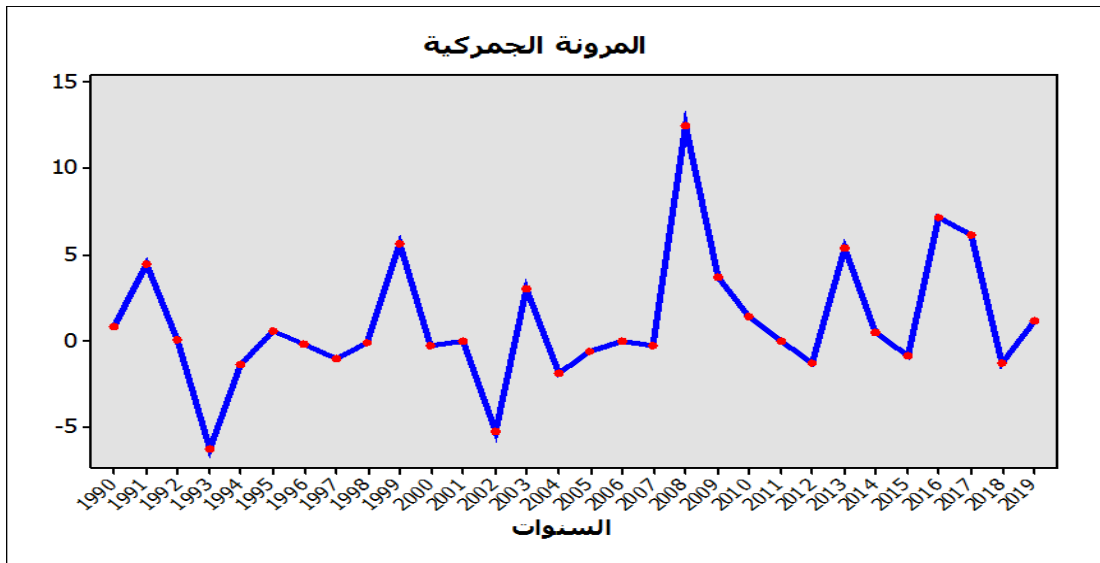
ونلاحظ من خلال الشكل (2-7) أدناه الذي يبين (مرونة النظام الجمركي): أنه خلال

1990-1999، شهدت تباينا وتقاربا في منحنى المرونة بين الارتفاع والانخفاض ربما يعود ذلك لكون الواردات لم تشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد؛ وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية، ووضع قانون جديد من شأنه الحد من أضرار الحصار الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الليبي آنذاك، في حين شهدت الفترة 2000-2009 ارتفاعاً في المنحنى خلال السنوات الأولى إلى سنة 2004م، وذلك بسبب صدور قانون جديد 2003-2004 الذي ينص على إلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، ما أدى ذلك للزيادة في الرسوم الجمركية، وكذلك نلاحظ زيادة الرسوم الجمركية عن الفترة السابقة، وذلك بسبب دخول الشركات الأجنبية الاستثمارية بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد الليبي آنذاك، ومن ثم انحدر المنحنى خلال السنوات اللاحقة، ثم عاد لارتفاع ليسجل أعلى نسبة مرونة خلال هذه الفترة، وفي حين شهدت المرونة

خلال الفترة 2010-2020 شهدت تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض حتى ارتفع إلى أعلى مستوى خلال سنة 2017م و2018م، ثم انحدار المنحنى إلى أدنى مستوى له خلال سنة 201، حيث سجلت هذه الفترة أعلى متوسط لمرونة بلغ 2.03؛ يعود ذلك لزيادة حجم الواردات بشكل كبير وذلك بسبب الأوضاع الراهنة في البلاد إبان هذه الفترة.

الشكل (7-2)

تطور المرونة الجمركية للنظام الجمركي الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (7) (مستخرجات Eviews13)

جدول (7-2)

تطور المرونة الجمركية بالنسبة للواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

المرونة الجمركية	التغير النسبي للواردات %	الواردات بالمليون د.ل.	التغير النسبي الرسوم الجمركية %	الرسوم الجمركية بالمليون د.ل.	السنوات
-		2145.0	-	287.1	1990
0.83	5.41	2261.0	4.49	300.0	1991
4.48	-5.35	2140.0	-24	228	1992
0.063	20.75	2584.0	1.32	231.0	1993
-6.21	-8.94	2353.0	55.54	359.3	1994
-1.31	-8.67	2149.0	11.33	400.0	1995
0.57	19.36	2565.0	11	444.0	1996
-0.13	6.79	2739.3	-0.90	440.0	1997
-1.041	-17.24	2267.0	17.95	519.0	1998
-0.032	-2.99	2199.0	0.096	519.5	1999
5.66	-4.23	2106.0	-23.93	395.2	2000
-0.22	37.46	2895.0	-8.27	362.5	2001
0.002	227.91	9493.0	0.41	364.0	2002
-5.21	-1.095	9389	5.71	384.8	2003
3.067	39.63	13110.0	121.57	852.6	2004
-1.82	19.63	15683.0	-35.73	548.0	2005
-0.62	6.22	16659.0	-3.85	526.9	2006
0.007	30.25	21698.0	0.209	528.0	2007
-0.28	19.54	25938.0	-5.45	499.2	2008
12.53	6.033	27503.0	75.62	876.7	2009
3.71	15.92	31881.0	58.99	1393.9	2010
1.45	-57.14	13664.0	-82.96	237.5	2011
0.035	135.97	32243.0	4.8	248.9	2012
-1.26	34.11	43242.9	-43.11	141.6	2013
5.44	-10.66	38631.7	-57.98	59.5	2014
0.55	-41.28	22684.5	-22.68	46.0	2015
-0.85	-46.89	12047.0	39.78	64.3	2016
7.15	21.79	14673.1	155.83	164.5	2017
6.14	28.23	18815.4	173.37	449.7	2018
-1.23	27.74	24034.1	-34.11	296.3	2019
1.18	-47.09	12715.7	-55.45	132.0	2020

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

خلاصة الفصل:

يركز هذا الفصل على السرد التاريخي لهيكل النظام الضريبي والجمركي في الاقتصاد الليبي، فمن المعروف أن كل الدول تفرض ما تراه مناسباً من أنواع الضرائب بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث صدرت في ليبيا عدة تشريعات وقوانين تتضمن فرض مجموعة من الضرائب وتنظم طرق ربطها وجبايتها، حيث كان آخر تشريع ضريبي ينظم الضرائب القانون رقم (7) لسنة 2010م، وتعتبر ضرائب الدخل من أهم الضرائب في النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، ويعتبر ترجمة فنية للسياسة الضريبية التي تخططها وتنفذها الدولة.

وأما الرسوم الجمركية فينظمها القانون رقم (10) لسنة 2010م، ولائحة التنفيذية حيث احتوى مجموعة من الفصول التي تنظم النظام الجمركي في ليبيا من حيث الإعفاءات الجمركية، ورسوم الخدمات والمخالفات، وتتعدد أنواع الرسوم الجمركية التي تفرض بتعدد أغراضها وأسسها التشريعية في الاقتصاد الليبي، ومنها الرسوم العادية والخاصة والإضافية.

والهدف الأساسي من النظام الضريبي في ليبيا هو تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الذي يمكن من تنفيذ المشروعات التي تتضمنها برامج التنمية، وكذلك الحد من موجات التضخم.

وأما المبحث الثاني من هذا الفصل فيركز على سرد تطور الضغط والمرونة الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي، وقد ظل معدل الضغط الضريبي في تباين خلال الفترة الأولى من الدراسة، وأما خلال الفترة الثانية فقد وصل إلى 12.38، وهذا المعدل الأقصى يدل على فعالية النظام الضريبي خلال سنة 2008م، ثم انخفض قليلاً في سنة 2009م؛ ويعود إلى ارتفاع الضغط الضريبي بسبب ارتفاع العائدات الضريبية من القروض العقارية، وما شهده الاقتصاد الليبي في طفرة الإصلاحات الاقتصادية، وأما في السنوات الأخيرة من الدراسة فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد.

وأما الضغط الجمركي فقد كان ذا فعالية عالية خلال سنوات الدراسة الأولى والثانية؛ فقد سجل ما بين 12% كحد أدنى و 38% كحد أقصى، وأما في الفترة الأخيرة فقد انخفض ما بين 6% و 0.5%؛ ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالرسوم، وبسبب إلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وخفض الرسوم على الواردات.

وأما مرونة النظام الضريبي فقد كان ذا مرونة منخفضة جدا إلا في بعض السنوات كانت المرونة عالية ؛ ويعود ذلك إلى كون أن الاقتصاد الليبي اقتصاد نفطيا بالدرجة الأولى، وأما النظام الجمركي فكانت المرونة منخفضة، وهذا يعني أن استجابة الرسوم للتغير في الواردات قليل، وأما في سنة 2009م فقد سجلت مرونة عالية لتصل إلى 12.53 ويرجع السبب إلى زيادة معدل نمو الرسوم.

الفصل الثالث

تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

3-1: تطور دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الناتج غير النفطي.

3-2: تطور دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة والنفقات العامة، والواردات

الفصل الثالث

تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على بعض المتغيرات الاقتصادية في

الاقتصاد الليبي

3-1: تطور دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي:

تؤدي إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية دوراً كبيراً في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث تقوم العديد من الدول بتمويل نفقاتها من الضرائب والرسوم وتعدّها مصادرها الأولى والرئيسة للناتج المحلي الإجمالي، وتعدّها مصادرها الأولى له، إلا أن ذلك ينحصر في الدول التي تعتمد على النظام الضريبي، "على سبيل المثال نجد دول منطقة اليورو سجلت أعلى نسبة في فرنسا بـ 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي، والدنمارك 46.9%، وبلجيكا 45.9% وتلتها السويد 43.6% والجدير بالذكر أن هذه الدول تتمتع بكفاءة عالية في إدارتها المالية، بعكس الدول التي تعتمد على إيرادات النفط كمصدر رئيس حيث تتصف الإدارة المالية فيها بعدم الكفاءة، ومنها الدول العربية حيث تتسم بضعف الإيرادات الضريبية، إذ لا تتعدى 10% من الناتج المحلي الإجمالي (شيببي، وابن عزة، 2022، ص 376-377)، حيث شهدت البحرين أعلى نسبة زيادة في الإيرادات الضريبية بحوالي 195% والسعودية بحوالي 13.3%، والإمارات 7.3%، وبالمقابل تراجع في كل من الكويت بنسبة 35.5% وليبيا بنسبة 20%؛ ويعزى ذلك لتراجع حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، وأما بالنسبة للرسوم الجمركية فقد ارتفعت بنسبة 5% في الدول العربية خلال سنة 2019م (صندوق النقد العربي، 2020، ص 121-122)، وقبل التطرق إلى تحليل دور الضرائب والرسوم على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي، لابد من الإشارة إلى واقع الاقتصاد الليبي.

1.1.3: نبذة عن الاقتصاد الليبي:-

صنفت ليبيا مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين من بين أفقر الدول في العالم، إلى جانب ما كان يعانيه المورد الرئيس المتمثل في الزراعة من التشتت، وندرة في المياه، وضعف في الإمكانيات، ناهيك عن انعدام الأراضي الصالحة لإقامة نشاط صناعي، والفقر في البنى التحتية، ومحدودية رأس المال، فكل هذه الظروف أوجدت مناخاً قاتماً، وبدا مستقبل التنمية

مستحياً، بل ويحتاج على معجزة ريانية، ورغم هذه الصورة القاتمة بذلت جهود لتجاوزها خلال الفترة اللاحقة.

في ديسمبر 1951 نالت ليبيا استقلالها، ومع بداية استقلالها واجهت تحديات جمة في التنمية الاقتصادية، حيث كان حوالي 80% من السكان يشتغلون بقطاع الزراعة التي كانت تعتمد على الأمطار غير المضمونة كما أن نسبة كبيرة منهم كانوا يقومون بتربية الأغنام.

اتصف الاقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي بتخلفه وعجز قطاعاته الاقتصادية وعدم قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، حيث أشار الخبير الاقتصادي للأمم المتحدة (فارلي) في عام 1971 إلى أن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف، ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أي تنمية اقتصادية تذكر، وهذا ما أكدته سابقاً (هيجين) في عام 1950 الذي بين أن الاقتصاد الليبي يحوي بين جنبه كل معوقات التنمية الاقتصادية.

في عام 1955 صدر لأول مرة في ليبيا قانون ينظم استغلال النفط، الأمر الذي أتاح الفرصة لشركات البترول الكبرى أن تنهافت على ليبيا للحصول على امتيازات بها بعد إن تم التأكد من وجود كميات كبيرة اقتصادية منه، وبذلك بدأت ليبيا مرحلة الاستكشاف والتنقيب التي كانت تدر أموالاً تدعم الميزانية العامة.

ظلت البلاد تعاني من الفقر رغم حصولها على استقلالها عام 1951، ونظراً لضعف الموارد كانت غير قادرة على وضع وتنفيذ خطط التنمية، ما جعلها تتجه إلى الاستعانة بمعونات من قبل الأمم المتحدة، وبعض الدول الأخرى التي من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وتأجير قاعدتين جويتين لدولتي أمريكا وبريطانيا، فقد شكلت تلك الموارد قيمة مالية كبيرة بالنسبة لليبيا إبان تلك الفترة.

كما ساهمت بعض الدول في تقديم مساعدات فنية في ميدان التعليم، إضافة إلى عدد كبير من الموظفين الأجانب في المراكز العليا الفنية والإدارية، وفي المصالح الحكومية معظمهم من بلدان الشرق الأوسط مصر، والسودان، ولبنان، وفلسطين، والمملكة المتحدة.

وساهمت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها وبعض الدول الأخرى، التي من أهمها - من حيث حجم المبالغ المالية - الولايات المتحدة وفرنسا، حيث بلغ

إجمالي المنحة المقدمة خلال الفترة (52-1960) قرابة 145 مليون جنيه وزعت ما بين الأمم المتحدة بمبلغ وقدره 74 مليون جنيه تقريباً، وباقي الدول ساهمت بحوالي 71 مليون جنيه، وهذا التطور في حجم المبالغ الممنوحة كان له أهمية بالغة الأثر في فترة تحتاج فيها البلاد إلى أي مساهمة تستثمر في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، من النواحي الصحية والتعليمية، وبعث بعض المشاريع التي قد تسهم في رفع مستوى الدخل المحدود أصلاً لمجتمع يمارس أغلب سكانه النشاط الزراعي بطرق بدائية؛ إذ ساهم بحوالي 70% من مجموع القوى العاملة في البلاد.

أعتمد أغلب السكان على النشاط الزراعي والرعي لأنهما أهم مصدرين لتوفير الغذاء، ولأن العمل فيهما لا يتطلب مؤهلات فنية، ومن ثم كانت حرفتا الزراعة والرعي الملاذ الوحيد لاستقطاب العدد الأكبر من قوة العمل، رغم اعتمادهما على كميات الأمطار المتذبذبة، ومعدلات سقوطها السنوي المتباين من سنة إلى أخرى، إضافة إلى تدني مردودية الأراضي ذات التربة الضعيفة، والنقص في مصادر المياه باستثناء المياه الجوفية، وقيام العديد من مزاولي حرفة الزراعة بتربية الماشية داخل المزارع، وضعف المخصصات المالية للاستثمار الزراعي، اجتمعت تلك العوامل لتكون عائقاً أمام تحقيق قطاع الزراعة لمساهمات ذات أهمية في تحسين الناتج القومي فلم تتجاوز نسبة مساهمتها 60%.¹

بعد التأكد من توقعات ظهور مؤشرات بوجود ثروة نفطية في ليبيا، اتجهت الأنظار إلى الحاجة لتنظيم استغلال هذه الثروة.

❖ مرحلة إنتاج وتصدير النفط:

اتسمت هذه المرحلة الهامة من صناعة البترول في ليبيا بالشرع في إنتاج وتصدير النفط على أسس تجارية في نهاية عام 1961 وبذلك دخلت ليبيا الإنتاج وبدأت ملامح الاقتصاد الليبي تأخذ منحى آخر، فقد كان لاكتشاف النفط تحول كبير من اقتصاد ضعيف إلى اقتصاد يتسم بالقوة، حيث أدى ذلك إلى زيادة النمو الحقيقي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 1964م من 364.6 مليون د.ل إلى 926.5 مليون د.ل عام 1971 وبمعدل نمو 14.2% وزادت عائدات النفط بمعدل 154.3% ومعدل نمو سنوي يعادل 15.6%*، ومنذ ظهوره تحولت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحولا جذريا، إذ تم تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية، التي

*مصدر البيانات مصرف ليبيا المركزي.

استهدفت الاهتمام بالبنية التحتية، في مجال الكهرباء، والمواصلات، والإسكان، والتعليم، غير أن السنوات الأولى من بداية اكتشاف النفط لم يحقق الفائدة المرجوة منه، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية على حالها دون إحراز أي نمو يذكر، وذلك لعدم وجود التخطيط والاهتمام المباشر بها خلال الفترة الأولى من اكتشاف النفط، فأصبح المصدر الأساسي لتمويل القطاعات الأخرى، وسيطر على الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والثروة البحرية، وهذا أدى إلى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الواردات وانتقال القوي العاملة للقطاع العام.

❖ مرحلة التسعينيات والألفية الجديدة:

وفي بداية التسعينيات ومع صدور عدة تشريعات كان الهدف منها تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بالمشاركة في المشاريع الاقتصادية، يتلقى الاقتصاد الليبي صدمة أخرى بسبب العقوبات المتمثلة بالحظر الجوي التي فرضته الأمم المتحدة عام 1992م، حيث استمر العمل التنموي خلال هذه الفترة بإعداد وتنفيذ ميزانيات تحول سنوية، حيث بلغت مخصصاتها 6.6 مليار دينار، في حين بلغت مصروفاتها الإنمائية حوالي 5.2 مليار دينار، أي بمعدل تنفيذ 78.8%، وقد شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة العديد من التطورات يمكن حوصلتها في النقاط التالية :

- استمرار الاعتماد على النفط في تمويل نفقات الدولة التنموية والتسييرية.
- انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية.
- لا تزال الصادرات من النفط الخام، والمشتقات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية بنسبة 91.4% وترتفع هذه النسبة الى 99.1% عام 2000، إذا ما أضيف إليها الصادرات من الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيمياوية.
- تدنى مخصصات التنمية على حساب الميزانية التسييرية.
- لم يتحقق هدف تنويع هيكل الاقتصاد الوطني فلا تزال مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة متدنياً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط 8.9% للزراعة، وحوالي 6% للصناعة خلال الفترة 1997-2001.
- استمرار غياب تصور تنموي واضح المعالم والأبعاد، وغياب السياسات الكلية والقطاعية المساندة وما تبع ذلك من تعثر الجهود التنموية.

- لم تتجح السياسات التقشفية التي اتبعت خلال هذه الفترة في ضغط الإنفاق بما يتاح من موارد ما أدى الى قيام العديد من الظواهر السلبية منها تنامي الأسواق الموازية في العملات والسلع، وحدوث ما عرف بالركود التضخمي.
 - وقف العمل بنظام الموازنة الاستيرادية، وأثر ذلك في توقف الإنتاج وتعثره في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية.
- إن هذه التطورات وغيرها حتمت إعادة النظر في أسلوب التخطيط وإعداد الخطط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية.
- كما شهدت هذه الفترة الشروع في إعداد مشروع خطة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1999 على أساس جملة من الدراسات الخلفية والتقويمية، بحيث كان بعدها الزمني عند البدء في إعدادها للفترة 2001-2005 ثم عدل للفترة 2002-2006 على ضوء إعادة هيكلة القطاعات الإدارية، وقد تضمن مشروع هذه الخطة أربعة أجزاء هي: مدخل ومؤشر، الإطار الكلي للخطة. خطة الشعبيات (البلديات)، خطة القطاعات، وبلغ الحجم الاستثماري لهذه الخطة 35.8 مليار دينار تساهم في تمويلها الخزانة العامة (إيرادات النفط) بنسبة 43.3% والقطاع الخاص والتمويل الذاتي بنسبة 56.7% وحدد لها جملة من الأهداف الكلية والقطاعية من أهمها تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج غير النفطي قدره 6.3% إلى جانب أنها تضمنت جملة من السياسات من أهمها إعطاء دور بارز للقطاع الخاص بشقيه الوطني والأجنبي للمساهمة في تمويل وتنفيذ الخطة، وقد أجل اعتماد وتنفيذ هذه الخطة لعدة أسباب منها:

- ✓ كبر حجم الالتزامات القائمة على مشروعاتها.
- ✓ ضخامة البرنامج الاستثماري المخطط لهذه الخطة وضعف القدرة التمويلية والطاقة التنفيذية لهذا البرنامج.
- ✓ تعدد أسعار الصرف وتفاقم ظاهرة السوق الموازية.
- ✓ الصعوبات والاختناقات التي بدأت تواجهها وتعاني منها الشركات الإنتاجية والخدمية العامة.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الوطني، وبالرغم مما أنفقه من استثمارات ضخمة على برامج التنمية والتحول تجاوزت 34 مليار دينار خلال فترة تزيد عن ثلاثة عقود، وما استهدفته خطط وميزانيات التنمية المنفذة خلال تلك الفترة من تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتنويع مصادر

الدخل، وتقليل الاعتماد على نشاط النفط الخام وتنويع الصادرات غير النفطية، إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من اختلالات وسمات تتلخص في النقاط التالية:

✓ لم يتم التخلص بالكامل من هيمنة قطاع النفط، فما زال هذا النشاط يساهم بأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من 95% من إجمالي الصادرات السلعية، الأمر الذي يؤكد على أن الاقتصاد الليبي لا يزال عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية.

✓ الاعتماد المستمر والمفرط على قطاع النفط في تمويل مشروعات التنمية حيث لا تزال مساهمة التمويل الذاتي للقطاعات ومساهمة القطاع الأهلي في النشاط التنموي متواضعاً للغاية.

✓ هيمنة القطاع العام وبشكل يكاد يكون كاملاً على فعاليات التنمية ما أثقل كاهل الدولة مالياً وإدارياً.

✓ لا يزال الاقتصاد الوطني يعتمد وبدرجة كبيرة على الواردات من السلع المختلفة الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية، بنسبة تتجاوز 95%.

✓ لم تتمكن القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة بالرغم مما أنفق عليها من استثمارات كبيرة من زيادة مساهمتها في الدخل المحلي، وتحقيق هدف الإحلال محل الواردات، فلا تزال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متواضعاً لم تتجاوز 9% للأول و6% للثاني، إلى جانب أنها كانت ولا تزال تمثل عبئاً كبيراً على موارد الدولة من العملات الأجنبية.

✓ بالرغم مما إتاحة قطاع النفط من عوائد مالية ضخمة إلا أن تسارع الإنفاق التسييري وحدث عجز في الميزانية العامة لعدة سنوات زاد من حجم الدين العام المحلي المصرفي ليلبلغ 7.6مليار دينار وبنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001.

لكل ذلك ولمواجهه الظروف الصعبة التي سادت خلال فترة توقف العمل التخطيطي أصبح من الضروري انتهاج أسلوب جديد للتخطيط يقوم على أساس أن الخطة الجديدة ستختلف في محتواها وفي تطبيقها عن الخطط السابقة التي كانت تتم في إطار السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي والتنموي، بحيث يصبح للسياسات والحوافز دور رئيس في تحديد أهداف الخطة ووسائلها ومتابعتها وتقويمها، وبحيث تحل الحوافز محل العديد من الإجراءات الإدارية التي كانت تتبع في السابق، كل ذلك في إطار قيام الدولة بدور فعال في تأمين ومراقبة تطبيق

السياسات والإجراءات ومنع الاستغلال والاحتكار. إن التغيير في مدى شمول وأساليب التخطيط يعود لعدة أسباب لعل من أبرزها :

- محدودية موارد الدولة وتعدد وتشعب نفقاتها .
 - زيادة العبء على الدولة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية وإقامة مشروعات البنية التحتية.
 - المتطلبات المالية للمشاريع الاستراتيجية التي تقوم بها الدولة كمشروع النهر الصناعي العظيم ومشاريع شبكة الغاز الطبيعي والسكة الحديد، وغيرها .
- إن هذه الأسباب والتطورات تتطلب التوجه نحو التخطيط التأشيري الذي تحتل فيه السياسات الاقتصادية وأدواتها والحوافز دوراً حيوياً في بناء اقتصاد متنوع يعتمد على مقومات نموه الذاتية، وبحيث ينصب دور الدولة في هذا المجال على توفير المناخ الاقتصادي الملائم بما في ذلك إجراء التغييرات المؤسسية والإدارية ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تخدم الكفاءة والنمو المستمر، وإن ما اتخذ من سياسات تجارية ونقدية جديدة مع بداية العام المالي 2002 ومن أهمها تعديل سعر صرف الدينار الليبي، تتطلب إعداد خطة بمفهوم أوسع وأشمل تستجيب لمتطلبات تصحيح مسار الاقتصاد الوطني، وتتعامل بكفاءة مع التطورات الاقتصادية المحلية، والتطورات الدولية في المجالات التجارية والاستثمارية وقيام التكتلات الاقتصادية، والشروع في انضمام ليبيا لمنظمة التجارة الدولية.

إن السياسات التي استهدفت في هذه المرحلة تقليص دور القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص بدأت بإجراءات اتسمت بالحذر والتردد وعدم الوضوح، ورفع القيود الكمية على الصرف الأجنبي، كما تميزت بجهود المصرف المركزي في القضاء على السوق الموازية للعملات عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن الذي بموجبه يتم بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية عن طريق المصارف التجارية دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها المصرف المركزي ابتداءً من 1999/2/14 حتى نهاية عام 2001 عندما أعلن عن توحيد وتعديل أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، قد ساعدت في تقليص هامش سعر الصرف.

وبدأت الإصلاحات للمرة الثانية في ليبيا عام 2003 وأجرت الحكومة الليبية في ذلك الوقت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فأصبحت شروط الصندوق المتعلقة بالمؤسسات لعام 2003

بمثابة خارطة طريق لهذه الإصلاحات الاقتصادية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، التزمت الحكومة بتوحيد سعر الصرف، ما أدى إلى خفض قيمة الدينار الليبي من خلال فهرسته بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

هذا وقد تميزت الفترة 2001-2010 بتحقيق مستويات مقبولة من الاستثمارات المحلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة شهد تحولات كثيرة في العديد من المجالات والأنشطة منها على سبيل المثال ما تمت الإشارة إليه من توحيد سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية استيراد وتصدير، وتخفيض نسبة الرسوم الجمركية، وإلغاء العمل بنظام الموازنة الاستيرادية، كما صدرت العديد من التشريعات والقوانين التي استهدفت القطاع الخاص للمشاركة في النشاطين الاقتصادي والتنموي ليبدأ هذا القطاع في إقامة الشركات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما التزمت الحكومة الليبية بخصخصة عدد كبير من المؤسسات المملوكة للدولة، ونشرت قائمة تضم 360 مؤسسة، كما التزمت الحكومة بإصلاحات الاقتصاد الكلي، وإدارة التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية، إلى جانب خفض الإعانات، واعتمدت أيضا على إصلاحات في القطاع المالي، مثل إنشاء السوق المالية في عام 2008، واستخدمت السوق المالية لخصخصة بعض المؤسسات المملوكة للدولة من بين القائمة التي تضم 360 مؤسسة. وقد اعتمد المؤتمر الشعبي العام الهيئة التشريعية في ذلك الوقت، كل هذه الإصلاحات، وخارطة الطريق التي وضعها صندوق النقد الدولي .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات في تنفيذ الإصلاحات ومقاومة النظام السياسي، فقد استمر بذل جهد في هذا المجال، تمثل في وضع قانون السوق المالية أو قانون الاستثمار الأجنبي. هذه التجربة من الإصلاحات، وعجز الحكومات الليبية المختلفة عن وضع حد لها، يمكن تفسيرها في الأدبيات الاقتصادية بضعف المؤسسات في النظم الاقتصادية الريعية، أو نتيجة المتلازمة الهولندية. فعلى عكس النظم الإنتاجية التي تتسم بعدد كبير من المؤسسات والسعي إلى التمثيل، تعاني النظم الريعية من ضعف المؤسسات ورفض السلطات السياسية تحمل مسؤولياتها أمام المواطنين، ونتيجة لذلك مع الاعتماد على عائدات الصادرات المرتبطة بتقلب أسعار المواد الهيدروكربونية، وضعف التنويع الاقتصادي، وضعف المؤسسات، ومعارضة التغيير إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة على الرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمواً خلال الفترة (2006-2010) باستثناء عامي 2008 و2009 إلا أن هذه الفترة شهدت تطورات جذرية في الاقتصاد الليبي

ومع عودة إنتاج النفط من جديد عام 2012 بعد تراجع عام 2011، ارتفعت إيرادات النفط الخام لتسجل رقماً قياسياً جديداً بلغ 52.3 مليار دولار حيث كانت تنتج ليبيا حوالي 1.6 مليون برميل قبل عام 2013، إلا أنه نتيجة لجملة من الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها ليبيا خلال السنوات (2014-2016) انخفضت صادرات النفط الخام إلى 300 ألف برميل في اليوم، ومع الجهود المبذولة من قبل الأطراف السياسية في البلاد عاود إنتاج وتصدير النفط الخام الارتفاع تدريجياً مع بداية عام 2017 ليصل في المتوسط إلى 955 ألف برميل في اليوم عام 2018 وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة من منظمة الأوبك، كما عمل مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع المجلس الرئاسي على فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بلغ 183.0% للأغراض التجارية والشخصية في سبتمبر 2018، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في التخفيف من حدة مشكلة السيولة المحلية بالدينار الليبي، وتخفيض حجم الكتلة النقدية، وتخفيض معدلات التضخم، والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار، وكمرحلة تابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أصدر المجلس الرئاسي في 30 يوليو 2019 قراراً يقضي بتخفيض قيمة الرسم على مبيعات النقد الأجنبي ليصبح 163.0%*.

واجه الاقتصاد الليبي العديد من التحديات خلال عام 2020، مثل اضطرابات قطاع النفط والغاز، واستمرار انقسام مؤسسات الدولة، إلى جانب الصراعات السياسية واضطراب الوضع الأمني، كما كان للأزمة الصحية (وباء كورونا) بالتأكيد انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الليبي، حيث تطورت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، كان أداء الاقتصاد الليبي هو الأسوأ في الآونة الأخيرة، حيث توقف إنتاج النفط لمدة 9 أشهر، بدءاً من 17 يناير 2020، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوى لها، حيث بلغ 42 دولاراً للبرميل، ما ترتب عليه صدمة إضافية أنهكت الاقتصاد غير المتنوع، كما تأثرت ليبيا كغيرها من الدول بجائحة كورونا سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال تدني إيرادات النفط الخام بسبب تدني

*مصدر البيانات مصرف ليبيا المركزي.

أسعاره إلى مستويات غير مسبوقه من قبل، أو بشكل غير مباشر من خلال الضرر الذي لحق بالأمن الوظيفي في القطاع الخاص.

أما عن أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2021 فقد سادته مناخ من التفاؤل في ظل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث شهد الاقتصاد الليبي تعافياً تدريجياً وعلى وقع الخطوات المتخذة ضمن المسار الاقتصادي والسياسي والأمني، عبّرت عنها تقارير مؤسسات دولية، من بينها صندوق النقد الدولي الذي أعلن في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن توقعاته بتعافي الاقتصاد في ليبيا.

2.1.3: تطور دور الإيرادات الضريبية والجمركية في الناتج غير النفطي:

تتبع أهمية الضرائب للدولة من الناحية المالية والناحية الاقتصادية، فالجانب الأول يهتم بتوفير مصادر الدخل للدولة لمواجهة النفقات العامة من الأجور والمرتبات، وإقامة المشاريع الحكومية، وتأسيس البنية التحتية للعديد من الدول مصدر دخلها وحيد، ومن الجانب الآخر في كونها مورداً اقتصادياً سهلاً تحصيله، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية والجمركية في الاقتصاد الليبي.

1.2.1.3 تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الناتج غير النفطي:

من خلال البيانات المبين في الجدول والشكل (3-8) المبين أدناه نلاحظ الآتي:

- **خلال الفترة الأولى (1990-1999م):** شهدت الإيرادات الضريبية تذبذباً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج ذروتها خلال سنة 1990 بنسبة 7.11% بقيمة إيرادات ضريبية بلغت قيمتها 358 مليون دينار تقريباً، ثم أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت انخفاضاً في سنة 1991م بنسبة 6.07% وبلغت قيمتها 343.0 مليون دينار، ثم انخفضت وسجلت خلال سنة 1992م بنسبة 5.59%، وأما سنة 1993م فزادت بنسبة 6.51%، وبلغت قيمة إيرادات الضرائب خلال هذه السنة 435.0 * مليون دينار، ثم عادت إلى الانخفاض وسجلت خلال سنة 1997م أدنى حد لمساهمة الإيرادات الضريبية،

* المصدر: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

بنسبة بلغت 4.74% بقيمة إيرادات ضريبية بلغت 441 مليون دينار، ثم عادت إلى الارتفاع، وسجلت خلال سنتي 1998م و1999م نسبة 5.44% و6.15% على التوالي، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج غير النفطي خلال هذه الفترة (1990-1999م) 5.84% وبمعدل نمو مركب 6%¹.

● **خلال الفترة الثانية (2000-2009م) :** خلال هذه الفترة شهد الناتج غير النفطي وإيرادات الضرائب تزايداً ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا ما أدى لدخول الشركات الاستثمارية، حيث سجلت إيرادات الضرائب في أول سنة لها خلال هذه الفترة 637.1 مليون دينار، بينما سجل الناتج غير النفطي قيمة 10695.0 مليون دينار، وقد بلغت نسبة مساهمة إيرادات الضرائب 5.96%، ثم سجلت خلال سنة 2001م 5.03%، وانخفضت في سنة 2002 لتسجل 4.73%، ثم ارتفعت لتصل 6.96% و6.01 خلال سنة 2003 م و2004م على التوالي، وقد بلغت إيرادات الضرائب 890.6 و1037.6 مليون دينار على التوالي ؛ ويعود هذا الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال سنتي 2004-2003م إلى صدور القانون رقم 11 بشأن ضرائب الدخل، حيث بلغت نسبة المساهمة إلى الناتج 4.9% وبلغت 1037.6 مليون دينار خلال سنة 2004م، وتواصل هذا الارتفاع في الحصيلة الضريبية خلال السنوات اللاحقة، حيث سجلت أعلى معدل حصيلة بلغ 2790.5 مليون دينار خلال سنة 2008م، فبلغت نسبة المساهمة 12.38%، ويعود انخفاض نسبة المساهمة في الناتج على الرغم من ارتفاع الحصيلة من الضرائب لوجود مؤثرات أخرى تؤثر على زيادة الناتج كقطاع الصناعة وغيره، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية في هذه الفترة (2000-2009م) متوسط 7.2% وبمعدل نمو مركب 20%.

● **خلال الفترة الثالثة (2010- 2020 م) :** شهدت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج في هذه الفترة انخفاضا كبيرا جدا بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي شهدتها البلاد من عدم الاستقرار، وخروج الشركات الأجنبية، وتوقف شبه كامل للاقتصاد الليبي، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية ذروتها خلال سنة 2010م بنسبة 9.3% وبلغت قيمة الإيرادات خلال هذه

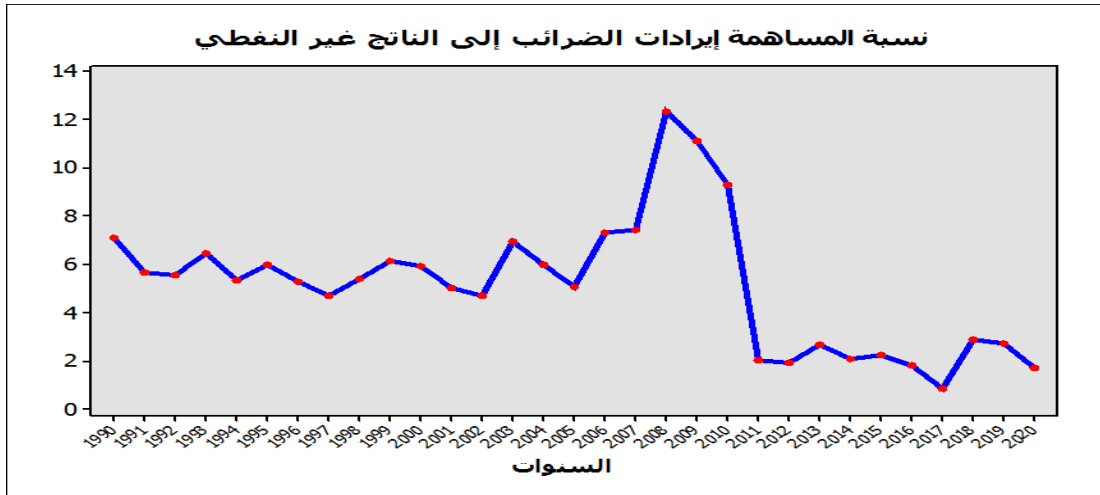
*المصدر: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

السنة 2247.7 مليون دينار، ثم انخفضت في سنة 2011م و2012م لتصل 2.06% و 1.97% على التوالي، وقد بلغت قيمة الإيرادات 460.7 و 617.6 مليون دينار على التوالي، ثم سجلت في سنة 2013 و2014م نسبة 2.69% و 2.13%، وظلت منخفضة حتى سجلت الحد الأقصى لها 0.87% خلال سنة 2017، تم ازدادت بنسبة بسيطة خلال سنة 2018م و2019م لتصل 2.92% و 2.76% على التوالي، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية في هذه الفترة (2010-2020) متوسط 2.78 %، وبمعدل نمو مركب 2% لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين التاليتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-8) أدناه الذي يبين (نسبة مساهمة إيرادات الضرائب إلى الناتج غير النفطي) أنه خلال الفترة 1990-1999، شهدت تقاربا في النسب بشكل كبير وتذبذبا ملحوظا، في حين شهدت الفترة 2000-2009م تبين من خلال الشكل ارتفاع خلال السنوات الأولى إلى سنة 2004م، ثم بدأ الشكل في الانحدار ثم عاد الشكل ليرتفع، في حين شهدت الفترة 2010-2020م تذبذبا وتباينا كبيرا، حيث شهد انحدارا طفيفا في المنحنى إلى أن وصل إلى أدنى نقطة له خلال سنة 2017م، ثم عاد ليرتفع قليلا خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الشكل (3-8)

تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (8) (مستخرجات Eviews13).

جدول (3-8)

تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الإيرادات الضريبية بالمليون دل.	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمليون دل.	نسبة المساهمة إيرادات الضرائب إلى الناتج غير النفطي
1990	357.8	5028.3	7.11
1991	343	6005.2	5.71
1992	353	6306.2	5.59
1993	435	6677.6	6.51
1994	363.8	6777.9	5.37
1995	438.0	7292.3	6.006
1996	444.0	8367	5.31
1997	441.0	9294.7	4.74
1998	535.0	9824.6	5.44
1999	620.1	10079.3	6.15
2000	637.1	10695	5.96
2001	706.8	14054.6	5.03
2002	715.1	15120.7	4.73
2003	890.6	12791.3	6.96
2004	1037.6	17257.1	6.01
2005	1044	20412.9	5.11
2006	1259.7	17171.8	7.33
2007	1376	18488	7.44
2008	2790.5	22530.6	12.38
2009	2504.8	22462.7	11.15
2010	2247.5	24163.4	9.30
2011	460.7	22351.2	2.06
2012	617.6	31231.8	1.98
2013	851	31537.3	2.69
2014	660.9	30902.2	2.14
2015	671.3	29417.7	2.28
2016	616.9	33587.6	1.83
2017	345.2	39682	0.87
2018	1063.3	36314.6	2.93
2019	945.5	34205.2	2.76
2020	632.5	36306.24	1.74

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

2.2.1.3: تطور مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي:

عندما نتحدث عن إيرادات الجمارك إنما نقصد الرسوم الجمركية على المستوردات، ومن خلال الجدول والشكل (3-9) المبين أدناه نلاحظ الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): شهدت نسبة الرسوم الجمركية تباينا كبيرا، حيث بلغت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج ذروتها خلال سنة 1990م بنسبة بلغت 5.71%، بينما شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات اللاحقة؛ وذلك بسبب الحصار المفروض على ليبيا حيث بلغت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج أدنى حد لها خلال سنة 1993م بنسبة بلغت 3.46%، وقد بلغت قيمة الرسوم الجمركية خلال هذه السنة 231.0 مليون دينار، ثم ارتفعت خلال سنة 1994م، وسنة 1995م، وسجلت نسب 5.30%، 5.48% على التوالي، وبلغت قيم الرسوم 358.3 و400.0 مليون دينار على التوالي، ثم انخفضت وسجلت نسبة 5.31%، 4.73% خلال سنة 1996 وسنة 1997 على التوالي، ثم عادت لتسجل ارتفاعاً بنسبة 5.28% خلال سنة 1998، في حين انخفضت خلال السنة التالية 1999 حيث سجلت نسبة 5.15%، وبلغت الرسوم 519.5 مليون دينار، وقد بلغ متوسط المساهمة خلال هذه الفترة (1990-1999م) 4.93%.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت الرسوم الجمركية تزايداً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2009م بمقدار 876.7 مليون دينار وشهد الناتج غير النفطي تزايداً كبيراً وصل ذروته خلال سنة 2008م، فبلغ 22530.6 مليون دينار، بينما شهدت هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً بنسبة المساهمة مقارنة بالفترة السابقة، وذلك بسبب قانون الإعفاءات الجمركية لتتخفف الإيرادات الجمركية خلال سنة 2000 إلى 395.5 مليون دينار بنسبة بلغت 1.31% مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج 3.69%، وقد سجل متوسط معدل النمو بالسالب 24-%. ثم سجلت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج تناقصاً خلال الفترة 2001-2002 بنسبة بلغت 2.57% و2.41% على التوالي، ثم ارتفعت خلال سنة 2003-2004 بنسبة 3.01%، 4.94% على التوالي، وقد بلغت الرسوم الجمركية ذروتها خلال سنة 2004 بقيمة 852.6 مليون دينار، ثم استمرت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية إلى الناتج تناقصاً حتى نهاية سنة 2008 فسجلت فيه أدنى حد لها بنسبة بلغت 2.22%، وخلال سنة 2009م سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.90% وبلغت الرسوم خلال هذه السنة

876.9 مليون دينار، وقد بلغ متوسط المساهمة خلال هذه الفترة (2000-2009م) 2.33%، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالفترة السابقة.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020 م): شهدت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية إلى الناتج تراجعاً كبيراً مقارنة بالفترتين السابقتين، وذلك يعود إلى الأوضاع التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، حيث انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج بشكل كبير جداً وسجلت سنة 2010م أعلى نسبة 5.77%، ثم بدأت في الانخفاض خلال سنة 2011م حيث بلغت نسبة مساهمتها 1.06%، وقد انخفضت الرسوم الجمركية عن العام السابق بشكل كبير لتصل إلى 237.5 مليون دينار، وأما سنة 2012م فبلغت 0.79%، وسنة 2013م وصلت 0.45% إلى أن سجلت أدنى انخفاض لها خلال سنة 2015م بأدنى نسبة بلغت 0.15%، وبلغ متوسط هذه الفترة (2010-2020م) متوسط 0.37%، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-9) أدناه الذي يبين (مساهمة الرسوم الجمركية إلى الناتج غير النفطي)، أنه خلال 1990-1999م، شهد تبايناً وتقلباتاً في النسب في المنحنى بين الارتفاع والانخفاض، وربما يعود ذلك لكون أن الرسوم تشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد ووضع قانون جديد من شأنه الحد من الأضرار الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الليبي آنذاك، في حين شهدت الفترة 2000-2010م انحداراً في الشكل المبين إلا أنه ارتفع خلال سنة 2004م؛ وذلك بسبب صدور قانون جديد 2003-2004م ينص على إلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، ما أدى ذلك للزيادة في الرسوم الجمركية، وكذلك نلاحظ زيادة الرسوم الجمركية عن الفترة السابقة؛ وذلك بسبب دخول الشركة الأجنبية الاستثمارية بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد الليبي آنذاك، وفي حين شهدت الفترة 2010-2020م انحداراً المنحنى إلى أدنى مستوى له وذلك بسبب الأوضاع الراهنة التي شهدتها البلاد في هذه الفترة.

جدول (3-9)

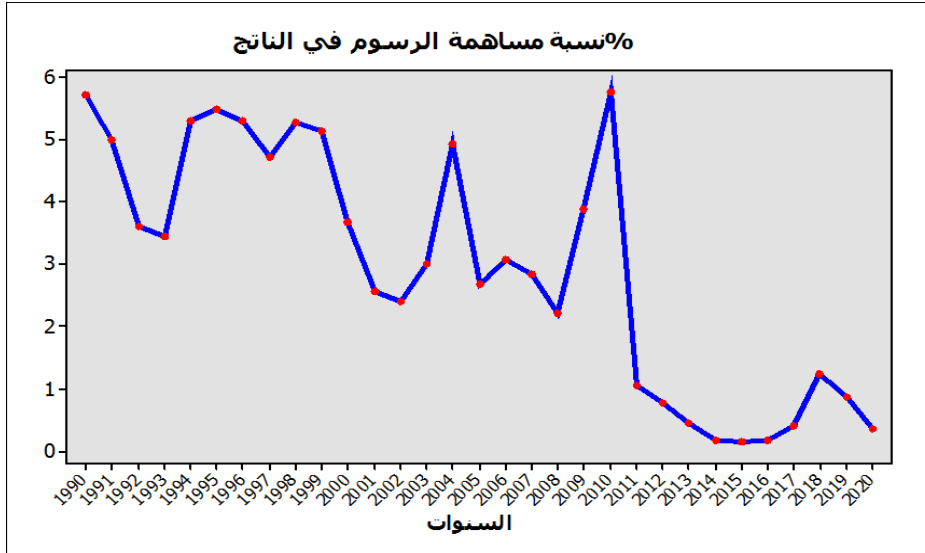
تطور مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الرسوم الجمركية بالمليون د. ل	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالمليون د.ل	نسبة مساهمة الرسوم في الناتج %
1990	287.1	5028.3	5.71
1991	300.0	6005.2	4.99
1992	228.0	6306.2	3.62
1993	231.0	6677.6	3.46
1994	359.3	6777.9	5.30
1995	400.0	7292.3	5.48
1996	444.0	8367	5.31
1997	440.0	9294.7	4.73
1998	519.0	9824.6	5.28
1999	519.5	10079.3	5.15
2000	395.2	10695	3.69
2001	362.5	14054.6	2.58
2002	364.0	15120.7	2.41
2003	384.8	12791.3	3.01
2004	852.6	17257.1	4.94
2005	548.0	20412.9	2.68
2006	526.9	17171.8	3.07
2007	528.0	18488	2.85
2008	499.2	22530.6	2.22
2009	876.7	22462.7	3.90
2010	1393.9	24163.4	5.77
2011	237.5	22351.2	1.06
2012	248.9	31231.8	0.79
2013	141.6	31537.3	0.45
2014	59.5	30902.2	0.19
2015	46.0	29417.7	0.15
2016	64.3	33587.6	0.19
2017	164.5	39682	0.41
2018	449.7	36314.6	1.24
2019	296.3	34205.2	0.87
2020	132.0	36306.24	0.36

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (3-9)

تطور نسبة الرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (9) (مستخرجات Eviews13).

2-3: تطور دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة والنفقات العامة، والواردات

من الطبيعي أنه عند قيام الحكومة بفرض ضرائب مختلفة على المكلفين فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق إيرادات للحكومة، وكذلك عند فرض رسوم جمركية على سلعة ما تحقيق إيرادات للحكومة تساوي كمية الواردات مضروبة في معدل الرسم الجمركي على كل وحدة مستوردة، ويلاحظ عموماً أنه كلما قلت مرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة والعرض المحلي للسلع البديلة للواردات زادت فاعلية الرسوم الجمركية في زيادة الإيرادات العامة في ليبيا، حيث تقوم الدولة بفرض هذا النوع من الرسوم لحماية الإنتاج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية، ومن المعروف أن الارتفاع في الإيرادات العامة راجع أساساً للإيرادات النفطية التي تمثل 97 % من إيرادات الدولة الليبية.

1.2.3.: تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة والنفقات العامة:

1.1.2.3: تطور مساهمة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الإيرادات العامة:

✓ تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة:

من الجدول والشكل (3-10) المبين أدناه نلاحظ أن نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في تمويل الإيرادات العامة ضعيف جداً مقارنة بالإيرادات النفطية، وذلك بسبب أن ليبيا تعتمد على النفط بشكل كبير، حيث تبين الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990 - 1999م): خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب تزايداً ملحوظاً بينما شهدت الإيرادات العامة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، ووصلت إلى حدها الأدنى خلال سنة 1998م لتسجل 1678 مليون دينار، بينما شهدت نسبة مساهمة إيرادات الضرائب إلى الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعاً مقارنة بالفترات اللاحقة، حيث سجلت سنة 1990م نسبة مساهمة بلغت 13.21% ثم تناقصت خلال سنة 1991م وسجلت نسبة بلغت 9.61% وسجلت هذه السنة أدنى نسبة للمساهمة، ثم شهدت نسبة المساهمة ارتفاعاً في الإيرادات خلال سنة 1992م وخلال سنة 1993 لتصل 12.75%، و 16.88% على التوالي حيث سجلت الإيرادات الضريبية 3553.0 و 435 مليون دينار على التوالي، ثم عادت لتتناقص خلال سنة 1994م وسجلت نسبة 14.38%، ثم عادت وارتفعت خلال سنة 1995 لتسجل 16.85%، ثم

انخفضت خلال سنة 1996 لتسجل 16.44%، ثم ارتفعت خلال سنة 1997-1998 لتصل ذروتها خلال سنة 1998م بنسبة بلغت 31.88%، حيث بلغت إيرادات الضرائب في هذه السنة 535.0 مليون دينار ثم تراجعت خلال سنة م، 1999 وسجلت نسبة 12.58%، وقد بلغ متوسط مساهمتها خلال هذه الفترة (1990-1999م) 16.75%.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت إيرادات الضرائب خلال هذه الفترة تزايداً كبيراً وصل ذروته خلال سن 2008 م لتسجل 2790.5 مليون دينار، وأما بالنسبة للإيرادات العامة فقد شهدت خلال هذه الفترة ارتفاعاً مقارنة بالفترة السابقة ؛ وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد، ووصلت إلى ذروتها خلال سنة 2008م بمقدار 72741.1 مليون دينار، بينما شهدت نسبة المساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة انخفاضاً بانحدار كبير، حيث سجلت سنة 2000 م أعلى ارتفاع بلغت نسبته 17.71% *¹ حيث بلغت إيرادات الضرائب خلال هذا العام 637.0 مليون دينار ثم انخفضت نسب مساهماتها في الإيرادات العامة بانحدار كبير خلال السنوات اللاحقة 2001-2007م ؛ وهذا يعود إلى إصدار قانون تخفيض الضرائب الصادر في سنة 2003-2004م، حيث سجلت سنة 2007م أدنى نسبة للمساهمة بلغت 2.59%، ثم عادت وسجلت ارتفاعاً خلال سنة 2008م و 2009م لتسجل نسبة 3.836% و 5.99% على التوالي، وقد انخفض متوسط مساهمتها مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ خلال هذه الفترة (2000-2009م) متوسط 6.29%.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب انخفاضاً كبيراً من سنة 2010 إلى سنة 2011 م ثم ازدادت حتى سنة 2013م ثم انخفضت خلال سنة 2014 م، ثم عادت لتسجل ارتفاعاً خلال باقي السنوات حتى 2019م، ثم عادت للانخفاض خلال سنة 2020م، بينما شهدت الإيرادات العامة أيضاً انخفاضاً كبيراً من سنة 2010م إلى سنة 2011م، حيث انخفضت من 61503.1 مليون دينار إلى 16813.3 مليون دينار، وذلك بسبب توقف إنتاج النفط آنذاك بشكل كامل جراء الأحداث التي شهدتها البلاد خلال سنة 2011م، ثم عادت وارتفعت خلال سنة 2012 و 2013 م ؛ وذلك بسبب عودة إنتاج

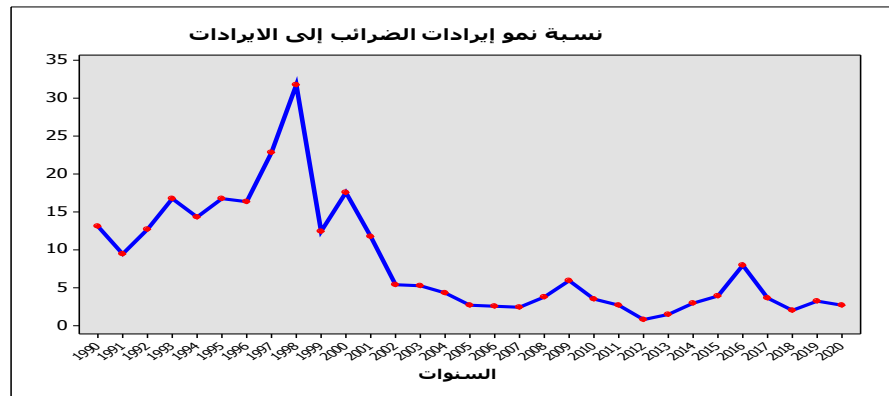
*المصدر: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

النفط، ثم عادت لتسجل انخفاضا خلال باقي السنوات حتى 2016 لتصل إلى أدنى حد لها بمقدار 8845.2 مليون دينار، ثم عادت إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة، وشهدت مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة مساهمة ضعيفة، حيث سجلت خلال سنة 2010م، نسبة 3.65% وأما سنة 2011م فبلغت 2.78% في حين سجلت سنة 2012م أدنى مساهمة بنسبة بلغت 0.88%، حيث بلغت ذروتها خلال سنة 2016 بنسبة 8.10% ؛ وهذا يعود إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، حيث بلغ المتوسط خلال هذه الفترة (2010-2020م) 3.28%، لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين التاليتين.

ونلاحظ من الشكل (3-10) المبين أدناه (تطور مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة) تبين خلال الفترة 1990-1999م، وجود تقارب المنحنى بين الارتفاع والانخفاض باستثناء سنتي 1997 و1998 حيث شهد الشكل ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة يعود لأهمية الضرائب لتلك الفترة في تمولي الخزينة العامة للدولة، في حين شهدت الفترة 2000-2009 تذبذبا كبيرا في المنحنى؛ ويعود ذلك لقانون الضرائب الجديد ورفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد، وعودة الإنتاج النفطي بشكل كبير، ما أدى إلى قلة الأهمية النسبية لإيرادات الضرائب في تمويل خزينة الدولة على الرغم من ارتفاع حصيلتها عن الفترة السابقة، في حين شهدت الفترة 2010-2020 تذبذبا كبيرا ؛ ويعود ذلك لسببين صدور قانون رقم (7) لسنة 2010، وكذلك بسبب الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية حيث ارتفع الإنتاج من النفط خلال هذه الفترة بشكل كبير على ما كان عليه بالسابق، كما شهدت هذه الفترة تهرباً من المواطنين عن دفع بعض الضرائب.

الشكل(3-10)

تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(10)(مستخرجاتEviews13).

جدول (3-10)

تطور مساهمة إيرادات الضرائب في الإيرادات العامة للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الإيرادات الضرائب بالمليون د. ل	الإيرادات العامة بالمليون د. ل	%نسبة نمو إيرادات الضرائب إلى الإيرادات العامة
1990	357.8	2708.0	13.21
1991	343.0	3568.5	9.612
1992	353.0	2768.5	12.75
1993	435.0	2577.0	16.88
1994	363.8	2530.0	14.38
1995	438.0	2600.0	16.85
1996	444.0	2700.0	16.44
1997	441.0	1926.4	22.89
1998	535.0	1678.0	31.88
1999	620.1	4927.0	12.58
2000	637.1	3596.9	17.71
2001	706.8	5944.8	11.89
2002	715.1	12850.0	5.56
2003	890.6	16614.0	5.36
2004	1037.6	23272.0	4.46
2005	1044.0	37414.0	2.79
2006	1259.7	47089.0	2.67
2007	1376.0	53136.0	2.59
2008	2790.5	72741.1	3.836
2009	2504.8	41785.0	5.99
2010	2247.5	61503.1	3.65
2011	460.7	16813.3	2.74
2012	617.6	70131.4	0.88
2013	851.0	54763.6	1.55
2014	660.9	21543.3	3.07
2015	671.3	16843.2	3.98
2016	716.9	8845.2	8.10
2017	845.2	22337.5	3.78
2018	1063.5	49211.1	2.16
2019	945.5	57365.2	3.39
2020	633.0	22786.4	2.77

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

✓ تطور مساهمة الرسوم الجمركية في تمويل الإيرادات العامة:

نلاحظ من الجدول والشكل (3-11) المبين أدناه ما يلي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م) : شهدت نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة تزايداً ملحوظاً خلال هذه الفترة؛ حيث سجلت في السنوات الثلاث الأولى 1990-1992م، 10.60% و 8.41%، ثم انخفضت في سنة 1992 أدنى مساهمة بنسبة بلغت 8.24%، ثم شهدت ارتفاعاً كبيراً حيث سجلت في سنتي 1994م و 1995 نسبة تصل إلى 14.20% و 15.38%، ومن ثم واصلت الارتفاع خلال السنوات التالية لتصل في سنتي 1996 و 1997م، 16.44% و 22.845% ووصلت ذروتها خلال سنة 1998 بنسبة بلغت 30.93%، حيث سجلت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 519.0 مليون دينار، وهذه النسبة العالية جداً تدل على أهمية الرسوم في تمويل الإيرادات العامة خلال هذه الفترة؛ وذلك لكون هذه الفترة شهدت انخفاضاً كبيراً في مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأما سنة 1999 فانخفضت انخفاضاً كبيراً عن السنة السابقة، حيث بلغت نسبة مساهماتها 10.54%، وقد بلغ متوسط المساهمة خلال هذه الفترة (1990-1999م) متوسط 14.65%.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م) : شهدت نسبة المساهمة خلال هذه الفترة انخفاضاً بانحدار كبير، وذلك بسبب صدور قانون الإعفاءات الضريبية، حيث سجلت سنة 2000 خلال السنة الأولى من هذه الفترة 10.99%، ثم بدأت تنخفض خلال سنة 2001م و 2002م، حيث سجلت نسبة 6.09% و 2.83% على التوالي، ثم ارتفعت قليلاً عن السنة السابقة لتسجل 3.66% خلال سنة 2003م، ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت في سنة 2008 أدنى مساهمة فبلغت نسبة 0.69%، وقد انخفض متوسط مساهمتها مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة (2000-2009م) 3.22%.

خلال الفترة الثالثة 2010-2020 : خلال هذه الفترة شهدت الرسوم الجمركية انخفاضاً كبيراً من سنة 2010م إلى سنة 2011 حيث انخفضت الرسوم من 1393.9 مليون دينار إلى 237.5 مليون دينار، ويعزى ذلك الانخفاض إلى الأحداث في البلاد آنذاك، ثم ازدادت قليلاً خلال سنة 2012م، ثم انخفضت خلال سنة 2013م، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى حد لها خلال هذه الفترة لتصل 46.0 مليون دينار خلال سنة 2015 م، ثم عادت لتسجل ارتفاعاً خلال سنة 2018م بقيمة 449.7 مليون دينار، بينما شهدت الإيرادات العامة تذبذباً بين

الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى حد لها خلال سنة 2012م بقيمة 70131.4 مليون دينار وسجلت أدنى قيمة لها خلال سنة 2016م لتصل 8845.2 مليون دينار، وشهدت مساهمة الرسوم الجمركية في تمويل الإيرادات العامة انخفاضا بشكل كبير جدا، ويعود السبب إلى الأحداث التي شهدتها البلاد، وإلى إلغاء القيود الجمركية، حيث سجلت سنة 2013 أدنى مساهمة بلغت نسبتها 0.26%، وقد انخفض متوسط مساهمتها مقارنة بالفترتين السابقتين حيث بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة خلال هذه الفترة (2010-2020م) 0.76%، وأما متوسط مساهمة خلال فترة الدراسة فقد بلغ ما يقارب 6.06%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل عدة ساهمت في انخفاض الرسوم الجمركية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة أهمها:

من المتعارف عليه أن الرسوم والتعريفات الجمركية تكاد تكون مساوية للصفر في ليبيا ما يضعف ذلك من نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعكس عدم قدرة الدولة على حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، وفي حقيقة الأمر هذا أمراً خطيراً جداً يعكس هشاشة تركيز هيكل الإيرادات العامة ما يجعل الاقتصاد الليبي رهين التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط العالمية.

عدم سيطرة الحكومات المتعاقبة خلال الفترة 2010-2020 على منافذ الدولة البرية والبحرية والجوية ما ترتب عليه تراجع نسبة مساهمة الرسوم الجمركية.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-11) المبين أدناه (مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة) فتبين أنها خلال الفترة 1990-1999 شهدت تذبذبا في تغطية الإيرادات العامة حيث وصلت نسبة تمويل الخزينة العامة 30% خلال سنة 1998م، وهذه النسبة تدل على الأهمية النسبية لإيرادات الرسوم الجمركية في هذه الفترة في تمويل الإيرادات العامة، حيث بلغت متوسط 14%، في حين أنها خلال الفترة 2000-2010 شهدت تذبذبا وانخفاضا كبيرا في تمويل الخزينة العامة؛ وذلك بسبب صدور قانون الإعفاءات الجمركية آنذاك، في حين شهدت الفترة 2010-2020 انحدارا كبيرا في الشكل إلى أدنى مستوى لها بسبب الوضع الاقتصادي في البلاد.

جدول (3-11)

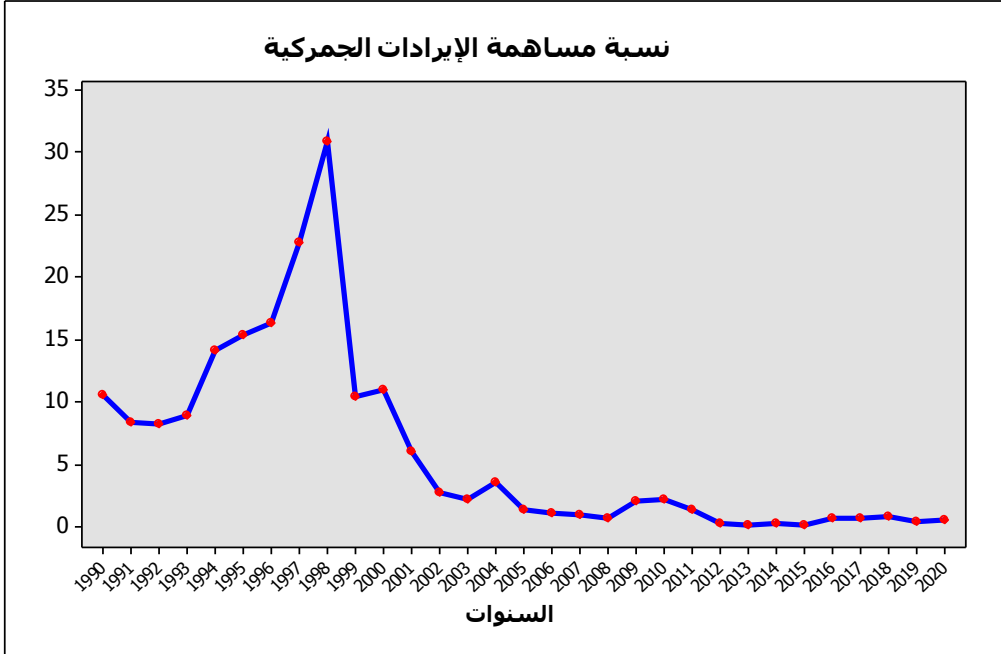
تطور الرسوم الجمركية في تغطية الإيرادات العامة للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الرسوم الجمركية بالمليون د.ل.	الإيرادات العامة بالمليون د.ل.	نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة %
1990	287.1	2708.0	10.60
1991	300.0	3568.5	8.41
1992	228.0	2768.5	8.24
1993	231.0	2577.0	8.96
1994	359.3	2530.0	14.20
1995	400.0	2600.0	15.38
1996	444.0	2700.0	16.44
1997	440.0	1926.4	22.84
1998	519.0	1678.0	30.93
1999	519.5	4927.0	10.54
2000	395.2	3596.9	10.99
2001	362.5	5944.8	6.09
2002	364.0	12850.0	2.83
2003	384.8	16614.0	2.32
2004	852.6	23272.0	3.66
2005	548.0	37414.0	1.46
2006	526.9	47089.0	1.12
2007	528.0	53136.0	0.99
2008	499.2	72741.1	0.69
2009	876.7	41785.0	2.09
2010	1393.9	61503.1	2.27
2011	237.5	16813.3	1.41
2012	248.9	70131.4	0.35
2013	141.6	54763.6	0.26
2014	59.5	21543.3	0.28
2015	46.0	16843.2	0.27
2016	64.3	8845.2	0.72
2017	164.5	22337.5	0.74
2018	449.7	49211.1	0.91
2019	296.3	57365.2	0.52
2020	132.0	22786.4	0.58

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

الشكل (3-11)

نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (11) (مستخرجات Eviews13).

2.1.2.3: تطور مساهمة الإيرادات الضريبية والجمركية في تغطية الإنفاق العام:

✓ تطور إيرادات الضرائب في تغطية الإنفاق العام:

من خلال الجدول والشكل (3-12) المبين أدناه تبين أن نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في تغطية النفقات العامة متذبذبة مقارنة بالإيرادات النفطية؛ وذلك لأن ليبيا تعتمد على النفط بشكل كبير، وأن الضرائب لا تشكل مصدر دخل مهم في ليبيا وأن نسبتها لا تتعدى 15% كحد أعلى، وحتى بلوغ هذه النسبة يعزى ليس لانخفاض إنتاج النفط الخام، وإنما لتراجعها حيث تبين الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب تزايداً

ملحوظاً، بينما شهدت النفقات العامة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت ذروتها خلال سنة 1997 م بقيمة 5090.0 مليون دينار، وشهدت الأهمية النسبية للضرائب إلى النفقات العامة ارتفاعاً نسبياً منذ سنة 1990م حتى سنة 1993م، حيث ساهمت بتغطية النفقات خلال سنة 1990م بنسبة 12.5% وازدادت نسبة تغطيتها خلال سنتي 1992م و1993م بنسبة 13.7% و15.7% على التوالي، ثم تناقصت خلال سنة 1994م، ثم عادت لترتفع وتصل إلى ذروتها خلال سنة 1995 و1996م، حيث سجلت نفس النسبة بلغت قيمتها 15.6%، ثم تناقصت خلال سنة 1997

لتسجل أدنى قيمة خلال هذه السنة بنسبة بلغت 8.7%، ثم عادت لترتفع خلال سنتي 1998-1999 لتسجل نسبة 12% و 14.4% على التوالي، وقد بلغ متوسط مساهمتها في تغطية النفقات العامة خلال الفترة ما يقارب 13.38%، ما يؤكد أهمية إيرادات الضرائب خلال هذه الفترة.

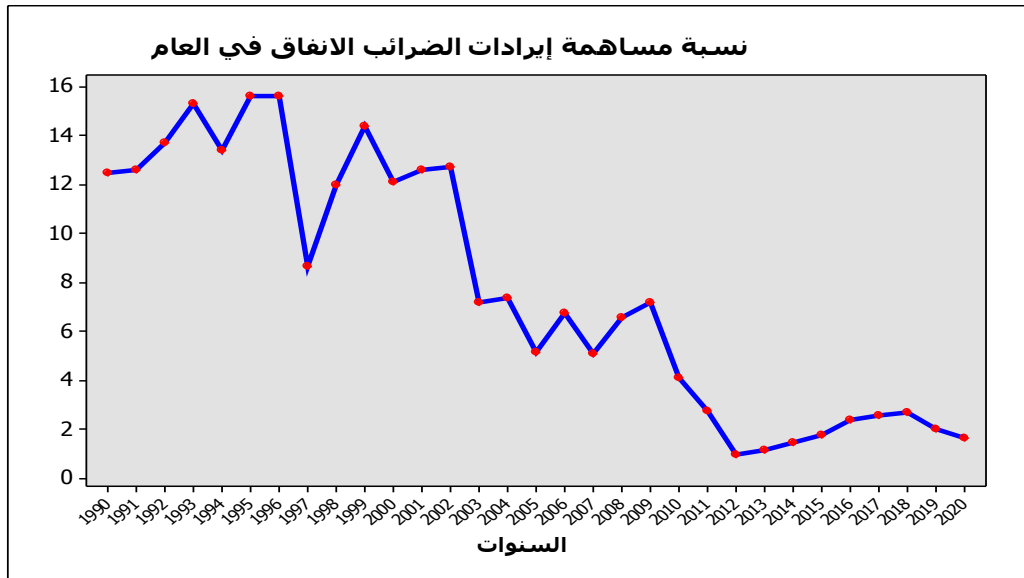
خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا كبيرا، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال سنة 2000م بقيمة 5250.2 مليون دينار، ثم بدأت في الازدياد لتصل إلى أعلى حد لها سنة 2008 م بمقدار 41963.1 مليون دينار، وشهدت إيرادات الضرائب تزايدا كبيرا وصل ذروته خلال سنة 2008م، وشهدت نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في تغطية النفقات العامة انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة ؛ وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وعودة إنتاج وتصدير النفط بشكل طبيعي، حيث نلاحظ أن هناك زيادة في الأهمية النسبية للضرائب إلى النفقات العامة منذ سنة 2000 حتى سنة 2002 لتصل إلى ذروتها بنسبة بلغت 12.7% خلال سنة 2002، ثم شهدت بعد ذلك تنذبًا ما بين الانخفاض والارتفاع خلال سنة 2003-2007 لتسجل أدنى نسبة لها خلال سنة 2007 بلغت 5.1%، ثم عادت وارتفعت خلال سنتي 2008-2009م لتسجل نسبة 6.6% و 7.2% على التوالي، وقد بلغ متوسط هذه الفترة (2000-2009م) 2.16%.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م) : خلال هذه الفترة شهدت إيرادات الضرائب انخفاضا كبيرا، بينما شهدت النفقات العامة تزايدا ملحوظا وصل ذروته خلال سنة 2013م ليسجل 70390.8 مليون دينار، وشهدت انخفاضا كبيرا جدا مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث ظلت مساهمة هذه الضرائب متواضعة في تمويل الإنفاق العام وذلك على ضوء الأوضاع التي شهدتها البلاد خلال هذا الفترة، حيث بلغت ذروتها خلال سنة 2010 م بنسبة بلغت 4.1% وانخفضت إلى حدها الأدنى في سنة 2012 م إلى 1% ، ثم عادت لتسجل ارتفاعا حتى سنة 2018 م، ثم انخفضت خلال 2019-2020م لتسجل نسبة 2.06%، 1.68% على التوالي، وقد بلغ متوسط تمويلها خلال هذا الفترة (2010-2020م) 2.17%، وأما متوسط الإجمالي لفترة الدراسة فقد بلغت مساهمتها في تغطية النفقات العامة حوالي 7.74%.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-12) أدناه الذي يبين (مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة) أنها خلال الفترة 1990-1999م، مذبذبة عرفت تزايدا مرتفعا، حيث بلغ متوسط مساهمة الإيرادات الضريبية في النفقات العامة خلال هذه الفترة 13.38%، ما يدل على أهمية الضرائب في تغطية النفقات العامة. في حين تبين أن الفترة 2000-2009 شهدت انخفاضا في نسبة المساهمة حيث بلغ متوسط مساهمة الإيرادات الضريبية في النفقات العامة 8.29%، في حين شهدت الفترة 2010-2020 انخفاضا طفيفا في نسبة المساهمة، حيث بلغ متوسط مساهماتها 7.74% .

الشكل (3-12)

مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (12) (مستخرجات Eviews13).

جدول (3-12)

نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في تمويل الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال (2020/1990)

نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في الإنفاق العام %	الإنفاق العام بالمليون د.ل	الإيرادات الضرائب بالمليون د. ل	السنوات
12.5	2865.3	357.8	1990
12.6	2722.0	343.0	1991
13.7	2570.0	353.0	1992
15.3	2846.0	435.0	1993
13.4	2722.0	363.8	1994
15.6	2800.0	438.0	1995
15.6	2850.0	444.0	1996
8.7	5090.0	441.0	1997
12.0	4441.1	535.0	1998
14.4	4296.0	620.1	1999
12.1	5250.2	637.1	2000
12.6	5631.6	706.8	2001
12.7	5631.6	715.1	2002
7.2	12393.6	890.6	2003
7.4	13968.1	1037.6	2004
5.2	20144.3	1044.0	2005
6.8	18565.0	1259.7	2006
5.1	27309.5	1376.0	2007
6.6	41963.1	2790.5	2008
7.2	34697.8	2504.8	2009
4.1	54498.8	2247.5	2010
2.8	22107.8	460.7	2011
1.0	62039.2	617.6	2012
1.2	70390.8	851.0	2013
1.5	43814.2	660.9	2014
1.8	36015.0	671.3	2015
2.4	30255.3	716.9	2016
2.6	32691.9	845.2	2017
2.71	39311.4	1063.5	2018
2.06	45813.0	945.5	2019
1.68	37627.6	633.0	2020

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

✓ تطور مساهمة الرسوم الجمركية في تمويل الإنفاق العام:

تبين من الجدول والشكل أدناه الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): شهدت نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الإنفاق العام ارتفاعا خلال سنتي 1990 - 1991م، ثم تناقصت خلال سنة 1992 حتى سنة 1993 لتسجل أدنى قيمة خلال هذه السنة بنسبة بلغت 8.12%، ثم عادت لترتفع ارتفاعا كبيرا وتصل إلى ذروتها خلال سنة 1996 م، حيث سجلت نسبة بلغت قيمتها 15.58% ؛ وهذا بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لزيادة حصيلتها من الرسوم لتسد العجز بسبب الحصار الاقتصادي وآثاره المتعاقبة، ثم تناقصت بانحدار كبير خلال سنة 1997م، ثم عادت لترتفع خلال سنتي 1998-1999م لتسجل نسبة 11.64% و 12.09% على التوالي، وقد بلغ متوسط مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة في هذه الفترة 11.35%.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م) :

شهدت مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة؛ وذلك من أجل دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في ليبيا بعد رفع العقوبات عنها، حيث نلاحظ أنها وصلت ذروتها بنسبة بلغت 7.53% خلال سنة 2000م، وأن هناك تناقضا في نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإنفاق العام منذ سنة 2000م حتى سنة 2003م، ثم عادت وارتفعت خلال سنة 2004م لتسجل نسبة 6.1%، ثم شهدت بعد ذلك تذبذبا ما بين الانخفاض والارتفاع خلال سنة 2004-2008 لتسجل أدنى نسبة لها خلال سنة 2008 بلغت 1.19%، ثم عادت وارتفعت خلال سنة 2009 لتسجل نسبة 2.53%، وقد بلغ متوسط المساهمة خلال هذه الفترة (2000-2009م) 3.81%.

خلال الفترة الثالثة (2010- 2020 م):

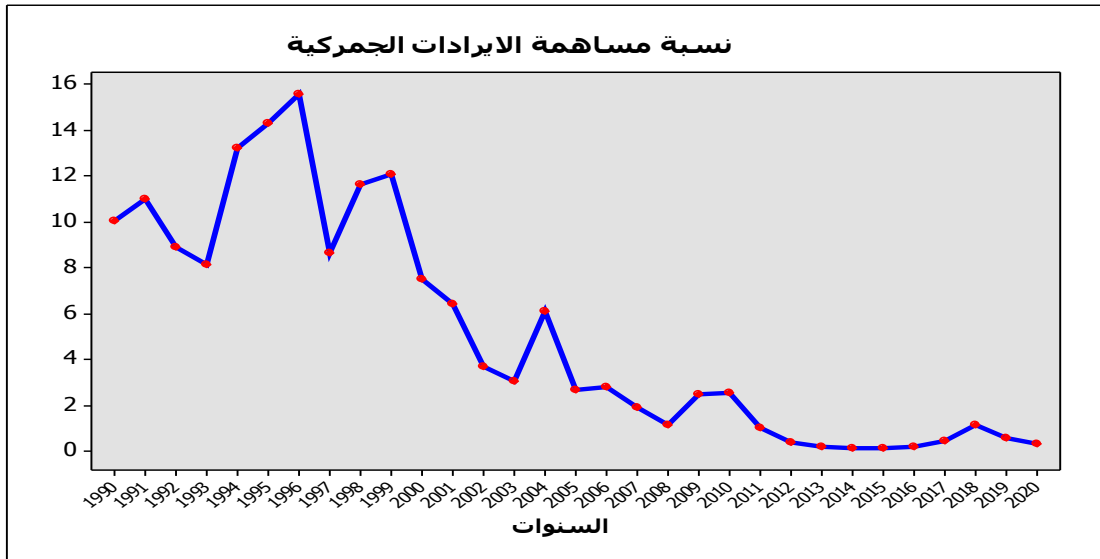
شهدت انخفاضا كبيرا جدا مقارنة بالفترتين السابقتين، حتى لا يكاد يكون لها دور في تغطية النفقات العامة ؛ وذلك بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد في هذه الفترة من أزمات، وانتشار الفساد، والتهرب الجمركي، حيث بلغت ذروتها خلال سنة 2010 بنسبة بلغت 2.56% ثم استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت حدها الأدنى في سنة 2015م إلى 0.13%، ثم عادت لتسجل ارتفاعا خلال سنة 2016-2018م، ثم انخفضت خلال 2019- 2020م لتسجل نسبة 0.6%، 0.35% على التوالي، وقد بلغ متوسط تمويلها خلال هذا الفترة (2010-2020م) 0.66%، وأما المتوسط الإجمالي لفترة الدراسة فقد بلغ

5.12% ما يبين لنا أن الرسوم الجمركية لها دورٌ بارزٌ في مساهمتها في تغطية النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

ونلاحظ من خلال الشكل أدناه الذي يبين (مساهمة الرسوم الجمركية في النفقات العامة) خلال الفترة 1990-1999، أن نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ متوسط مساهمتها في تغطي النفقات العامة في هذه الفترة ما يقارب 11.35، في حين شهدت الفترة 2000-2009 انخفاضا ملحوظا في نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة؛ وذلك بسبب إلغاء القيود الجمركية، حيث بلغ متوسط مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة خلال هذه الفترة 3.81%، في حين شهدت الفترة 2010-2020، انخفاضا طفيفا مقارنة بين الفترتين السابقتين، حيث بلغ متوسط مساهمة الرسوم الجمركية في تغطية النفقات العامة 0.66%.*

الشكل (3-13)

تطور مساهمة الإيرادات الجمركية في تغطية النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (13) (مستخرجات Eviews13).

* من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

جدول (3-13)

تطور مساهمة الرسوم الجمركية في تمويل الإنفاق العام للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الرسوم الجمركية بالمليون د.ل.	الإنفاق العام بالمليون د.ل.	نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الإنفاق العام %
1990	287.1	2865.3	10.02
1991	300.0	2722.0	11.02
1992	228.0	2570.0	8.87
1993	231.0	2846.0	8.12
1994	359.3	2722.0	13.19
1995	400.0	2800.0	14.28
1996	444.0	2850.0	15.58
1997	440.0	5090.0	8.64
1998	519.0	4441.1	11.64
1999	519.5	4296.0	12.09
2000	395.2	5250.2	7.53
2001	362.5	5631.6	6.44
2002	364.0	9856.0	3.69
2003	384.8	12393.6	3.10
2004	852.6	13958.1	6.10
2005	548.0	20144.3	2.72
2006	526.9	18565.0	2.84
2007	528.0	27309.5	1.93
2008	499.2	41963.1	1.19
2009	876.7	34697.8	2.53
2010	1393.9	54498.8	2.56
2011	237.5	22107.8	1.07
2012	248.9	62039.2	0.40
2013	141.6	70390.8	0.20
2014	59.5	43814.2	0.14
2015	46.0	36015.0	0.13
2016	64.3	30255.3	0.21
2017	164.5	32691.9	0.50
2018	449.7	39311.4	1.14
2019	296.3	45813.0	0.6
2020	132.0	37627.6	0.35

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

2.2.3: تحليل أثر إيرادات الضرائب والرسوم للجمركية على الإنفاق الاستهلاكي وأثر الرسوم الجمركية على الواردات:

1.2.2.3: تطور أثر إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي:

✓ تطور أثر إيرادات الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي:

ومن خلال الجدول والشكل (3-14) المبين أدناه نلاحظ الآتي:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): شهدت نسبة الإيرادات الضريبية من الإنفاق الاستهلاكي تذبذبا ملحوظا خلال الفترة من 1990-1994م، ثم بدأت في الازدياد حتى وصلت ذروتها خلال عام 1996م حيث بلغت الإيرادات الضريبية خلال هذا العام 444 مليون دينار، ثم تراجعت الإيرادات الضريبية بدرجة كبيرة من الإنفاق خلال العام التالي 1997م حيث سجلت الإيرادات الضريبية خلال هذا العام 441 مليون دينار، ثم بدأت في الازدياد حتى عام 1999م. كما نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية من الإنفاق وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 10.39% خلال عام 1997م، وسجل عام 1996م أعلى نسبة للإيرادات الضريبية من الإنفاق بنسبة 20.28%، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق خلال الفترة (1990_1999م) متوسط 16.36%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الضريبية تؤثر على الإنفاق بنسبة بلغت 16% تقريبا خلال الفترة 1990-1999م.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق هبوطا حادا ملحوظا خلال الفترة من 2001-2003م، ثم بدأت في الازدياد مع بداية عام 2005م حتى وصلت ذروتها خلال عام 2008م حيث بلغت الإيرادات الضريبية خلال هذا العام 2790.5 مليون دينار، ثم تراجعت الإيرادات الضريبية من الإنفاق خلال العام التالي 2009م، كما نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية من الإنفاق وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 9.03% خلال عام 2003م، وسجل عام 2008م أعلى نسبة للإيرادات الضريبية من الإنفاق بنسبة 21.82%، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق 14.22%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الضريبية تؤثر على الإنفاق بنسبة بلغت 14% تقريبا خلال الفترة 2000-2009م ويعتبر منخفضاً مقارنة بالفترة السابقة.

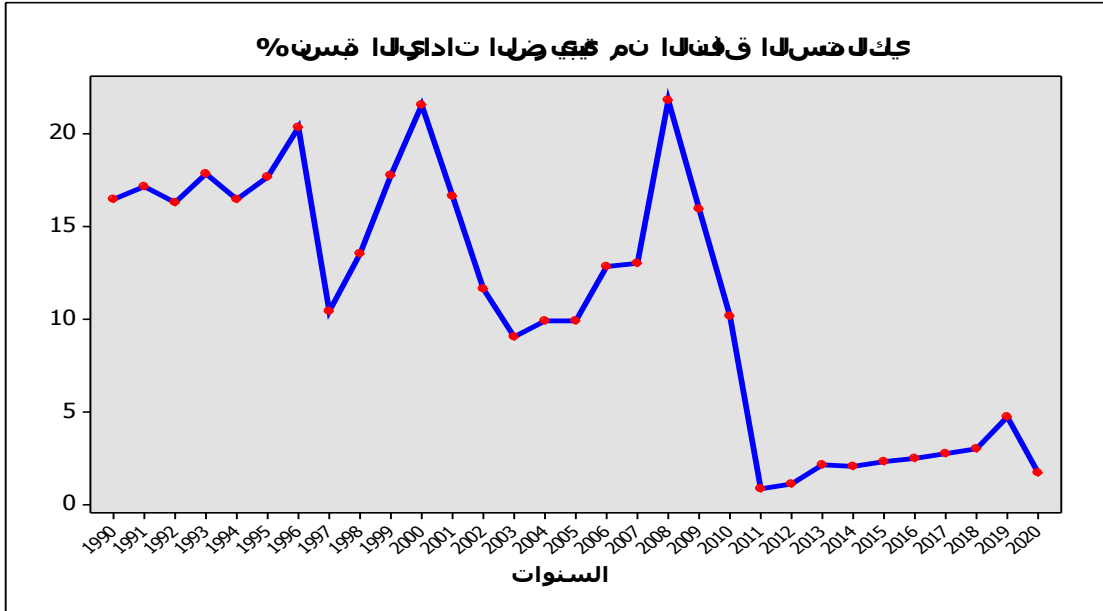
خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): وصلت الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق أعلى ارتفاع لها خلال عام 2010م، ثم شهدت هبوطا ملحوظا وصلت فيه أدنى انخفاض لها خلال

عام 2011م، ثم شهدت نسبة الإيرادات الضريبية من الإنفاق تزايداً خلال الفترة من 2012-2019م، ثم انخفضت خلال عام 2020م، كما نلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق بلغ 3.04%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الضريبية تؤثر في الإنفاق بنسبة بلغت 3% تقريباً خلال الفترة 2010-2020م، وهذا يعتبر منخفضاً مقارنةً بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-14) أدناه الذي يبين (الإيرادات الضريبية والإنفاق الاستهلاكي) أنه خلال الفترة 1990-1999م، شهدت تقارباً بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الاستهلاكي، ربما يعود ذلك كما ذكرنا سابقاً للحصار المفروض على ليبيا خلال تلك الفترة، في حين تبين أن الفترة 2000-2009 شهدت ارتفاعاً طفيفاً في الإنفاق الاستهلاكي مع تباين ملحوظ بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الاستهلاكي، في حين شهدت الفترة 2010-2020 تذبذباً وتبايناً كبيراً بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الاستهلاكي، فسجلت أكبر تباين خلال سنة 2012م، وكما ذكرنا سابقاً ربما يعود ذلك إلى عدم استقرار الدولة.

الشكل (3-14)

أثر إيرادات الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (14) (مستخرجات Eviews13).

جدول (3-14)

تطور أثر الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	إيرادات الضرائب بالمليون د.ل	الإنفاق الاستهلاكي بالمليون د.ل	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق الاستهلاكي %
1990	354.8	2163.3	16.41
1991	343.0	1998.7	17.16
1992	353	2173.6	16.24
1993	435.0	2440.5	17.82
1994	363.8	2214.7	16.42
1995	438.0	2481.1	17.65
1996	444.0	2189.1	20.28
1997	441.0	4242.9	10.39
1998	535.0	3955.8	13.52
1999	620.1	3501.9	17.71
2000	637.1	2959.0	21.53
2001	706.8	4261.0	16.59
2002	715.1	6150.0	11.63
2003	890.9	9864.0	9.03
2004	1037.6	10387.0	9.89
2005	1044.0	10547.0	9.89
2006	1259.7	9825.0	12.82
2007	1376.0	10572.1	13.02
2008	2790.5	13059.8	21.82
2009	2504.8	15713.9	15.94
2010	2247.5	22107.8	10.16
2011	460.7	51746.1	0.89
2012	617.6	55657.2	1.11
2013	851.0	39331.8	2.16
2014	660.9	32153.1	2.06
2015	671.3	28507.7	2.35
2016	716.9	28507.7	2.51
2017	845.1	30804.3	2.74
2018	1063.5	35896.0	2.99
2019	1945.5	41175.5	4.72
2020	633.0	35827.6	1.77

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

✓ أثر الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي:

من خلال الجدول والشكل المبين أدناه نلاحظ أن:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): شهدت نسبة الرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي تذبذبا، حتى وصلت ذروتها خلال عام 1996م حيث بلغت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 444 مليون دينار، ثم تراجعَت الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة إلى الإنفاق الاستهلاكي خلال العام التالي 1997م حيث سجلت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 440 مليون دينار، ثم بدأت في الازدياد حتى عام 1999م، كما نلاحظ أن نسبة الرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 9.47% خلال عام 1993م، وسجلت عام 1996م أعلى نسبة للرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 20.28%، وقد بلغ متوسط نسبة الرسوم الجمركية إلى الإنفاق خلال الفترة (1990-1999م) 13.92% وهذه النسبة تدل على أن الرسوم الجمركية تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي بنسبة بلغت 14% تقريبا.

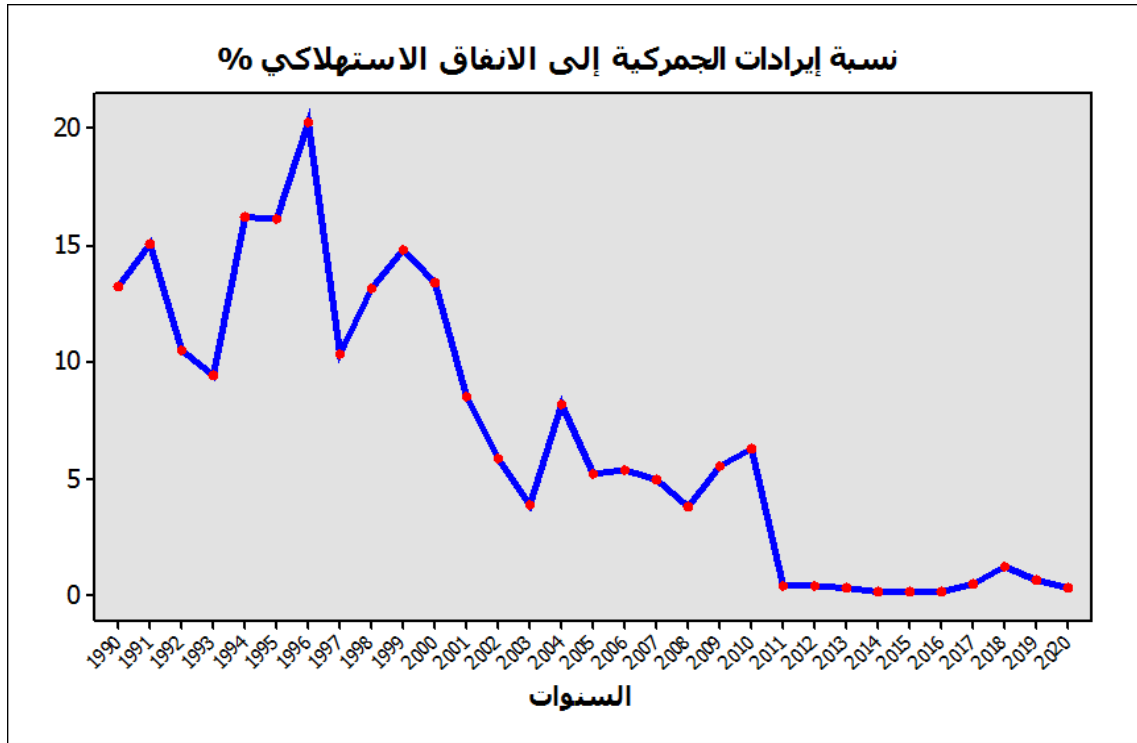
خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت نسبة الرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي هبوطا حادا ملحوظا خلال الفترة من 2000-2003م، ثم ازدادت خلال عام 2004م، ثم تراجعَت الإيرادات الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي حتى عام 2008م، ثم ازدادت خلال عام 2009م، كما نلاحظ أن نسبة الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 3.82% خلال عام 2008م وسجل عام 2000م أعلى نسبة للإيرادات الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 13.36%، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإنفاق 6.48% وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الجمركية تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي بنسبة بلغت 6% تقريبا خلال الفترة 2000-2009م، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالفترة السابقة.

خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): وصلت الرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي أعلى ارتفاع لها خلال عام 2010م، ثم شهدت هبوطا حادا وصلت فيه إلى أدنى انخفاض لها خلال عام 2015م، ثم بدأت في الازدياد حتى عام 2008م، ثم انخفضت حتى عام 2020م، كما نلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات الجمركية على الإنفاق بلغ 1.002%، وهذه النسبة تدل على أن الرسوم الجمركية تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي بنسبة بلغت 1% تقريبا خلال الفترة 2010-2020م، وهذه تعتبر منخفضة مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-15) أدناه الذي يبين (تطور الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي) أنها خلال الفترة 1990-1999، شهدت تقاربا بين الإيرادات الجمركية والإنفاق الاستهلاكي، ربما يعود ذلك كما ذكرنا سابقا للحصار المفروض على ليبيا خلال تلك الفترة. في حين شهدت الفترة 2000-2009 ارتفاعا طفيفا في الإنفاق الاستهلاكي مع تباين ملحوظ بين الإيرادات الجمركية والإنفاق الاستهلاكي؛ وكما ذكرنا سابقا ربما يعود ذلك إلى إلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، في حين شهدت الفترة 2010-2020م تذبذبا وتباينا كبيرا بين الإيرادات الجمركية والإنفاق الاستهلاكي، فسجلت أكبر تباين خلال سنة 2012، وكما ذكرنا سابقا ربما يعود ذلك إلى عدم استقرار الدولة.

الشكل (3-15)

أثر الرسوم الجمركية على الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (15) (مستخرجات Eviews13).

جدول (3-15)

تطور الرسوم الجمركية و الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي خلال (1990-2020م)

نسبة الرسوم الجمركية إلى الإنفاق الاستهلاكي%	الإنفاق الاستهلاكي بالمليون د.ل	الرسوم الجمركية بالمليون د.ل	السنوات
13.27	2163.3	287.1	1990
15.01	1998.7	300.0	1991
10.49	2173.6	228.0	1992
9.47	2440.5	231.0	1993
16.22	2214.7	359.3	1994
16.12	2481.1	400.0	1995
20.28	2189.1	444.0	1996
10.37	4242.9	440.0	1997
13.12	3955.8	519.0	1998
14.83	3501.9	519.5	1999
13.36	2959.0	395.2	2000
8.51	4261.0	362.5	2001
5.92	6150.0	364.0	2002
3.90	9864.0	384.8	2003
8.21	10387.0	852.6	2004
5.19	10547.0	548.0	2005
5.36	9825.0	526.9	2006
4.99	10572.1	528.0	2007
3.82	13059.8	499.2	2008
5.58	15713.9	876.7	2009
6.31	22107.8	1393.9	2010
0.46	51746.1	237.5	2011
0.45	55657.2	248.9	2012
0.36	39331.8	141.6	2013
0.18	32153.1	59.5	2014
0.16	28507.7	46.0	2015
0.23	28507.7	64.3	2016
0.53	30804.3	164.5	2017
1.25	35896.0	449.7	2018
0.72	41175.5	296.3	2019
0.37	35827.6	132.0	2020

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

2.2.2.2:: تطور الرسوم الجمركية والواردات:

للرسوم الجمركية تأثير على الواردات، وتعتبر العلاقة بينهما علاقة عكسية، حيث كلما زادت الرسوم الجمركية انخفضت الواردات، ونقصد بانخفاضها ليس إجمالاً وإنما نقصد انخفاض الواردات من السلع.

ومن خلال الجدول والشكل (3-16) المبين أدناه نلاحظ أن:

خلال الفترة الأولى (1990-1999م): شهدت نسبة الرسوم الجمركية على الواردات تناقصاً ملحوظاً خلال الفترة من 1990-1993م ثم بدأت في الازدياد حتى وصلت ذروتها خلال عام 1998م حيث بلغت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 519 مليون دينار، ثم تراجعت الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة على الواردات خلال العام التالي 1999م، كما نلاحظ أن نسبة الرسوم الجمركية على الواردات وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 8.96% خلال عام 1993م، وسجل عام 1998م أعلى نسبة للرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 30.93%، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الجمركية إلى الواردات 15.66%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الجمركية تؤثر على الواردات بنسبة بلغت 16% تقريباً خلال الفترة 1990-1999م.

خلال الفترة الثانية (2000-2009م): شهدت نسبة الرسوم الجمركية على الواردات تناقصاً ملحوظاً خلال الفترة من 2000-2003م، ثم حققت زيادة كبيرة جداً وصلت ذروتها خلال عام 2004م حيث بلغت الرسوم الجمركية خلال هذا العام 852.6 مليون دينار، ثم تراجعت الرسوم الجمركية على الواردات بدرجة كبيرة جداً حتى عام 2008م، ثم ازدادت خلال العام التالي 2009م، كما نلاحظ أن نسبة الإيرادات الجمركية على الواردات وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 0.69% خلال عام 2008م وسجل عام 2004م أعلى نسبة للرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 35.94%، وقد بلغ متوسط نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات 6.45%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الجمركية تؤثر على الواردات بنسبة بلغت 6% تقريباً خلال الفترة 2000-2009م، وتعتبر منخفضة مقارنة بالفترة السابقة.

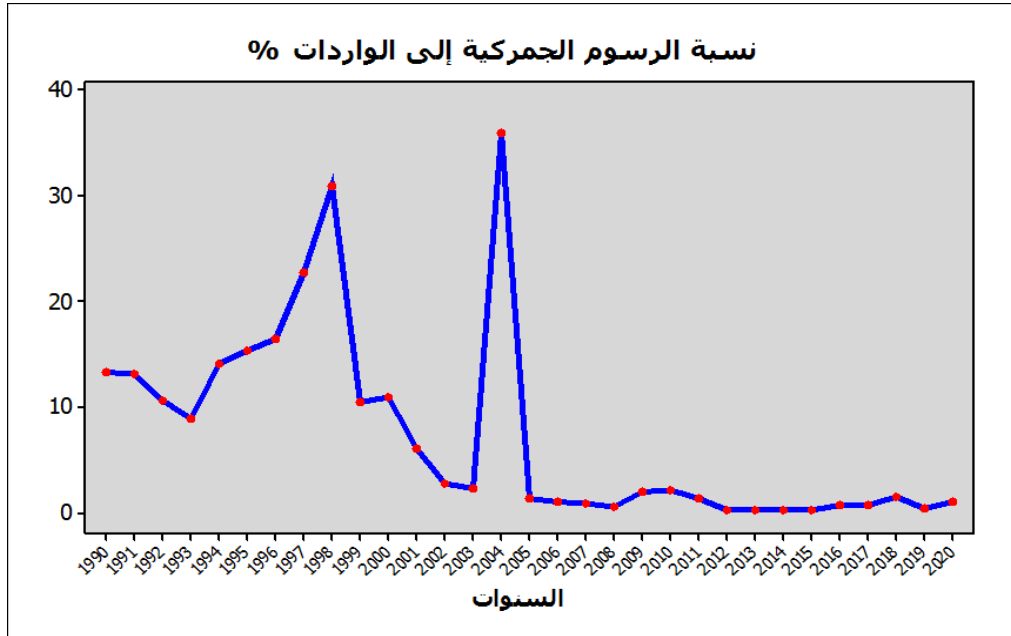
خلال الفترة الثالثة (2010-2020م): شهدت الرسوم الجمركية على الواردات تذبذباً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة الرسوم الجمركية على الواردات 2.27% خلال عام 2010م، ثم شهدت تناقصاً خلال الفترة من 2011-2013م ثم ازدادت خلال عام 2014م، ثم تراجعت خلال العام التالي 2015م، ثم بدأت تزداد خلال الفترة 2016-2018م، ثم تراجعت عام 2019م، ثم ازدادت خلال العام التالي 2020م، كما نلاحظ أن نسبة الإيرادات الجمركية على الواردات

وصلت إلى الحد الأدنى بنسبة 0.26% خلال عام 2013م، وسجل عام 2010م أعلى نسبة للإيرادات الجمركية على الواردات بنسبة 2.27%، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الجمركية إلى الواردات خلال الفترة (2010-2020م) بمتوسط 0.86%، وهذه النسبة تدل على أن الإيرادات الجمركية تؤثر على الواردات بنسبة بلغت 1% تقريبا، وهذه تعتبر منخفضة مقارنة بالفترتين السابقتين.

ونلاحظ من خلال الشكل (3-16) أدناه الذي يبين (الرسوم الجمركية والواردات) أنه خلال الفترة 1990-1999، شهدت تقاربا بين الإيرادات الجمركية والواردات، وربما يعود ذلك بسبب الحصار المفروض على ليبيا خلال تلك الفترة وسبب في ركود الاستيراد، في حين تبين أن الفترة 2000-2009 شهدت ارتفاعا كبيرا في الواردات مع تباين كبير بين الرسوم الجمركية والواردات، وربما يعود ذلك إلى وضع القانون الجديد للضريبة، وإلغاء الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، في حين شهدت الفترة 2010-2020 تذبذبا وتباينا كبيرا بين الرسوم الجمركية والواردات، فسجلت أكبر تباين خلال سنة 2013م؛ وربما يعود ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد الذي انعكس على اقتصاد الدولة.

الشكل (3-16)

أثر الرسوم الجمركية على الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (16) (مستخرجات Eviews13).

جدول (3-16)

تطور الرسوم الجمركية و الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الرسوم الجمركية بالمليون د.ل.	الواردات بالمليون د.ل.	نسبة الرسوم الجمركية على الواردات%
1990	287.1	2145.0	13.38
1991	300.0	2261.0	13.27
1992	228.0	2140.0	10.67
1993	231.0	2584.0	8.96
1994	359.3	2353.0	14.20
1995	400.0	2149.0	15.38
1996	444.0	2564.0	16.44
1997	440.0	2739.3	22.84
1998	519.0	2267.0	30.93
1999	519.5	2199.0	10.54
2000	395.5	2106.0	10.99
2001	362.5	2895.0	6.09
2002	364.0	9493.0	2.83
2003	384.8	9386.0	2.32
2004	852.6	13110.0	35.94
2005	548.0	15683.0	1.46
2006	526.9	16659.0	1.12
2007	528.0	21698.0	0.99
2008	499.2	25938.0	0.69
2009	876.7	27503.0	2.09
2010	1393.9	31881.0	2.27
2011	237.5	13664.0	1.43
2012	248.9	32243.0	0.35
2013	141.6	43242.9	0.26
2014	59.5	38631.7	0.28
2015	46.0	22684.5	0.27
2016	64.3	12047.0	0.72
2017	164.4	14673.1	0.74
2018	449.7	18815.4	1.54
2019	296.3	24034.1	0.54
2020	132.0	12715.7	1.04

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط .

خلاصة الفصل:

تبين في هذا الفصل من خلال تحليل إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على بعض المتغيرات في الاقتصاد الليبي أن:

في البداية تم الحديث عن ملامح الاقتصاد الليبي بشكل موجز خلال مرحلة ما قبل اكتشاف النفط وما بعدها.

أن إيرادات الضرائب تساهم بنسب ضئيلة في الناتج غير النفطي، حيث أسهمت خلال الفترة الأولى من الدراسة 1990-1999م بمتوسط بلغ 5.80، وبمعدل نمو مركب 6%، في حين أسهمت في الفترة الثانية 2000-2009م، بمتوسط بلغ 7.2، وبمعدل نمو مركب 20%، بينما أسهمت في الفترة الثالثة من الدراسة 2010-2020م بمتوسط بلغ 2.33 وبمعدل نمو مركب 2%.

وأما الرسوم الجمركية فقد أسهمت خلال الفترة الأولى بمتوسط 4.93 في حين أسهمت في الفترة الثانية 2000-2009م بمتوسط بلغ 2.33، بينما أسهمت في الفترة الثالثة 2010-2020م بمتوسط 0.36.

وبين المبحث الثاني من هذا الفصل تحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الإيرادات وتغطية النفقات العامة وتبين أن:

مساهمة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الإيرادات العامة، واتضح أنها ضعيفة جداً؛ وذلك بسبب أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، حيث أسهمت إيرادات الضرائب خلال الفترة الأولى بمتوسط بلغ 16.75، في حين أسهمت خلال الفترة الثانية 6.29 بينما أسهمت خلال الفترة الثالثة من الدراسة بمتوسط بلغ 3.28، ونلاحظ خلال الفترة الأولى للدراسة أن الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الخزينة العامة مرتفعة؛ ويعود ذلك إلى الإجراءات المتبعة لمواجهة الحصار الاقتصادي إبان هذه الفترة، وكذلك هو الحال للرسوم الجمركية، حيث أسهمت في الفترة الأولى بمتوسط 14.65، في حين أسهمت في الفترة الثانية بمتوسط 3.22، بينما أسهمت في الفترة الثالثة بمتوسط بلغ 0.76 .

وفيما يخص التغطية في النفقات العامة تبين أن نسبة مساهمة إيرادات الضرائب والرسوم متذبذبة مقارنة بالإيرادات النفطية؛ وذلك لكون الاقتصاد الليبي يعتمد على النفط بشكل كبير؛ فالضرائب لا تشكل دخلا مهما في ليبيا، نسبتها لا تتعدى 15% كحد أعلى، وحتى بلوغ هذه النسبة يعزى ليس لانخفاض إنتاج النفط الخام، وإنما لتراجعها، حيث بلغ المتوسط الإجمالي للدراسة لتغطية إيرادات الضرائب 7.74%، وأما الرسوم فقد بلغ المتوسط الإجمالي 5.12%.

وكذلك بين من خلال هذا الفصل أثر إيرادات الضرائب والرسوم على الإنفاق الاستهلاكي، حيث من المعروف أنه كلما زاد فرض الضرائب أثر ذلك على إنفاق المستهلك، وهذا يؤثر على رفاهية المستهلك بشكل كبير، وقد تبين أن إيرادات الضرائب تؤثر خلال الفترة الأولى بمتوسط 16% والفترة الثانية بمتوسط 14%، والفترة الثالثة بلغ المتوسط 3%، وأما الرسوم الجمركية فمتوسط الفترة الأولى 14%، والثانية 6% ومتوسط الفترة الثالثة بلغ 1%.

وأما فيما يخص أثر الرسوم الجمركية على الواردات فقد بلغ متوسط الفترة الأولى 6% والفترة الثانية 2.27% والفترة الثالثة 1%.

الفصل الرابع

قياس وتحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي.

1-4:مرحلة توصيف النموذج القياسي

- تحديد متغيرات النموذج
- جمع البيانات ومصادرها

2-4:مرحلة بناء النموذج

- بناء النموذج الرياضي
- بناء النموذج القياسي

3-4:مرحلة تقدير النموذج

- تقييم النتائج وفقا للنظرية الاقتصادية
- تقييم النتائج وفقا للمعيار الإحصائي.

الفصل الرابع

قياس وتحليل دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج غير النفطي

في الاقتصاد الليبي

للنماذج القياسية دور هام في اختبار وتفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث يساهم التحليل القياسي في مساعدة متخذي القرار وصانعيه على اتخاذ القرارات السليمة ناهيك على الوقوف على الآثار المترتبة على هذه القرارات على كافة المؤشرات الاقتصادية.

إن عملية بناء نموذج اقتصادي تتطلب في الحقيقة إلى الكثير من الوقت والجهد والبيانات التي تساعد على بناء نموذج، فضلاً عن أهمية متغيرات النموذج في تفسير التغيرات الحادثة فيها.

تسلط هذه الدراسة الضوء على بناء نموذج يسعى إلى الوقوف على دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على تفسير التغير الاقتصادي للناتج غير النفطي، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً شديداً على أداء قطاع النفط، حيث يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات أحادية الجانب؛ إذ يساهم قطاع النفط بنسبة 68% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يساهم تمويل الإيرادات العامة بنسبة تتعدى الـ90.0% من مصادر تمويل الميزانية، إضافة إلى أنه المصدر الرئيس للنقد الأجنبي، كما أن صادراته تمثل 96.0% من إجمالي الصادرات.

ستنتهج الدراسة استخدام نموذج منحنى الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag -ARDL) لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، ووفقاً لهذا النموذج يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Bound Test، وذلك من أجل معرفة هل يوجد علاقة توازنه طويلة الأجل، وعلى ضوء ذلك يمكن الانتقال لاستخراج نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز نموذج ARDL بإمكانية تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وإمكانية الجمع بين متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار، وذلك لأن المشكلة الأساسية التي تواجه أغلب الباحثين، هي أن معظم السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة ولكنها متكاملة من نفس الدرجة، ولا سيما في الدول النفطية التي تعتمد على النفط مصدراً أساسياً للدخل؛ لأن

النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يتصف بالاستقرار بسبب ارتباطه بالتغيرات الحادثة في أسعار الموارد الأولية في الأسواق الدولية، وفي هذه الحالة فإن العلاقة في المدى الطويل باستخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة لا تخلو من خطورة عدم دقة النتائج المتحصل عليها، ولهذا يمكن تقادي ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، وذلك من أجل اختبار التوازن في المدى البعيد وتقرير ديناميكية المدى القريب.

4-1: مرحلة توصيف النموذج.

4.1.1 تحديد متغيرات الدراسة.

يتم تحديد المتغيرات التي تتضمنها هذه الدراسة من خلال مصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة، وفي هذا الشأن يحتوي النموذج المقترح لتقدير هذه الدراسة على دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على تفسير دورها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي، ويشتمل هذا النموذج على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

• متغير تابع (GDP):

وهو المتغير الذي يتبع التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة، وهو يفسر النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية.

• المتغير المستقل (TAX):

وهو المتغير الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يتأثر به، ويتمثل في هذه الدراسة في إيرادات الضرائب.

• المتغير المستقل (COT):

وهو متغير مستقل ثانٍ يؤثر على المتغير التابع ولا يتأثر به، ويتمثل في هذه الدراسة في الرسوم الجمركية.

وفقاً لذلك فإن نموذج الدراسة من الممكن صياغته على النحو التالي:

$$GDP_t = f(Tax, Cot) \dots \dots \dots (1)$$

4.1.2 جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال المنشورات مصرف ليبيا المركزي المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى وزارة التخطيط وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (4-17)

بيانات الدراسة الخاصة ببناء النموذج

المتغير الصوري	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمليون د.ل	الرسوم الجمركية بالمليون د. ل	إيرادات الضرائب بالمليون د.ل	السنوات
0	5028.3	287.1	357.8	1990
0	6005.2	300.0	343	1991
0	6306.2	228.0	353	1992
0	6677.6	231.0	435	1993
0	6777.9	359.3	363.8	1994
0	7292.3	400.0	438.0	1995
0	8367	444.0	444.0	1996
0	9294.7	440.0	441.0	1997
0	9824.6	519.0	535.0	1998
0	10079.3	519.5	620.1	1999
0	10695	395.2	637.1	2000
0	14054.6	362.5	706.8	2001
1	15120.7	364.0	715.1	2002
0	12791.3	384.8	890.6	2003
0	17257.1	852.6	1037.6	2004
0	20412.9	548.0	1044	2005
0	17171.8	526.9	1259.7	2006
0	18488	528.0	1376	2007
0	22530.6	499.2	2790.5	2008
0	22462.7	876.7	2504.8	2009
0	24163.4	1393.9	2247.5	2010
1	22351.2	237.5	460.7	2011
1	31231.8	248.9	617.6	2012
1	31537.3	141.6	851	2013
1	30902.2	59.5	660.9	2014
1	29417.7	46.0	671.3	2015
1	33587.6	64.3	616.9	2016
1	39682	164.5	345.2	2017
1	36314.6	449.7	1063.3	2018
1	34205.2	296.3	945.5	2019
1	36306.24	132.0	632.5	2020

2-4: مرحلة بناء النموذج:

1.2.4: بناء النموذج الرياضي:

تتصف هذه المرحلة بصياغة العلاقات الاقتصادية موضوع البحث في قالب رياضي يمكن من قياس المعاملات باستخدام طرق القياس المختلفة، إضافة إلى تحديد إشارات المتغيرات وعلاقة بعضها ببعض، وذلك لاختبار الفرضية الأولى في الدراسة، حيث تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على المتغير التابع الناتج المحلي غير النفطي، وبمعنى آخر تؤدي زيادات إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية إلى زيادة الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي، وبناء على هذا يتم صياغة النموذج الرياضي على النحو التالي.

$$GDPNO = B0 + B1TAX + B2COT.....(2)$$

2.2.4: بناء النموذج القياسي:

بعد أن تم بناء النموذج الرياضي يتم تحويله إلى نموذج قياسي بإضافة المتغير العشوائي، ويرمز له بالرمز (u) ويسميه بعض خبراء الاقتصاد بعنصر الإزعاج وهو يشمل كافة المتغيرات التي لم يتضمنها النموذج.

$$GDPNO = B0 + B1TAX + B2COT+U_t.....(3)$$

ولدراسة العلاقة بين المتغيرات سوف يستخدم نموذج اختبار الانحدار المتعدد.

فرضية الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا.
2. هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

3-4: مرحلة تقدير النموذج .

عند تقدير النموذج المقدر فإن أول الخطوات يتوجب تحويل البيانات من شكلها الاعتيادي إلى بيانات لوغاريتم.

ويعزى هذا الإجراء إلى هدفين رئيسيين:

1- يتمثل في ضرورة تجانس الأرقام مع بعضها، أي أن الأرقام في وضعها الاعتيادي غير متجانسة، عندما نتحدث عن الإيرادات الضريبية والجمركية هي أرقام بالملايين في حين بيانات الناتج المحلي غير النفطي بالمليارات.

2- سهولة تفسير العلاقات بين المتغيرات.

يعطى نموذج الدراسة بالعلاقة التالية:

$$LGDP = C_1 + C_2 * LTAX + C_3 * LCOT + DD + E \dots \dots (4)$$

حيث:

(C₁): الحد الثابت .

(C₂, C₃): معاملات النموذج.

(GDP) : الناتج المحلي النفطي.

(TAX): إيرادات الضرائب.

(COT) : الرسوم الجمركية.

(DD) : المتغير الصوري

(E): الخطأ العشوائي.

قبل البدء في تقدير النموذج يجب اجراء بعض الاختبارات مثل (اختبار جذر الوحدة

للاستقرار) اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

1.3.4: دراسة استقراريه السلاسل:

1- اختبار جذر الوحدة للاستقرار:

تفيد هذه الدراسة من التجنب من الانحدارات المزيفة، وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل، ومنها اختبار جذر الوحدة للتأكد من مدى استقراره للمتغيرات المستخدمة في النموذج، وتحديد تكاملها وسوف يقتصر الاختبار على اختبار "ديكي فرلر" Dickay - Fuller حيث يعتبر

واحدا من أهم اختبارات جذر الوحدة Unit Root الذي يستخدم للتعرف على مدى استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة ودرجة تكاملها، حيث تتصف العديد من السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، وتعني أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن عند درجة معنوية 5%، باستخدام الصيغة التالية:

$$\Delta\gamma = \beta + \beta + \delta\gamma + \alpha \sum_{()}^n \Delta\gamma + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (5)$$

وفرضيات الاختبار تكون:

H0: يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة غير مستقرة.

H1: لا يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة مستقرة، معنى هذا أن نعيد الاختبار

في الفرق الأول للسلسلة والفرق الثاني.

وباستخدام اختبار The Augmented Dickey-fulller(ADF) على كل متغيرات النموذج، وهي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (LGDP)، وإيرادات الضريبة (LTAX) والرسوم الجمركية (LCOT) يوضح الجدول (4-18) المبين في الأسفل تطبيق اختبار (ADF)

وهذا الجدول يبين لنا نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة عن طريقة استخدم

برنامج Eviews13 .

جدول (4-18)

نتائج اختبار جذور الوحدة (اختبار ديكي فوار (ADF)

Prop	الفرق الأول	Level	Prob	T. Statistic	المتغيرات
0.0001	-5.481	(-3.699) 1%level (-2.976)5% level -2.627)10%level	0.1306	-2.482	الناتج المحلي غير النفطي LGDP
0.0002	-5.284	-3.670)1%level (-2.963)5%level -2.627)10%level	0.255	-2.075)	الإيرادات الضريبيةLRAX
0.0008	-4.676	-3.670)1%level -2.964)5%level -2.621)10%level	0.335	-1.885	الإيرادات الجمركيةLCOT

المصدر: من إعداد الباحثة (مستخرجات Eviews13)

يلاحظ من خلال الجدول المبين أن نتائج جذر الوحدة توضح عدم استقرار المتغيرات الثلاثة المستخدمة في النموذج سواء عند معنوية 1% أو 5% أو 10% حيث بلغت قيمة t المحسوبة للمتغير الأول (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي -2.482 وهي أقل من قيم الحرجة عند جميع المستويات، وأما المتغير الثاني المتمثل بإيرادات الضرائب فقد بلغت t المحسوبة - 2.075 والرسوم الجمركية قد بلغت 1.885- بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وتبين أنها مستقرة من الدرجة الأولى كما هو مبين في الجدول السابق.

2.3.4- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

الخطوة الأولى بعد اختبار استقرارية المتغيرات هي تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وبعد إجراء عملية تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:

نلاحظ من خلال الجدول (4-19) الذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL، حيث تبين أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت 0.97 أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسره 97% من التغيرات في المتغير التابع، وكذلك أن النموذج معنوي حيث كانت قيمة f المحسوبة كبيرة (111.999)، وهي معنوية عند مستوى 5% أي أن القدرة التفسيرية لنموذج عالية جداً.

جدول (4-19)

نتائج تقدير الانحدار الذاتي (ARDL)

نموذج ARDL				
المتغيرات	Coefficient	Std Error	T-stat	Prop
LGDP(-1)	-0.3026	0.2004	1.5103	0.1493
LTAX	0.283951	0.0814	3.4847	0.0028
LTAX(-1)	-0.169550	0.0917	-1.8476	0.0821
LTAX(2)	0.191345	0.0742	2.5785	0.0195
LTAX(-3)	0.224489	0.0822	2.728	0.0143
LCOT	-0.01568	0.0391	-0.4003	0.6938
DD	0.066259	0.1041	1.5964	0.1288
DD(-1)	-0.045239	0.1017	-0.4445	0.6623
DD(-2)	0.248718	0.0787	3.1597	0.0057
DD(-3)	0.299681	0.1010	2.9669	0.0086
C	3.204462	0.9663	3.31599	0.0041
R-squared = 0.98				
Adjusted R-squared = 0.97				
F-Statistic = 111.996				
Durbin-Watson stat = 2.199				

المصدر: من إعداد الباحثة (مستخرجات Eviews13).

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود.

3.3.4- اختبار وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل :

بعد إجراء اختبار جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحديد درجة التكامل لكل مستقرة، والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى فإن الاختبار المناسب لاختبار التكامل المشترك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، وتشير نتائج الاختبار بالجدول (4-20)

التالي إلى أن قيمة الإحصاء (F) المحسوبة نحو (6.38) بمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستويات المعنوية 1% و5% و10% نجدها أكبر من الحد الأعلى، وهذا يعني رفض فرضة العدم القائل H_0 بعدم موجود تكامل مشترك، وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود تكامل مشترك، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وعلى ضوء هذه النتائج ننتقل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

جدول (4-20)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Bounds Test						
F-statistic=	6.38					
	%10		%5		% 1	
Sample....	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

المصدر: من إعداد الباحثة (مستخرجات Eviews12)

وقبل اعتماد النموذج المقدر يجب التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال

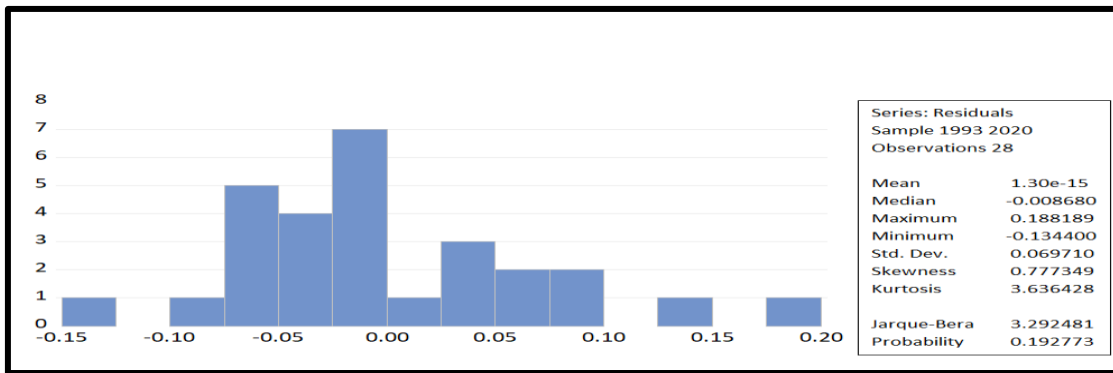
الاختبارات التشخيصية، وهي كما يلي:

4.3.4- دراسة النموذج من خلال المشاكل القياسية :

1- البواقي وتتبع التوزيع الطبيعي: حيث تبين من خلال الشكل (4-17) أن قيمة التوزيع الطبيعي للبواقي تساوي 3.292 وهي أكبر من القيم المعنوية 5% ومن ثم قبول الفرضية H_0 وهي أن بواقي النموذج المقدر تتوزع وفقا للتوزيع الطبيعي.

الشكل (4-17)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد (مستخرجات Eviews13).

2- اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار LM: حيث تبين من خلاله أن قيمة F المحسوبة لم تكن ذات معنوية عند مستوى معنوية 5% ومن ثم يتم قبول فرضية العدم H_0 ، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء .

جدول (4-21)

الاختبار الارتباط التسلسلي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.349295	Prob. F(2,15)	0.1295
Obs*R-squared	6.678678	Prob. Chi-Square(2)	0.0355

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد (مستخرجات Eviews13)

3- اختبار اختلاف التباين: حيث كانت القيمة المحسوبة هي 0.897 وهي أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على عدم وجود اختلاف التباين، ومن ثم فالنموذج خال من المشاكل القياسية.

جدول (4-22)

نتائج اختبار التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.453217	Prob. F(10,17)	0.8978
Obs*R-squared	5.893545	Prob. Chi-Square(10)	0.8241
Scaled explained SS	2.863810	Prob. Chi-Square(10)	0.9844

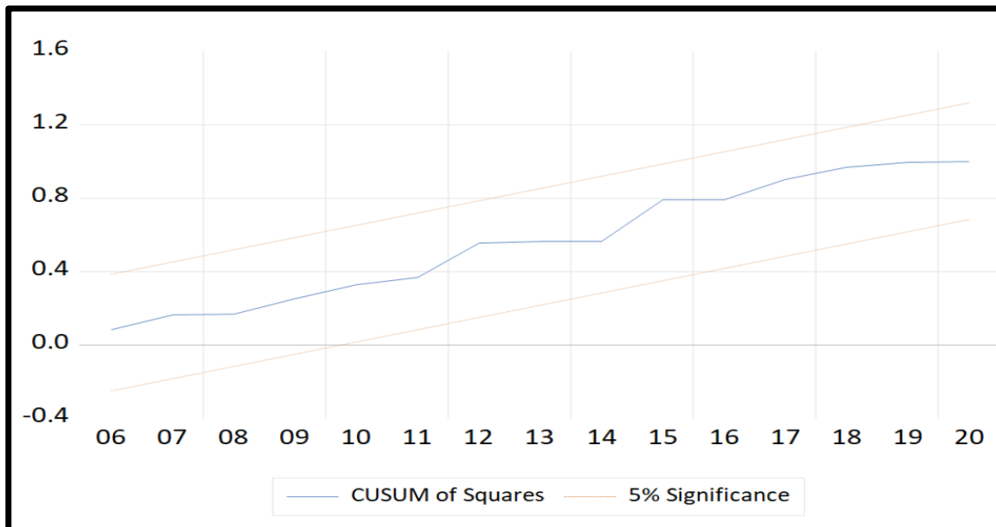
المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد (مستخرجات Eviews13)

4- اختبار استقرار هيكل النموذج :

يستخدم هذا للتأكد من استقرار النموذج حيث تم استخدام اختبار CUSUM OF SQUARES، وأكدت النتائج أن النموذج يتصف بالاستقرار، وكذلك معلماته تتصف بالثبات عند المعايير المتكررة، وذلك من خلال وقوع الشكل البياني داخل حدود القيم الحرجة 5% ما يعني قدرة النموذج على التنبؤ.

الشكل (4-18)

اختبار استقراره النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد (مستخرجات Eviews13)

5- اختبار ملائمة الشكل الدالي المقدر للعلاقة بين المتغيرات:

تبين من اختبار Ramsey Reset Test أن قيمة T المحسوبة و f المحسوبة غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى ملائمة الشكل الدالي الخطي المستخدم لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول (4-23)

اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي للعلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LGDP LGDP(-1) LTAX LTAX(-1) LTAX(-2) LTAX(-3) LCOT			
DD DD(-1) DD(-2) DD(-3) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.386400	16	0.7043
F-statistic	0.149305	(1, 16)	0.7043

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على (مستخرجات Eviews13).

5.3.4- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد VECM:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة مستقرة في المستوى عند الفرق الأول، ومن ثم التحقق من أن النموذج المقدر لا يعاني من أي مشاكل قياسية، وأن هناك تكاملاً مشتركاً ووجود علاقة طويلة الأجل، ينبغي أن نقوم بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل وفق منهج ARDL، استناداً إلى فترات الإبطاء المحددة، وتم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول (4-24)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

نموذج تصحيح الخطأ				
المتغيرات	Coefficient	Std Error	T-stst	Prop
C	3.379695	0.765224	4.416608	0.0004
D(LTAX)	0.279482	0.065280	4.281251	0.0005
D(LTAX(-1))	-0.423092	0.070917	-5.966024	0.0000
D(LTAX(-2))	-0.235064	0.071789	-3.274395	0.0045
D(DD)	0.164486	0.079963	2.665287	0.0554
D(DD(-1))	-0.548399	0.104361	-5.407438	0.0000
D(DD(-2))	-0.311690	0.085500	-3.645521	0.0020
CoinEq(-1)	-0.719507	0.167163	-4.304235	0.0005
R-squared =0.70				
Adjusted R-squared =0.60 F-Statistic =6.7989 Durbin-Watson stat = 2. 987				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (مستخرجات Eviews13).

من الجدول نلاحظ (4-24) أن جميع معلمات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة كانت معنوية عند مستوى 5%، وكذلك فإن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية لها تأثير موجب على المتغير التابع أي أن الزيادة في إيرادات الضرائب يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي غير النفطي؛ إذ إن زيادة إيرادات الضرائب بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 27 وحدة، وهذا يؤكد أنه كلما استقر الوضع في البلاد كان التأثير موجباً على الناتج.

وتدل الإشارة السالبة لإيرادات الضرائب في الفترات السابقة إلى أن الزيادة في قيمة إيرادات الضرائب في الفترات السابقة لم تكن متماشية مع معدلات زيادات قيمة الناتج المحلي غير النفطي؛ وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها عدم الاستقرار في البلاد وإلغاء ضريبة الدخل خلال سنة 2011م التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الضرائب.

ونلاحظ أن نموذج تصحيح الخطأ لم يقبل المتغير المستقل الثاني المتمثل في الرسوم الجمركية؛ لأنها لم يكن لها تأثير معنوي في الأجل القصير لهذا تم رفضه.

وكذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.71) وهي معنوية عند مستوى 5%، وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونلاحظ أن سرعة تصحيح الخطأ تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل سريعة نسبياً؛ أي أن الانحرافات في توازن المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية تجاه التوازن طويل الأجل بنسبة 71%.

وأما في الأجل الطويل فنلاحظ أن إيرادات الضرائب والمتغير الصوري كان معنوياً عند مستوى 5%، في حين أن الرسوم الجمركية لم تكن ذات معنوية عند مستوى 5%، أي توجد علاقة عكسية بين الرسوم الجمركية والناتج غير النفطي، وكذلك أن زيادة إيرادات الضرائب بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج غير النفطي بمقدار (0.27) وحدة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وأما معلمة الحد الثابت فكانت معنوية.

1.5.3.4 تقييم نتائج معالم النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية

يمكن تفسير النموذج اقتصادياً كما يلي:

تظهر النتائج المتحصل عليها من خلال برنامج Eviews13 أن معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليه، ومن خلال النتائج تبين أن تأثير

الناتج المحلي في سنة سابقة على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في السنة الحالية سلبياً، ويعزى ذلك إلى حالة القوة القاهرة على المواني والحقول النفطية التي تؤثر على الاقتصاد ككل من حيث ارتفاع الأسعار وإنتاج النفط الخام.

كما تظهر نتائج النموذج أن تأثير إيرادات الضرائب خلال السنوات الثلاث السابقة كان تأثيرها سالبا في السنة الأولى، وفي السنتين التاليتين موجبا على الناتج المحلي غير النفطي، وينسب ضعيفة، وهذا يؤكد أن تأثير الضرائب ضعيف، كما أن أثر الضرائب خلال السنوات كان غير ذي أهمية في السنوات التي اتصف فيها الاقتصاد الليبي بالاستقرار، ومن ثم فإنه في ظل عدم الاستقرار السياسي وتردي الأوضاع الأمنية والانقسام المؤسسي ووجود أكثر من حكومة عمل على تدني إيرادات الضرائب، وعدم سيطرة الدولة على المنافذ البرية والبحرية ساهم في هذا الأمر، ويتضح من خلال معامل تصحيح الخطأ الذي يبين أن النموذج يعود لحالة التوازن بعد سنة ونصف، ومن جهة أخرى يظهر أن تأثير الرسوم الجمركية كان سالبا على الناتج، ويفسر بعدم أهميتها ووزنها، وكذلك يفسر تراجع الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية والرأسمالية ومن ثم فإن جل السلع المستورد هي سلع استهلاكية، فمن المتوقع أن يكون تأثيرها سلبياً على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وكما تبين أن معامل تصحيح الخطأ $(-1)ecm$ يتوفر فيه شرطان، الكافي والضروري، وأنه معنوي، وهو يعبر عن سرعة العودة إلى الوضع التوازني نتيجة أي انحرافات قد تحدث في الأجل القصير، وفي هذا النموذج قد بلغ معامل تصحيح الخطأ 71% ما يعني أن عدم التوازن في العام السابق، يتم تصحيحه في العام الحالي إلى الوضع التوازني طويل الأجل بهذه النسبة، ويحتاج معامل التصحيح من أجل تصحيح الانحراف التوازني في الإيرادات الضريبية والجمركية إلى حوالي سنة ونصف.

2.5.3.4 تقييم معالم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي:

بعد التأكد من مدى ملاءمة التقديرات المتحصل عليها من الناحية الاقتصادية، يأتي دور المعايير الإحصائية التي تهدف إلى التحقق من مقدرة النموذج التفسيرية للظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال معامل التحديد اختبار F - statistic، وأيضاً التحقق في مدى الثقة الإحصائية في

التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يشير اختبار F إلى قبول النموذج، أي أن المتغيرات المستقلة تختلف عن الصفر، وتفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع.

ويتم استخدام اختبار F لاختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار ككل، حيث أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية بلغت (6.79)، وهي من 5% ما يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج ذات دلالة إحصائية.

وكذلك أظهر اختبار (t) أن كل المعلمة المتغير الأول إيرادات الضرائب كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ومن ثم تستطيع تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي). فيما أن نموذج تصحيح الخطأ لم يقبل المتغير المستقل الثاني الرسوم الجمركية؛ لأنه غير معنوي عند مستوى 5%، وأما المتغير الصوري فكان ذا معنوية في السنة الحالية والسنتين السابقتين.

أما فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 ، وهو يبين مدى القدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغ في هذه الدراسة (0.60)، وهذا يفسر أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تفسر 60% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) فيما يفسر عنصر الإزعاج النسبة الباقية.

أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بين اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار LM: أنه لا يوجد مشكلة ارتباط؛ أي نقبل فرضية العدم H_0 بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، الأمر الذي يضيف القوة التفسيرية للنموذج.

6.3.4-دراسة العلاقة السببية:

حيث تتمثل في تحليل طبيعة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية باستخدام نموذج قرانجر السببي، وهي إما أن تكون أحادية الاتجاه؛ أي من الناتج غير النفطي إلى إيرادات الضرائب والرسوم أو العكس، باستخدام عدد فترات تباطؤ زمني يساوي (2)، ومن هنا كانت العلاقة السببية بين المتغيرات إيرادات الضرائب والرسوم والناتج) هي إحدى أهداف الدراسة، وكانت نتائج الدراسة كالاتي:

نلاحظ من خلال النتائج والشكل المبين أدناه أنه لا توجد علاقة سببية سواء في اتجاه واحد أو اتجاهين بين متغيرات الدراسة، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة المتضمنة بأن هناك علاقة أحادية الاتجاه.

جدول (4-25)

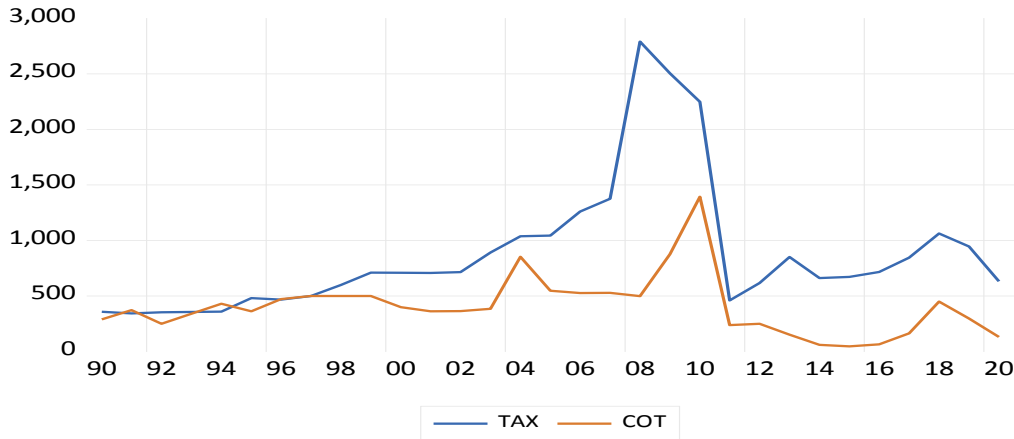
نتائج اختبار العلاقة السببية في المدى القصير.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTAX does not Granger Cause LGDP	29	1.48112	0.2474
LGDP does not Granger Cause LTAX		0.14997	0.8615
LCOT does not Granger Cause LGDP	29	0.73332	0.4908
LGDP does not Granger Cause LCOT		1.42179	0.2609
LCOT does not Granger Cause LTAX	29	0.40432	0.6719
LTAX does not Granger Cause LCOT		0.07646	0.9266

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (مستخرجات Eviews13)

الشكل (3-19)

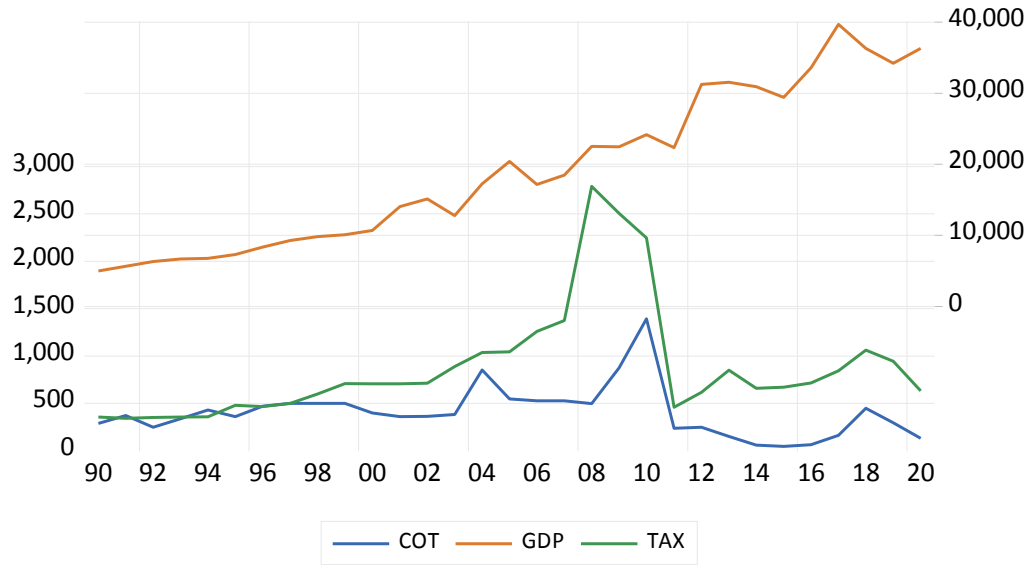
نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة Granger



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (مستخرجات Eviews13)

الشكل (4-20)

يوضح العلاقة السببية بين الناتج غير النفطي والإيرادات الضرائب والرسوم الجمركية.



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews13) مستخرجات.

خلاصة الفصل القياسي:

من خلال هذا الفصل تبين أن النموذج غير مستقر، وأنه استقر عند الفرق الأول، وتبين أن هناك علاقة طردية بين إيرادات الضرائب والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وبينما أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويعزى ذلك لعلاقتها بالتركيبية السلعية للواردات، وهذا يدل على أن النموذج يفسر النتائج وفقا للنظرية الاقتصادية، كما تبين أنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

يحتاج النموذج للعودة للتوازن حوالي سنة ونصف ؛ ويعود ذلك للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي.

أن المتغيرات المستقلة التي شملها النموذج تفسر 60% من التغيرات التي تحدث في الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي.

النتائج والتوصيات

✓ النتائج:

أولاً: النتائج النظرية:

1. لا يختلف اثنان على أهمية النظام الضريبي والجمركي في ليبيا؛ لأنهما يعاكسان كفاءة الإدارة المالية في الدولة، ومن خلال الدراسة تبين أن أداءهما منخفض لعدم فعالية الإدارة الضريبية والجمركية، حيث لوحظ وجود تسرب كبيرة في الإيرادات؛ ويعزى ذلك لعدم الاستقرار السياسي والأمني، وهجرة الأموال المحلية، و التهرب الضريبي والجمركي.
2. واتضح أن نسبة الضغط الضريبي بعيدة كل البعد عن المعدل الأمثل المحدد 25%، وانخفاض نسبة الضغط الضريبي، ويعود ذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية وانخفاض نسبة مساهمة الناتج غير النفطي.
3. أن النظام الجمركي ذو فعالية عالية؛ حيث حقق نسبة الضغط الجمركي الأمثل حيث وصل 23% خلال سنة 1999م، ومن ثم انخفض بشكل كبير؛ ويعزى ذلك لانخفاض وإلغاء الامتيازات الجمركية وتخفيض الرسوم على الواردات.
4. لوحظ ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية والجمركية في الميزانية العامة حيث لا تتعدى نسبة مساهمها 2%؛ ويعود ذلك لمرض الهولندي في الاقتصاد الليبي، وذلك في كون أنها تعتمد على مصدر واحد في تمويلها الرئيس ألا وهو النفط.

ثانياً: النتائج التطبيقية:

5. هناك علاقة طردية بين إيرادات الضرائب والناتج غير النفطي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما كانت العلاقة بين الرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي عكسية، وذلك بسبب علاقتها بالتركيبية السلعية للواردات، وإن كانت أغلبها استهلاكية.
6. لا توجد علاقة سببية سواء في اتجاه واحد أو اتجاهين بين متغيرات الدراسة.
7. يحتاج النموذج للعودة للتوازن حوالي سنة ونصف؛ ويعود ذلك للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي.
8. المتغيرات المستقلة التي شملها النموذج تفسر 60% من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
9. معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب، (حيث الإشارة السالبة هي التي تصح مسار الانحراف، وقد بلغ معامل تصحيح الخطأ 71% ما يعني أن عدم

التوازن في العام السابق يتم تصحيحه في العام الحالي إلى الوضع التوازني طويل الأجل بهذه النسبة، ويحتاج معامل التصحيح من أجل تصحيح الانحراف التوازني في للإيرادات الضريبية والجمركية حوالى سنة ونصف.

✓ التوصيات

ومن خلال الدراسة وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها أنفا لموضوع إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية ودورها في الناتج غير النفطي فإننا نقترح ما يلي:

1. يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها ضرورة تكييف السياسة الضريبية والجمركية وفق السياسة الاقتصادية المتبعة مما يؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية والجمركية وبالتالي ينعكس على نمو الناتج غير النفطي في الاقتصاد الليبي.
2. يجب تفعيل النصوص القانونية في مجال تفعيل آليات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك للحد من التهرب والغش وللتخفيف من التسرب في إيرادات الدولة
3. يجب تفعيل النظام الضريبي والجمركي الإلكتروني وفي معرض التدليل على ذلك تشير أغلب الدراسات إلى أن الدول التي تعتمد على نظام ضريبي وجمركي ممتاز تعكس كفاءة استخدام المال العام.
4. يجب إعادة صياغة السياسة الضريبية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتحسين أدائه.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتاب:

1. أبو زريدة، مختار علي. (1995). المحاسبة الضريبية (وفقا للتشريع الضريبي الليبي مع مقدمة في النظرية العامة للضريبة)، ط 3، قبرص -ليماسون: دار الجنوب للنشر.
2. الأشهب، نزال عبد الكريم (2014). التجارة الدولية، الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع.
3. الأعرس، خديجة.(2016) اقتصاديات المالية العامة . مصر: دار الكتب المصرية.
4. إمريود، مسعود محمد (2018). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقا للتشريع الضريبي الليبي، بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
5. بدران، أحمد جابر.(2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. ط1 مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية.
6. بن عمرة، عبد الرزاق (2018). خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.
7. توفيق، حسن أحمد (1988).التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية) ط1، مصر: دار النهضة العربية.
8. حشيش، عادل أحمد (1983).أصول المالية العامة (دراسة تحليلية المقومات مالية الاقتصاد العام، الإسكندرية .مصر: مؤسسة الثقافة الجامعة.
9. الحلاق، محمد .(2018).التشريع الضريبي، سوريا :منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
10. خصاونة محمد .(2014). المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
11. السريتي، السيد محمد أحمد ؛ الخضراوي، أحمد فتحي خليل.(2017). الاقتصاد الدولي، مكة المكرمة. السعودية: دار فاروس العلمية .
12. سلوم، حسين .(1990). المالية العامة (القانون المالي والضريبي)، ط1 .دار الفكر اللبناني. لبنان
13. الشاوش، محمود الزروق (2010). المحاسبة الضريبية وفقا لأحكام التشريعات الليبية. ليبيا . مكتبة طرابلس العلمية العالمية .
14. صندوق النقد العربي (2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد

<https://www.amf.org.ae>

15. صديق، رمضان (2016). **الوجيز في المالية العامة والتشريعي الضريبي** (بدون دار نشر).
16. العربي، علي عبد المعطي عساف (بدون سنة نشر). **إدارة المالية العامة**، الكويت: مطبوعات مركز البحوث والاستشارات بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية.
17. عصفور، محمد شاكر (2011). **أصول الموازنة العامة**. ط2. الأردن: دار الميسرة .
18. عبدالله الوزرة. (بدون سنة نشر). **طريقة التوثيق بأسلوب هارفارد دليل مختصر**، جامعة قطر، <https://libguides.qu.edu.qa/c.php>.
19. العكام، محمد خير (2018). **المالية العامة**، سوريا. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
20. فليفل، المهدي محمد (2005). **النظم الجمركية والتجارة الدولية**، ليبيا : النشر مجلس الثقافة العام .
21. مشكور، سعود جايد؛ وآخرون. (2014). **المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)** . ط1، العراق: مطبعة دار الضياء .
22. مصلحة الضرائب (2016). **موسوعة التشريعات الضريبية الحديثة في ليبيا** <https://tax.gov.ly>
23. المهائني، محمد خالد ؛ الخطيب، خالد شحادة. (بدون سنة نشر). **المالية العامة**، سوريا: منشورات جامعة دمشق. مركز التعليم المفتوح.
24. نعوس، صباح (1987). **الضرائب في الدول العربية** . ط1،، الدار البيضاء، المغرب: دار النشر المركز الثقافي العربي.
25. نونه، رحاب محمد (2020). **الوجيز في القانون المالي الليبي** . ط1. بنغازي. معهد التخطيط، منشور تشاركية الحل المثل دار الكتب الوطنية بنغازي .
26. هوسون، جون، وهرندار، مارك (1987)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة، طه منصور، ومحمد عبد الصبور، السعودية: دار المريخ.
27. الوادي، محمود حسين. (2010). **مبادئ المالية العامة** ط 2، الأردن: دار المسيرة .
28. يونس، منصور ميلاد . (2020). **مبادئ المالية العامة** . ط5، بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية بنغازي .
29. وزارة التعليم (2022). **دليل المواصفات الفنية والشكلية لكتابة الرسائل والطروحات العلمية في الجامعة الليبية**.

ثانياً: البحوث والدراسات:

أ. الدراسات باللغة العربية.

1. بن دعاس، زهير (2019). حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر، 200-2017، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (1)، الجزائر.
2. بن يحيى، عيسى (2017). أثر الجباية على الميزانية العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
3. بو زيدة، حميد (2006) الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (4). الجزائر.
4. خلاط، سراج محمد. (2013)، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، المجلد(3)، العدد (15)، [www.bulletin.zu.edu.ly>content.3](http://www.bulletin.zu.edu.ly/content.3)
5. سقيري، زينب ، وسباعي ورد .(2016). قياس وتحليل الضغط الضريبي للضريب على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2011-2014) رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
6. شريف شيبلي عبد الرحيم، و بن عزة محمد. (2022). قياس الضغط الجبائي الأمثل في الجزائر دراسة قياسية وفق مقارنة خطية ولا خطية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (6) العدد 2 الجزائر. <https://www.asjp.cerist.dz/article>
7. شهاب، علي طالب. (2011). النظام الضريبي في العراق الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، العراق، المجلد (17)، العدد28. <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=47769>
8. عبدالله، الحسين الهادي(2015). النظام الضريبي وأهدافه ومحدداته في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية، مجلة الجامعة الأسمرية زليتن، العدد 26 <https://www.asmarya.edu.ly/journal>
9. عفيف، عبد الحميد. (2015) فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر(2002-2012)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر [https://mmagister.univ-setif.dz > faculte](https://mmagister.univ-setif.dz/faculte) .
- 10.فراح صبرينة .(2011). تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعلومة (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي) رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر .

11. قجاتي عبد الحميد، وسي محمد كمال. (2019). هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر ورقة بحثية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائري، المجلد (2) العدد (1) ، الجزائر <https://www.asjp.cerist>
15. كنتاش، سميرة و حشمان، مولود. (2018) أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991، 2017، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (4)، العدد2، الجزائر . <https://www.asjp.cerist.dz>

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- 1- burim Gashi, gani.Aslani, liridona Boqolli.(2018). The Effect of Tax Structure in Economic Growth, **nternational Journal of Economics and BusinessAdministration**, Volume6I, Issue2, <https://ideas.repec.org/a/ers/ijebaa/vviy2018i2p56-67.html>
- 2- FrancisChinedu1,OchukoBenedict,ArdiGunardi.(2018).Tax Revenue and Economic Growth A Study of Nigeria and Ghana Signifikan:**JurnalIlmuEkonomi**, Volume7, NO(2),. <http://journal.uinjkt.ac.id> › signifikan › article › view
- 3- Khadijat Adenola Yahaya, Kabir Yusuf,.(2019). Impact Of Non-Oil Tax Revenue On Economic Growth In Nigeria, **The Journal of Accounting andManagement**, Vol(9), No2, <http://journals.univ-danubius.ro/index.php/jam/article/view/6095>.
- 4- Nedra Shili, Kavita Panjwani,(2020). Non-oil Revenue Impact on Economic Growth: Empirical Study of Saudi Arabia's Economy, Vol. 10, No. 4. <http://ber.macrothink.org>.
- 5- Thomas Anastassiou & Chaido Dritsaki.(2005). Tax Revenues and Economic Growth An Empirical Investigation for Greece Using Causality Analysis: **Journal of Social Sciences**, Sciences 1 (2): 99-104, , Greece

ثالثاً: القوانين والتشريعات:

1. المادة (2) من قانون ضريبة الجهاد، لسنة 2010م.
2. المادة (1) من قانون الضرائب رقم (12) لسنة 2004م.
3. قانون الجمارك الليبي رقم (10) لسنة 2010.
4. المادة 46 من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
5. المادة (47) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
6. المادة (48) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010

7. المادة (53) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
8. المادة (54) من قانون الضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010.
9. المادة (63) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
10. المادة (64) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
11. المادة (66) من قانون الضرائب على الدخل رقم (7)، لسنة 2010
12. المادة (70) من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010.
13. المادة (12) من قانون الجمارك الليبي، رقم (10) لسنة 2010م.

رابعاً: المصادر من المؤسسات العامة:

1. مصرف ليبيا المركزي.
2. مصلحة الضرائب.
3. وزارة التخطيط.

خامساً: المواقع

1. موقع الجزيرة نت. <https://www.aljazeera.net>
2. موقع صندوق النقد العربي. <https://www.amf.org.ae>

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية في الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)، وتم ذلك باستخدام المنهج التحليلي والتجريبي المتمثل بالأسلوب القياسي باستخدام برنامج (Eviews13) وانتهجت الدراسة استخدام نموذج منحنى الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag -ARDL) لتحديد العلاقة للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، ووفقاً لهذا النموذج يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Bound Test، حيث يتميز نموذج ARDL بإمكانية تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، حيث تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM، للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) والمتغيرات التفسيرية (إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية)، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين إيرادات الضرائب والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وعلاقة عكسية بين الرسوم الجمركية والناتج غير النفطي؛ ويعود ذلك لعلاقة الرسوم بالتركيبية السلعية للواردات، وأظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح حد الخطأ بلغ -0.71 وكان ذا معنوية إحصائية عند مستوى 5 %، ويشير إلى أن 71% من الانحرافات والاختلالات في توازن المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد سنة ونصف.

Summary:

This study aimed to identify the role of tax revenues and customs duties in the non-oil domestic product in the Libyan economy during the period (1990-2020), and this was done using the analytical and experimental approach represented by the standard method using the program (Eviews13). Distributed (Autoregressive Distributed Lag -ARDL) to determine the relationship of the dependent variable with the independent variables, and according to this model, co-integration is tested using the Bound Test, where the ARDL model is distinguished by its ability to be applied to small-sized samples, where the random error correction model VECM was estimated, to express The relationship between the dependent variable (non-oil GDP) and the explanatory variables (tax revenues and customs duties), and the study results show that there is a positive relationship between tax revenues and non-oil GDP, and an inverse relationship between customs duties and non-oil output; The fees are related to the commodity composition of imports, and the results showed that the value of the error correction coefficient was 0.71- and it was statistically significant at the level of 5%, and indicates that 71% of the deviations and imbalances in the balance of the explanatory variables in the previous year are corrected in the current year, i.e. the balance is reached after a half.